الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

نحو شراكة فاعلة

القاهرة 14 - 17 مايو 2017

جامعة الدول العربية

إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

نحو شراكة فاعلة

القاهرة 14 - 17 مايو 2017

تحت رعاية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

يأتي هذا الأسبوع ليسلط الضوء على التحديات التي تشغل المواطن العربي من المحيط إلى الخليج، وليرسم خارطة طريق للشراكة والتعاون بين مختلف الفاعلين على الساحة من حكومات ومؤسسات دولية ومنظمات مجتمع مدني وقطاع خاص من أجل تنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة في هذه المنطقة من العالم التي تواجه تحديات خطيرة ومُعقدة تُهدد الحاضر والمُستقبل.

السيد أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

14 يناير 2017

الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

نحو شراكة فاعلة

القاهرة 14 - 17 مايو 2017

تحت رعاية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

قائمة المحتويات **الصفحة**

- لماذا الأسبوع العربي للتنمية المستدامة ؟..... 1
- ما هي أهداف الأسبوع العربي للتنمية المستدامة ؟..... 4
- برنامج ومحاور الأسبوع العربي للتنمية المستدامة 5
- تفاصيل من الجلسات العامة والفاعليات والتوصيات..... 9

اليوم الأول 14مايو2017 مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

- الجلسة الافتتاحية للأسبوع العربي للتنمية المستدامة..... 9
- كلمة السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية..... 10
- كلمة معالي السيدة غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي - جمهورية مصر العربية نيابة عن السيد رئيس الجمهورية..... 13
- كلمة الدكتور مراد وهبة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، والدول العربية، المدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي..... 15
- كلمة السيد جوانج تشى تشن، المدير الأول لممارسات المياه العالمية بالبنك الدولي (باللغة الإنجليزية)..... 17
- كلمة السيدة خولة مطر الأمينة التنفيذية بالوكالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا..... 20
- الجلسة العامة رفيعة المستوى حول "المفاهيم العالمية للتنمية المستدامة" - القاعة الكبرى..... 22
- الدكتور محمود محي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي..... 22
- الدكتور مهند هادي المدير الإقليمي برنامج الغذاء العالمي..... 26
- السيد جوانج تشى تشن المدير الأول لممارسات المياه العالمية بالبنك الدولي..... 27
- الدكتور محمد عمران رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية ورئيس اتحاد البورصات الأورو أسيوية..... 28
- احتفالية توقيع مذكرة التفاهم بين جامعة الدول العربية والبنك الدولي - القاعة الكبرى..... 32
- منتدى المياه والهشاشة - تنظيم البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة القاعة الكبرى..... 33
- المنتدى الوزاري العربي حول أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة - مقر الأمانة العامة قاعة 2 و 3 37
- مائدة مستديرة حول إدارة مخاطر الجفاف في الصومال والقرن الأفريقي تنظيم إدارة القرن الإفريقي والسودان - القاعة الأندلسية..... 40

اليوم الثاني 15مايو2017 فندق النيل ريتز كارلتون

- الجلسة العامة الأولى: كرامة الإنسان ونوعية الحياة - قاعة القاهرة 44
- الجلسة العامة الثانية : ترابط مخاطر المناخ - قاعة القاهرة..... 47
- جلسة جانبية : دور القوة الناعمة في التنمية المستدامة - قاعة ألف ليلة..... 51
- مائدة مستديرة: المجموعة العربية للعلوم والتكنولوجيا قاعة القلعة..... 53

- الجلسة العامة الثالثة: تعزيز السلم والأمن والعدالة - قاعة القاهرة..... 56
- جلسة جانبية :الضعف الاجتماعي في المنطقة العربية وبناء القدرات لتحسين الأمن الاجتماعي- قاعة ألف ليلة 59
- جلسة جانبية: بناء مرونة المدن- قاعة القلعة..... 61
- الجلسة العامة الرابعة: العلوم والتكنولوجيا والابتكار - قاعة القاهرة..... 63
- جلسة جانبية: المناخ واستدامة البيئة: رؤية متكاملة - قاعة القلعة..... 66
- الجلسة العامة الخامسة: تمكين المرأة وحماية الطفل والأسرة، ركائز تحقيق التنمية المستدامة – قاعة القاهرة... 68
- جلسة جانبية : تقنيات المجتمع المدني، في دعم تنفيذ الخطط الوطنية للتنمية المستدامة تجربة مؤسسة ماعت كنموذج - قاعة الف ليلة..... 72
- جلسة حوار: مبادرة الترابط مع مخاطر المناخ - قاعة القلعة..... 76

اليوم الثالث 16مايو2017 فندق النيل ريتز كارلتون

- الجلسة العامة السادسة: نحو نمو اقتصادي مستدامة في المنطقة العربية- قاعة القاهرة..... 79
- الجلسة العامة السابعة: التصنيع الشامل والمستدام، والنمو الاقتصادي والبنية التحتية..... 83
- جلسة حوار: دور التقنيات الحديثة في التنمية المستدامة بالمنطقة العربية - قاعة الف ليلة..... 86
- جلسة حوار: ترابط المياه والغذاء والطاقة - قاعة القلعة..... 88
- الجلسة العامة الثامنة: الأمن المائي والغذائي في اطار خطة 2030 في المنطقة العربية - قاعة القاهرة..... 90
- جلسة حوار: المنتدى المصري للتنمية المستدامة - قاعة الف ليلة..... 94
- الجلسة العامة التاسعة: دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030- قاعة القاهرة..... 96
- جلسة حوار : المرأة العربية والأجندة التنموية 2030 ، نحو دعم الجهود الوطنية والإقليمية، لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة في المنطقة العربية - قاعة الف ليلة..... 99
- جلسة حوار: تخفيف آثار تدهور الأراضي - قاعة القلعة..... 101
- جلسة حوار: الشباب العربي بين التحديات والتطلعات - قاعة الف ليلة..... 103

اليوم الرابع 17مايو2017 مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

البيان الختامي: للأسبوع العربي للتنمية المستدامة القاهرة 17 مايو2017 107

الملاحق..... 110

1. لماذا الأسبوع العربي للتنمية المستدامة؟

اعتمد الإعداد لخطة "التنمية المستدامة" 2030 على مبدأ أساسي هو أن لا يتخلف عن الركب أحدا، على أن تتولى الدول وأصحاب المصلحة القيام بتنفيذ الخطة باختيار منهم، يتضمن مكان وموعد وكيفية التصرف في التنفيذ خلال اقل من خمسة عشر عاماً من الآن، وهو المدى الذي يفترض أن يتيح تحسنا في حياة أفقر وأضعف الفئات بغض النظر عن الجنس أو العرق، أو العمر أو الدين، أو أي عامل آخر.

تلتزم الدول العربية بأهداف التنمية المستدامة، ولكنها كغيرها من الدول تحتاج إلى الإجابة على العديد من الأسئلة مثل: من هم الفئات والمجموعات المهمشة أو الأكثر تعرضا للخطر؟ كيف يمكن موائمة الاستراتيجيات والسياسات القائمة لتتناسب مع أهداف التنمية المستدامة ليمكن عمليا الوصول إلى تحقيقها ؟ ثم كيف يمكن قياس وتقييم التقدم المحرز، وما هو دور الشراكات وكيف تكون فاعلة؟ وما هو دور العلم ؟ وكيف يتم نقل وتكييف وتوطين التكنولوجيا؟ ثم كيف نؤمن عناصر دعم الطموح والتحدي لتحقيق الالتزام في تنفيذ الخطة؟

لقد أدت الأوضاع المعاكسة في المنطقة العربية وتنامي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعيق التركيز على التخطيط طويل الأجل لصالح الطلبات والاحتياجات اليومية العاجلة، وتبطيء من الحصول على الاستثمارات المطلوبة للتنمية المستدامة، وما نشهده من تفاقم لمستوى الهشاشة والمخاطر بصور مختلفة وتصاعد في الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة العربية منذ نهايات عام 2010 وأوائل عام 2011 والتي هددت حياة المواطن العربي، مثلت حاجزاً معوقا لتحقيق المنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة، وجعلت الرسالة الأولى نحو تحقيق التنمية المستدامة مرتبطة بالتقدم في السلام والأمن ومدى الاستقرار القائم.

واقع الأمر أن التحديات لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 تتطلب أن يكون هناك تحليلا مستمرا ومراقبة توضع نتائجها أمام متخذ القرار على المستويات المختلفة من إقليمية ووطنية ومحلية في المنطقة العربية، وتتطلب رؤية عميقة واضحة للوقائع المقاسة وخاصة تلك التي يجب أن تلفت انتباهنا لتجاوزها حواجز الجغرافية السياسية والحضارات والأجيال، وتفرض عندما يتم التعامل مع التنمية المستدامة توجيه الاهتمام نحوها، ويمكن أن نحدد أهمها كما يلي[1]:

- تنامي الشعور لدى المواطن العربي بعدم الاستقرار وخاصة في المناطق الهشة والمهمشة وبشكل خاص مناطق تنامي الصراع والتي أصبحت تؤثر على حياة 48 % من سكان الوطن العربي بدرجات مختلفة؛ كما شكل النزوح واللجوء والهجرة هاجسا كبيرا؛
- مدى قدرة الدول على استيعاب حجم الخسائر الجارية وآثارها على تراجع مستويات التنمية وتتطلب بذل الجهود وإيجاد الحلول غير التقليدية وقياس كيفية تحقيقها؛ إذ تشكل المنطقة العربية أحد أعلى مستويات الصراع والعنف والهشاشة عالميا، وطبقا لتقارير برنامج الغذاء العالمي قفز عدد اللاجئين الذين يحصلون على معونات غذائية من 5 مليون عام 2011 إلي 30 مليون حاليا، (يشكلون 7% من سكان الوطن العربي)؛
- التقلبات الحادة التي يشهدها سوق النفط، والتوجه العالمي نحو الطاقة المتجددة لتحقيق متطلبات اتفاقية باريس للمناخ الخاصة برسم استراتيجيات إنمائية لا تتسبب إلا في انبعاثات طفيفة من غازات التدفئة في الأجل الطويل، كما ترك الانخفاض الحاد في أسعار

[1] معظم النسب المئوية المشار اليها مأخوذة من التقرير العربي للتنمية المستدامة العدد الأول، 2015 – الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

النفط خلال السنوات الأخيرة آثاره على المستويات المتوقعة للتنمية المستقبلية، وهو ما يتطلب إعداد خطط عملية تراعي الحفاظ على ما تحقق من مستويات تنموية؛

- يشكل تسارع وتيرة المخاطر الطبيعية والصدمات، تأثيرات سلبية وضغوطات على حياة الإنسان اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وعلى الموارد الطبيعية:

- حيث تشكل ندرة المياه في المنطقة العربية اهم التحديات أمام أمن واستقرار الدول العربية خاصة مع التراجع الكمي والنوعي للمياه، وتزايد الاحتياجات لها للاستخدامات المختلفة.
- اعتماد دول عربية عديدة على أنهار وأحواض مياه جوفية متشاطئة ومشتركة مع دول جوار أخرى، وما يمثله ذلك من مخاطر في ظل ندرة المياه.
- تزايد مستويات الجفاف في الشدة والتكرارية وطول الفترات المتواصلة من الجفاف الذي تتعرض له مناطق واسعة من المنطقة العربية، في منطقة هي الأكثر في التقلبات ومعدلات التبخر عالميا.
- تهديد في مدى القدرة على تحقيق الأمن الغذائي لدى العديد من الدول العربية وخاصة في البلدان الأقل نموا والمناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر نسبيا، أو في تلك الدول التي تمثل مشاركة قطاع الزراعة فيها نسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي.
- تراجع الناتج الزراعي في ظل ارتفاع مستوى عدم اليقين في الانتاج الزراعي مع تقلبات سوق الغذاء العالمي في وقت تستورد فيه بعض الدول 100% من احتياجاتها الغذائية، وتعتمد دول عربية كثيفة السكان على نسب عالية في استيراد الحبوب خاصة القمح الذي يشكل محصولا استراتيجيا هاما حيث شكل الاعتماد على واردات الحبوب 56.2% وهو رقم يفوق المتوسط العالمي، وكان الاتجاه صعودا عبر المناطق دون الإقليمية، في وقت تتعاظم فيه مستويات تدهور الأراضي وتتدني مستويات كفاءة استخدام المياه في المنطقة العربية بدرجة خطيرة.
- في الوقت الذي تتزايد فيه اتجاهات التحسن إقليميا في مستوى نقص التغذية في المنطقة العربية، كانت هناك تباينات كبيرة واضحة في مقارنة المناطق تحت الإقليمية: المشرق العربي أظهر اتجاهات غير مواتية، بينما المغرب العربي أظهر انخفاضا جيدا، ودول مجلس التعاون الخليجي حققت اتجاها إيجابيا واضحا، ومع ضعف مساحة أراضي المحاصيل بالمنطقة العربية والتي لا تتجاوز 4.1 %، وتقل بشكل كبير عن المتوسط العالمي.
- انخفضت مساحات انتاج المحاصيل الزراعية الدائمة بحوالي 64.5 مليون هكتار بعد انفصال جنوب السودان، وصل متوسط القيمة السنوية لإنتاج الأغذية للفرد الواحد في المنطقة العربية (191.4 دولار) أقل بكثير من المتوسط العالمي (311 دولار)، المنطقة أظهرت اتجاها إيجابيا معتدلا مع زيادة قدرها 21%، ومع ذلك هناك اختلافات واضحة، فالدول الأقل نمواً والمشرق العربي تظهر اتجاهات إيجابية معتدلة، والمغرب العربي يظهر اتجاه إيجابي وصل لأكثر من 43%، بينما أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضا بحوالي 18.5%.
- ظهر تحسن في المنطقة العربية بتراجع قيم الواردات الغذائية كنسبة مئوية من الصادرات السلعية بحوالي 42.2% للمنطقة العربية، 65.9% لأقل الدول نمواً، و51% للمشرق العربي، و43 % لدول مجلس التعاون الخليجي بينما كان الانخفاض صغيرا في المغرب العربي قدر بحوالي 15.5%.

- تزايد النمو السكاني الذي تجاوز 2.2% مع ما يمثله من زيادة للطلب على الموارد الطبيعية والتغيرات الديموغرافية الممثلة في تغير خصائص السكّان، وهي الخصائص الكميّة، ومنها الكثافة السكانيّة، والتّوزيع، والنموّ، والحجم، وهيكليّة السكّان، بالإضافة إلى الخصائص النوعيّة، ومنها العوامل الاجتماعيّة، مثل: التّنمية، والتّعليم، والتّغذية، والثّروة.

- تزايد النمو الحضري وبروز أنماط استهلاكية غير مستدامة، بينما يعيش اليوم 56% من السكان في المدن، وستصل هذه النسبة إلى 70% مع منتصف القرن، رغم وجود مؤشرات بمعدلات متوسطة عن الانخفاض الحادث في معدل النمو السكاني في المنطقة العربية خلال الفترة 2010-2015 بمعدل 19.2% مقارنة بالفترة 1990-1995 إلا أن عدد السكان الإجمالي يزيد بمعدلات ثابته في العديد من الدول العربية.

- لم تحقق المنطقة العربية الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض نسبة الفقر عند السكان الذين يقل دخلهم عن مبلغ 1.25 دولار، بالرغم من أن النسبة المتحققة في المنطقة العربية (7.4%) أفضل من المتوسط العالمي، وهذا يشكل تحديا في تحقيق الهدف الأول حول إنهاء الفقر، فالاتجاه الإقليمي بشكل عام غير موات، حيث يبين الاتجاه الإقليمي العربي لهذا المؤشر تغيير غير ملموس على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

- المنطقة العربية لم تحقق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن 5 سنوات من العمر، على الرغم من أن النسبة في المنطقة (12.7%) أفضل من المتوسط العالمي، الاتجاه متوسط المعنوية للمنطقة ككل (-1.7%) وما تحقق في المشرق العربي (-27.5%)، والمغرب العربي (-58.7%)، ودول مجلس التعاون الخليجي (-62.1%)، بينما أقل الدول نمواً لا تظهر اتجاه إيجابي عبر الزمن.

- الهجرة من الريف للمدن يقابلها هجرة واسعة النطاق من الدول الفقيرة إلى المناطق الأكثر ثراء في العالم والتي أصبحت سمة دائمة من سمات الاقتصاد العالمي لعقود قادمة نتيجة تحولات سكانية رئيسية في البلدان، من شأنه إعادة تشكيل التنمية الاقتصادية على مدى عقود.

- هناك آثار سلبية لتغير المناخ على عدد من المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتزايد في الموجات الحرارية ودورات الجفاف والسيول وما يصاحبها من تزايد في أيام العواصف الغبارية والرملية وتأثر بيئات إيكولوجية أرضية ومائية وتضرر التنوع البيولوجي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، والارتفاع المتوقع في النصف الثاني من القرن في مستويات سطح البحر وآثارها على المناطق الساحلية.

- أهمية التصدي لتحديات تغير المناخ وما يمثله من ضرورة العمل عن كثب مع المجتمع الدولي للاستفادة من التكيف مع متطلبات الاتفاقات الدولية وتعزيز التعاون الإقليمي من اجل التكيف مع الأخطار المحتملة، والاستفادة من الفرص المتاحة للتمويل المناخي ونقل التكنولوجيا الصديقة للمناخ.

- لعله من الأهمية بمكان التأكيد على واقع التدهور الجاري على الغطاء النباتي في المنطقة العربية وآثاره على الأمن الغذائي وما يشكله من زيادة حالية ومستقبلية في حجم الخسائر بتنوعها في المنطقة العربية؛ وذلك بسبب تدهور الأراضي وتراجع معدلات الإنتاج وارتفاع إجمالي الخسائر مع تزايد الموجات الحرارية والجفاف وتدهور الأراضي، فضلا عن انخفاض نوعية المياه والأراضي وآثارها على العديد من المجالات الحيوية والنتاجية الهامة، ولا سيما في المناطق المروية بالمياه الجوفية، مما يستدعي ضرورة إعادة توزيع استخدامات المياه بين القطاعات الرئيسية، حيث من المتوقع أن يقل سحب المياه لأغراض الزراعة بنسبة 20%.

- الأوضاع الحالية للنظم المالية التي لا تتماشى مع التوجه إلى التنمية المستدامة، وما تتطلبه من التوجه لسياسات داعمة لضمان الاستدامة المالية في الاستثمار وخطط وبرامج النمو الاقتصادي المستدام، يتطلب ذلك العمل مع المؤسسات الدولية والصناديق متعددة الأطراف، مع تعبئة الموارد المالية المحلية القائمة الخاصة والعامة.

- لعلنا لا نكون مبالغين عندما نحدد أخطر التحديات لجهود الدول العربية نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 تتمثل في القدرة والإرادة السياسية والتنفيذية على تحريك القوالب القائمة حاليا والمتمثلة في إدارة التنمية بعناصرها المختلفة بشكل انعزالي منفصل، والتي يجب أن تحدث لها موائمة مع أهداف التنمية المستدامة.

- تلك الموائمة يجب أن تتسم بأن تكون متكاملة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، ويجب أن تكون لها نفس الخصائص لتحسين مصداقيتها وزيادة مواردها في مجال التنمية المستدامة لتصبح وسيلة لتغيير نمط الحياة في المجتمعات العربية.

- أن تكون الشراكة بين جميع اطراف التنمية هي السبيل لتحقيقها، حيث التصدي للتحديات يقدم مسارا للحد من الفقر ولتحقيق الرخاء المشترك إذا ما تمت بلورة سياسات مواتية على الصعيدين الوطني والدولي حيث تستطيع الحكومات ذات الشرائح السكانية الشابة تعظيم المزايا الديموغرافية من خلال الاستثمار في مجالي الصحة والتعليم بهدف الاستفادة بأقصى قدر من مهارات شبابها وخلق فرص عمل مستقبلية لهم، كما يتعين على الدول ذات الشرائح السكانية المتقدمة في السن تدعيم مكاسبها الاقتصادية من خلال تعزيز الإنتاجية ودعم شبكات الأمان الاجتماعي وغيرها من نظم الرعاية بغية حماية المسنين.

- على الصعيد العالمي، تستطيع عملية تحرير التدفقات التجارية والاستثمارية عبر الحدود وكذلك انتقال الأفراد تيسير المساعدة في إدارة الاختلالات الديموغرافية.

من هنا، من كل ما سبق تأتي أهمية الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، في إطار جهود جامعة الدول العربية لنشر مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وخطة 2030 في المنطقة العربية كمبادرة من إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية ليشكل الفاعلية الأكبر والأهم في المنطقة العربية التي تتناول أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية وسبل دعمها بشكل شامل،

كما ويشكل منصة للحوار لتعميق الرؤى المشتركة للدول العربية والشركاء حول المفاهيم والإجراءات والخطط نحو تحقيق الأهداف والغايات من التنمية المستدامة في المنطقة العربية، كما ويدعم بناء رؤية عربية محددة لكل من جامعة الدول العربية والشركاء في إدارة هذا الملف.

وهي خطوة هامة نحو رفع درجة الوعى العام لدى المواطن العربي بأهمية التنمية المستدامة، الأمر الذى يعطى المنطقة العربية الريادة في تناول أهداف خطة 2030 بشكل خاص وموضوعات التنمية المستدامة بشكل عام، ويعطي زخما كبيرا لتنفيذ مشروعات تنموية على أرض الواقع في المنطقة العربية.

2. ما هي أهداف الأسبوع العربي للتنمية المستدامة ؟

برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة "الأسبوع العربي للتنمية المستدامة" في الفترة ما بين 14 و 17 مايو 2017، بالتعاون مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) وعقدت النسخة الأولى من الأسبوع العربي تحت شعار **" نحو شراكة فاعلة "**،

الهدف الرئيسي من الأسبوع هو: "دعم خطط تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، من خلال توحيد الجهود العربية لتحقيق خطة 2030، وتوفير إطار لحوار إقليمي رفيع المستوى لمناقشة وعرض سبل تنفيذ هذه الخطط في المنطقة العربية مع إيجاد مناخ دولي وإقليمي داعم.

كما يتحقق هذا الهدف من خلال شراكة مع اكبر عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية ومؤسسات التمويل بهدف مواجهة التحديات واستشراف الفرص لتحقيق أبرز الأهداف التي يتعلق بها مستقبل المجتمعات العربية، فضلا عن توفير إطار عربي جامع للبحث في قضايا التنمية المستدامة في الوطن مع استقطاب أكبر عدد من المشاركين العرب والأجانب من كل أطياف المجتمع، وذلك تفعيلا لمبدأ الشراكة من أجل التنمية،

تناولت محاور الأسبوع مفاهيم تنموية رئيسية تمثل الأساس الذى يمكن أن يقوم عليه العمل التنموي بالمنطقة العربية وشملت مفاهيم ومنهجيات العمل للموائمة والترابط حول التنمية المستدامة، وجودة الحياة ومستويات المعيشة، وتعزيز السلم والأمن والعدالة، والنمو الاقتصادي والإنتاج والاستهلاك، ومخاطر المناخ، والأمن المائي والغذائي.

المشاركون

المشاركون يشكلون بشكل رئيسي ممثلي الحكومات العربية وخاصة صناع القرار ليلتقوا ويتحاوروا مع ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والعربية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والمرأة والشباب والإعلام والجامعات والمراكز البحثية.

نتائج الأسبوع تشمل:

- إعداد رؤية عربية تشكل أساسا للعمل في إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي وأساسا للتنسيق مع إدارات الأمانة العامة ومجالسها الوزارية المختلفة أثناء العمل، كما صدر عن الأسبوع العربي توصيات وبيان يشكلان أساسا لخارطة طريق للتنمية المستدامة، وتم توقيع مذكرة تفاهم مع البنك الدولي.
- وتشكل الرؤية المشتركة أساسا لإطلاق عدد من المشروعات العربية التنموية القابلة للتنفيذ بالاشتراك مع الشركاء بالمنظمات العربية والإقليمية والدولية وخاصة الأممية بجانب القطاع الخاص والمجتمع المدني،
- رفعت كل مخرجات الأسبوع العربي إلى "اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية" والتي عقدت اجتماعها عقب الجلسة الختامية للأسبوع.

3. برنامج ومحاور الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

تضمن الأسبوع جلسة عامة رفيعة المستوى حول مفاهيم ومنهجيات العمل والترابط بين أهداف التنمية المستدامة بالإضافة اللي 10 جلسات رئيسية تستعرض المحاور سالفة الذكر، وعدد من الفاعليات المصاحبة تم تنظيمها بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والبنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهم من الشركاء في مجالات التنمية المستدامة،

كما عقد البنك الدولي منتدى على هامش الأسبوع لمناقشة موضوع "الهشاشة والمياه،" وعقد مجلس وزراء الصحة العرب منتدى رفيع المستوى يناقش موضوعات تتعلق بالصحة والتنمية المستدامة، كما وتم تنظيم اجتماع خاص بقضايا إدارة مخاطر الجفاف بالصومال والقرن الأفريقي، ولأهمية تنظيم مرفق لتمويل التنمية المستدامة وإعطاء دور متميز للمجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا تم تنظيم عدد من الاجتماعات الخاصة لمناقشة هذه الموضوعات الهامة.

ضم الأسبوع ستة محاور أساسية يتعامل كل منها مع مفهوم التنمية المستدامة بغرض تحقيق الأهداف مع مراعاة مفاهيم الترابط بين الأهداف والغايات أثناء العمل، ومدى حاجة الاستراتيجيات العربية وخطط العمل القائمة للموائمة مع أهداف التنمية المستدامة، وإلقاء الضوء على التحديات والفرص والمؤشرات، وإعطاء مجال لأصحاب المصلحة من الشركاء مع تنوعهم للتعبير عن احتياجاتهم بدءاً بمتخذي القرار والقطاع الخاص والمؤسسات المالية، المجتمع المدني، الإعلام، والباحثين والاكاديميين والبرلمانيين.

المحور الأول : تقريب مفاهيم ومنهجيات العمل والترابط حول التنمية المستدامة

يبرز اليوم مصطلح "أهداف التنمية المستدامة" علي الساحة الدولية لكي يجد طريقه وسط العديد من المصطلحات المعاصرة، ويشكل فهم التنمية المستدامة وإجادة مفرداتها لكي نجيد لغة الخطاب مع العالم أهمية كبيرة لكي يكون لدينا الوعي بمفهوم هذا المصطلح ولا يكون لدينا لبس أو خلط للأمور؛ وحتى لا يأخذ التعريف بالمصطلح منحنيات وتفسيرات وتأويلات مختلفة طبقاً لطبيعة البلد وثقافته، ولوجهة نظر واضع المصطلح، وأيضاً لوجهة نظر المفسر للمصطلح، لأنّ ذلك يخلق قدراً من الغموض والالتباس في معني المصطلح ليس فقط لدى العامة ولكن لدى المتخصصين أنفسهم.

لذلك ينبغي لفهم أهداف التنمية المستدامة، التي تتوقف عليها حياة العديد من الأشخاص، أن نذهب لتوحيد الرؤى والمفاهيم للوصول لطبيعة المشكلات وبحيث يكون وضع الحلول أوضح وأسهل وعليه اتفاق إقليمي عام، كما وأن يكون تحديد الأهداف والغايات بحالة قابلة للقياس، سوف يتطلب ذلك إحراز تقدم حقيقي والاستعانة بنهج شامل في ظل سياسات متكاملة تغطي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومناطق التداخل والالتقاء بينها.

فإن كان الوصول لهدف القضاء على الفقر يستلزم توفير الغذاء والمياه والطاقة، فإنه أيضا يستلزم بناء القدرة على الوصول إلى فرص العمل المجزية، كما أن توفير الطاقة للجميع يتطلب العمل نحو تطوير الطاقات المتجددة وفرص الزراعة المستدامة. فعندما نتحدث عن تحقيق الأمن الغذائي سنجد أنه أمر مستحيل في ظل فكر سائد يدور حول مفهوم الاكتفاء الذاتي أحيانا أو تراجع وغياب أنظمة وممارسات زراعية لا تدعم التنمية في مجتمعات المزارعين وتهدف لإنتاج الغذاء الكافي لتلبية احتياجات الناس فحسب، بل يجب وأن تحرص أيضاً على الحفاظ على الموارد الطبيعية في ظل تنامي الطلب على المياه للاستخدامات الأخرى، من خلال منع تآكل التربة بالتصحر وتدهور الأراضي وتعويض فقد خصوبتها، وهنا يأتي مفهوم الزراعة المستدامة وتنظيم الإنتاج والاستهلاك وربطه بالأمن الغذائي.

المحور الثاني : كرامة الإنسان وجودة الحياة ومستويات المعيشة

القضاء على الفقر هو التحدي الرئيسي أمام الأمم المتحدة في عام 2017، ومن خلال هذا المحور تمت معالجة الصدمات والضغوط، التي يتعرض لها الإنسان العربي في حياته، مع التركيز بشكل خاص على المجتمعات الأكثر فقرا وهشاشة، والدول الأقل نموا والدول التي تعاني من الصراعات والعنف والنزوح ومستوى الضعف الاجتماعي،

وعالج الحوار موضوعات مثل القضاء على الفقر، ضمان حياة كريمة، وتعزيز فرص تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وإعطائها الأدوار المناسبة في كل أهداف التنمية المستدامة، والحفاظ على الأسرة والطفل ونمو المجتمعات من خلال مؤسسات فعالة على جميع المستويات في ظل تراجع معدلات التنمية.

المحور الثالث: إدارة مخاطر المناخ

يضاعف تغير المناخ من تحديات التنمية في المنطقة العربية، كما ويضاعف من المخاطر في مختلف القضايا الاقتصادية الاجتماعية والبيئية، كما وبشكل متزايد يتضح لنا أن التنمية التي لا تراعي مفهوم المخاطر هي في الواقع غير مستدامة، لذلك يجب مراجعة وموائمة السياسات الوطنية للتنمية، فكثير من الاستثمارات قد تكون في خطر، وتواجه النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية ضغوطاً كبيرةً بسبب

سوء الاستخدام وتدهور التنوع البيولوجي، والغطاء النباتي في تقلّص، وأدى الارتفاع الشديد في المعدلات السنوية لصيد الأسماك في الدول العربية خلال العقدين الماضيين إلى ضغوط على الثروة السمكية، كما ويتعامل هذا المحور مع مخاطر المناخ والإجراءات العاجلة المطلوب اتخاذها لمكافحة تغير المناخ وآثاره، وحماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، مثل إدارة الغابات ومكافحة التصحر، ووقف وعكس اتجاه تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

المحور الرابع: تعزيز السلام والأمن والعدالة

البحث عن أفضل السبل للخروج من عنق الزجاجة الذي تعيشه حالة التنمية في العديد من الدول العربية كنتيجة للأحداث التي تمر بها المنطقة، والتي أسفرت عن تطور متسارع في وتيرة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وتزايدت معها شكوك الشعوب العربية حول فعالية نمط التنمية الذي كان سائدا لفترة طويلة، يكتسب هذا المحور أهمية خاصة في محاولة الإجابة على سؤال يتعلق بكيفية تحسين الأداء التنموي بالدول العربية في وقت يغلب عليه الصراع وتردي الأوضاع الإنسانية، وبلغت حصيلته رقما باهظا في حصد الأرواح، وتدمير البنية التحتية، وانهيار اقتصاديات دول بأكملها وزيادة نسب البطالة بجانب آثار سياسية كبيرة، خاصة مع ظهور مجموعات متطرفة عنيفة قدمت نفسها كبديل للدول، كما أن التطورات الجيوسياسية مثل ازمة اللاجئين في الشرق الأوسط والمهاجريين الباحثين عن لجوء في دول أخرى هروبا من الصراع والعنف، شكلت واقعا سياسيا إقليميا ودوليا جديدا.

من المهم أن نبحث في كيفية الاستفادة من الزخم الدولي الهادف إلي تحقيق التنمية المستدامة كمدخل نحو التعامل مع التحديات وتحويلها إلي فرص جديدة لتحقيق الأمن والاستقرار والعدالة وخفض حدة الصراع والعنف والنزوح **لصالح** تنمية حقيقية مستدامة للإنسان في المنطقة العربية، ولتكون التنمية المستدامة مدخلا لفرص تحقيق السلام والأمن والعدالة.

المحور الخامس: البنية التحتية والنمو الاقتصادي والإنتاج والاستهلاك

يتعامل المحور مع قضايا تتعلق بعلاقة وأهمية البنية التحتية بمستويات النمو الاقتصادي، وتشجيع الشركات على اعتماد ممارسات مستدامة والحاجة لتأمين حاجات الإنسان من خلال تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، التي تساهم بدرجة كبيرة في قضية إنهاء الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة والتأكيد على توافر إدارة مستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع، وضمان حصول الجميع على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة، وتعزيز النمو المستدام الاقتصادي والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وتعزيز بناء بنية تحتية مرنة، والتصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار، وجعل المدن والمستوطنات البشرية اكثر أمانا ومرونة واستدامة مع ضمان أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام.

كما يتعامل هذا المحور مع كيفية تطوير أدوار الاستثمار العربي والأجنبي والقطاع المصرفي وشركات التأمين والبورصات مع التنمية المستدامة، ويتعامل مع تحديات الاستثمار والتنمية في ظل المخاطر والحاجة لبناء الاقتصاد الأخضر وتعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام.

المحور السادس: الأمن المائي والغذائي - فرص ومبادرات

ما من مكان في العالم يمكن تبيان العلاقة فيه بين المياه والغذاء والطاقة بشكل أوضح من المنطقة العربية، حيث ندرة المياه سمةٌ من السمات الرئيسية ويشكل نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية اقل من 1 % من المعدل العالمي، كما وان الإنتاج الغذائي مقيّد بعوامل عديدة أبرزها ندرة المياه ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وتدهور نوعيتها، والمناخ الجاف، واضمحلال الأصول الوراثية. كما يشكل القطاع الزراعي المستهلك الأكبر للمياه في المنطقة، ولا سيما في المناطق القاحلة، وفي الوقت نفسه تقل معدلات إنتاجية المياه وكفاءة الري عن المتوسطات العالمية.

ويزيد استهلاك الموارد من المياه والطاقة في المنطقة بمعدلات لا يمكن استدامتها، ما يبرز حاجة ملحة إلى اعتماد نُهُج جديدة تعتمد على الترابط بين المياه والطاقة والغذاء ويخلق حالة من الاتساق بين السياسات والمبادرات والمشاريع على المستويات الوطنية والإقليمية، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت في مستويات الموارد الطبيعية المتوفرة في بلدان المنطقة، كما وشهدت المنطقة في العقود الماضية زيادةً في الموجات الحرارية ودورات الجفاف وفي العواصف والفيضانات والسيول، كما وتزداد إمكانية تضرر المنطقة نظراً لارتفاع درجات الحرارة بالمقارنة مع المناطق الأخرى. وقد تبيّن أن النزاعات يؤججها أيضاً تغيّر المناخ من خلال آثاره على الهجرة البيئية والموارد المائية المشتركة.

تناول الأسبوع موضوعات تقاطعية عديدة منها:

- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة
- مؤسسات التمويل والبورصات المالية - فرص للاستثمار والنجاح
- نحو بناء منتديات وطنية غير حكومية للتنمية المستدامة – تجربة "رائد"
- الرهان على الشباب – المؤتمر الوطني للشباب - تجربة مصرية
- الإعلام مرآة الواقع ونشر الوعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة
- العلم وصنع السياسات: نحو حوار جديد – تجربة الجمعية العلمية الملكية الأردنية
- البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية للبلدان النامية
- دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية
- زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية
- تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية
- البرلمان العربي ضمير التشريع
- برلمان الشباب العربي

وتم تخصيص قاعات للجلسات الجانبية للمنظمات العربية والإقليمية والدولية، من اجل تحقيق مشاركة واسعة وعرض الفرص والنجاحات والمبادرات مما ساهم أيضا في توسيع دائرة المشاركة في إعداد التوصيات.

كما وتم عرض توصيات المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2017، والذي نظمته الإسكوا بالرباط خلال الفترة 3-5 مايو في أعمال اليوم الأخير من فعاليات الأسبوع.

4. تفاصيل الجلسات العامة والفاعليات والتوصيات

عقدت فعاليات الأسبوع في يوميه الأول 2017/5/14 والأخير 2017/5/17 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، فيما عقدت فعاليات اليوم الثاني 2017/5/15 واليوم الثالث 2017/5/16 بفندق النيل ريتز كارلتون.

شارك في فعاليات الأسبوع ممثلون عن الدول العربية، وعدد من البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى جامعة الدول العربية، إلى جانب المنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والبنك الدولي ومنظمات إقليمية ودولية وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص وعدد من الاكاديميين والإعلاميين والبرلمانيين، كما شهد الأسبوع حضورا متميزا للشباب والمرأة وذوي الإعاقة.

اليوم الأول 14 مايو 2017

الأمانة العامة جامعة الدول العربية

الجلسة الافتتاحية للأسبوع العربي للتنمية المستدامة (القاعة الكبرى 10:00 - 11:00)

تقديم مستشار أول/ ندى العجيزي - مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي جامعة الدول العربية

الكلمات الافتتاحية

- معالي السيد/ أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية
- معالي السيدة / غادة والي - وزيرة التضامن الاجتماعي جمهورية مصر العربية
- الدكتور/ مراد وهبة - الأمين المساعد للأمم المتحدة، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للدول العربية
- السيد/ جوانج تشى تشن - مدير أول للممارسات العالمية للمياه البنك الدولي
- الدكتورة / خولة مطر - الأمين التنفيذي بالوكالة الجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا

كلمة السيد أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتورة غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي جمهورية مصر العربية؛

الدكتور مراد وهبة الأمين المساعد للأمم المتحدة مدير المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائية ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للدول العربية؛

السيد جواني تشي تشن مدير أول للممارسات العالمية للمياه البنك الدولي؛

الدكتورة خولة مطر الأمين التنفيذي بالوكالة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛

السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أرحب بكم في جامعة الدول العربية بمناسبة إطلاق الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، وأتمنى لهذا الأسبوع ولكم التوفيق والنجاح، وأن تصدر عنه توصيات ومبادرات تعزز تنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

نفتتح أعمال هذا الأسبوع بحضور مجموعة من السادة الوزراء العرب الذين تكبدوا عناء السفر ليشرفونا بحضورهم اليوم مؤكدين بذلك أن جامعة الدول العربية هي المنبر الأنسب للبحث عن حلول لمختلف القضايا والتحديات التي تواجهها المنطقة، وبهذه المناسبة فإنني أتقدم بالشكر إلى معالي الوزيرة الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية على ما قدمته من دعم خلال التحضير لهذا الحدث الهام، كما أتوجه بالشكر الجزيل لمجموعة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساهمتهما الفعالة في إنجاح هذا الأسبوع وإخراجه بالشكل اللائق.

السيدات والسادة،

يأتي هذا الأسبوع ليسلط الضوء على التحديات التي تشغل المواطن العربي من المحيط إلى الخليج، وليرسم خارطة طريق للشراكة والتعاون بين مختلف الفاعلين على الساحة من حكومات ومؤسسات دولية ومنظمات مجتمع مدني وقطاع خاص من أجل تنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة في هذه المنطقة من العالم التي تواجه تحديات خطيرة ومُعقدة تُهدد الحاضر والمُستقبل.. وتُنذر بعقدٍ ضائع في عُمر التنمية العربية بكل ما ينطوي عليه ذلك من تكلفة إنسانية مروعة، وما يُرتبه من آثار مُجتمعية مُخيفة .. أخشى أن أبناءنا سيدفعون للأسف فاتورتها الثقيلة دونما ذنبٍ اقترفوه أو جُرم جنوه...

هناك ثلاث حروب أهلية تدور رحاها في العالم العربي، كان من نتيجتها أن صارت كل جهود التنمية الإنسانية والنمو الاقتصادي في عدد من الدول في مهب الريح.. علماً بأن هذه الجهود كانت تواجه من الأصل تعثرا وتذبذباً في زمن تماسك المُجتمعات، فما بالنا وقد تمزق نسيج بعض الدول، وتفشت فيها الصراعات والنزاعات بصورةٍ لا نعرفُ لها مثيلاً أو شبهاً في التاريخ العربي الحديث .. إن نصف الشعب السوري مُشردٌ، في داخل سوريا أو خارجها.. وليبيا، التي كان سُكانها يتمتعون بمستوى معيشي مُرتفع، لم يعد فيها سوى أربع مستشفيات فقط تقوم بوظائفها بنسبة 75%، من بين 98 مستشفى شملها مسحٌ أجرته الأمم المتحدة مؤخرا.. أما اليمن فيواجه تفشياً مُحتملاً لوباء الكوليرا ، ويعيش 19 مليون من أبنائه من دون مياه شُرب مأمونة أو صرف صحي.. والقائمة طويلة، وتبعث على الأسى الشديد، وتُنذر بما هو أصعب وأخطر..

إن المنظومات الصحية والتعليمية، وهي عماد التنمية الإنسانية، تتعرض للتآكل والتدمير في بُلدان النزاع.. وفي دول تصل نسبة الشباب فيها إلى أكثر من 60 % من السُكان، فإن تلك الأوضاع سوف تُفضي للأسف إلى تفشي الصراعات بين مُكونات المُجتمع على أسس عرقية وطائفية، وتصاعد في ظواهر التطرف الديني والسياسي وانتشار لأيديولوجيات العُزلة عن المُجتمع، بخاصة في فئة الشباب، بما يُقوض السلم الأهلي ويُدخل المجتمعات في دائرة مُغلقة من العُنف والإحتراب...

والحقُ أنه لا خروج من هذه الدائرة سوى بالاستمساك بأهداب الأمل، والتحرك بشكل إيجابي وشجاع من أجل مواجهة الواقع مهما كلفتنا هذه المواجهة من جهد وعرق، أو كبدتنا من تضحيات وآلام... إن الانخراط في إعادة البناء هو الخيار الوحيد المُتاح أمام الأمم التي تواجه النوازل وتعصف بها الأزمات.. وكم من أمةٍ نزل بها الدمارُ، وحل بها الخرابُ ثم ما لبثت أن انتفضت من جديد بإرادة أبنائها.. ويُخطئ من يظُن أن دولنا العربية واهنة الإرادة أو أنها تنقصها العزيمة والإصرار على مُجابهة التحدي، والخروج من دائرة اليأس .. فإرادة البقاء والسعي إلى عُم ا رن الأرض مغروسة في وجدان الإنسان العربي.. إلا أن ما ينقصنا هو برنامج العمل، والخطة الشاملة، والأداء المتواصل المُثابر عبر فترةٍ زمنية طويلة.. فالخروج من المأزق الراهن لن يكون في عام أو اثنين، وانما هو مشوارٌ طويل عنوانه الصبرُ والعمل المُشترك المتضافر ومحبة الأوطان والتضحية من أجلها..

إن أحداث وتطورات السنوات المُنصرمة تُمثلُ فُرصةً نادرة لمراجعة الذات واعداد كشف حساب دقيق بشأن أفضل السبل للخروج من هذه الأزمة الطاحنة أو الانتكاسة التنموية.. ولا سبيل لاستعادة التوازن ولملمة شتات المُجتمعات سوى بالتعاضد والتنسيق بين الدول العربية .. فالكوارثُ لن تقف عند حدود الدول المتأزمة.. والعالم العربي قادرٌ، بإمكانياته وطاقاته الكامنة، على الاضطلاع بدور محوري في مُعالجة هذه الانتكاسة، وتخفيف وطأتها على المُجتمعات التي تُعاني الأزمات الإنسانية الطاحنة، بل وتهيئة الأوضاع للنهوض وإعادة الإعمار من أجل العودة تدريجياً إلى مسار النمو الاقتصادي وتحصيل ما فات..

لقد أبرزت هذه الأحداث حاجة العالم العربي إلى تضافر جهود منظمات العمل العربي المشترك وتوفير متطلبات فاعليتها في مجالات تخصصها.. والانتقال بها من التنسيق بين أنشطتها إلى العمل المشترك لتنفيذ مشروعات

حيوية للمنطقة العربية، وهو ما يمثل أحد المنطلقات التي أرست عليها الأمانة العامة أسس خطتها لدعم وتنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة في المنطقة العربية وذلك بالتعاون والش ا ركة مع المنظمات العربية المتخصصة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلا أن هذه الجهود والأنشطة والإنجازات لن تصل الى المواطن العربي ولن يتم اعلامه بها ما لم ترافقها استراتيجية إعلامية متكاملة وهو ما يتطلب دعم وتطوير الجانب الإعلامي لمنظومة العمل العربي المشترك.

السيدات والسادة،

مع كل ما تنطوي عليه هذه الصورة القاتمة من تحدياتٍ ظاهرة لنا جميعاً، وما تضعه من أعباء إضافية على كاهل الحكومات التي تتطلع لاستقرار مُجتمعاتها وازدهارها، فإن هذه الأسبوع يأتي ليضيء شمعة على الطريق الطويل نحو التنمية الذي علينا السير فيه رغم كل الظروف التي تمر بها المنطقة العربية من تحديات أمنية وعسكرية، وتهديدات إرهابية وعنف مُسلح... إن التحدي الأكبر والهم الأعظم يظل مرتبطاً بالتنمية بمعناها الشامل، ذلك أن إنجاز وعد تنمية المجتمعات العربية وتحديثها وتأهيلها للحاق بعصرها هو الكفيل بتمكين الدول العربية من مُجابهة كافة التحديات الأخرى على المدى الطويل.

لقد أدركت جامعة الدول العربية مبكرا محورية خطة التنمية المستدامة في تجاوز كافة التحديات التي تعيشها المنطقة فعبرت في أكثر من موقف عن تمسكها والتزامها بتنفيذها في المنطقة العربية خاصة في ظل ظروف إقليمية ودولية بالغة التعقيد تتطلب الكثير من تضافر الجهود للتغلب عليها ... بل وذهبت الأمانة العامة إلى أبعد من ذلك حيث أنشأت اللجنة العربية للتنمية المستدامة التي تعتبر خطوة أولى من طريق طويل وشاق يؤسس لعمل عربي مشترك في مجال التنمية المستدامة، وينفتح على التجارب الدولية والإقليمية الأخرى للاستفادة منها وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة،..ولعلكم تشاطرونني الرأي في أن الشراكة الدولية تشكل عاملا أساسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 ، حيث أؤكد في هذا الصدد، على الدور الحاسم للمجتمع الدولي في توفير موارد مالية جديدة واضافية وكافية لمساعدة الدول الفقيرة في تنفيذ خططها كما أن تسهيل نقل التقنية، وبناء القدرات للدول النامية كفيل بالمساعدة في التحول إلى مسار تنمية أكثر استدامة... وتبقى المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا هاماً من مصادر التمويل العام لغالبية الدول العربية، ولا سيما الدول التي تفتقر إلى مصادر أخرى للدخل، لذا فإنه يتوجب على الدول المتقدمة الإيفاء بالتزاماتها بشأن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا لما جاء في خطة عمل أديس أبابا، لمساعدة هذه الدول على رفع قد ا رتها، وتمكينها من استخدام التكنولوجيا في مواجهة تحديات التنمية.

السيدات والسادة،

إن أبواب الرجاء والأمل ستظل مفتوحة... فالإمكانية الكامنة في مُجتمعاتنا مُبشرة، ولكنها مُهدرة... لقد آن الأوان أن يتوقف نزيف الهدر، وأن ينتهي عهدُ الفرص الضائعة، والطاقات المُعطلة... إن أمتنا العربية صحيحة في إرادتها، غنيةٌ بشبابها، قادرة على الإنجاز المشترك .. ولعل انعقاد هذا الأسبوع هو أحد الشواهد على صحة الإرادة وصدق العزم.. فما كان له أن يرى النور لولا الشراكة والتعاون الصادقين مع جميع الشركاء المتواجدين في هذه القاعة.

أشكركم وأتمنى لكم النجاح والتوفيق،،

كلمة معالي السيدة / غادة والي

وزيرة التضامن الاجتماعي لدي جمهورية مصر العربية

نيابة عن السيد رئيس الجمهورية

معالي السيد/ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية؛

الدكتور/ مراد وهبة الأمين المساعد للأمم المتحدة ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للدول العربية؛

السيد/ جوانج تشى تشن مدير أول للممارسات العالمية للمياه البنك الدولي؛

الدكتورة/ خولة مطر الأمين التنفيذي بالوكالة - الإسكوا ؛

حضرات السيدات والسادة الكرام

يسعدني أن أكون معكم في افتتاح هذا المؤتمر الهام، ويشرفني أن القي الكلمة نيابة عن السيد رئيس الجمهورية، الذي حرص على أن تكون مصر هي أول دولة عربية تستضيف الأسبوع العربي للتنمية المستدامة تحت رعاية سيادته.

أسمحوا لي أن أتوجه بداية بالشكر لجامعة الدول العربية على استضافتها هذا المؤتمر الهام لتؤكد على أن قضية التنمية الشاملة هي أحد أهم أولويات الوطن العربي كله، لتنفيذ رؤية شاملة لعالم أكثر ازدهارا ورخاءً.

لقد أكد السيد رئيس الجمهورية في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في سبتمبر 2015 ، على أن مصر ملتزمة بتحقيق تنمية شاملة مستدامة جوهرها تحسين ظروف معيشة المواطن المصري في كل محافظات وقرى ونجوع مصر دون أدنى تفرقة أو تمييز على أساس دين أو جنس أو نوع.

وشاركت مصر بفاعلية في كافة مراحل صياغة الأهداف التنموية، كما كانت مصر من أوائل الدول التي قدمت مراجعة طوعية لما أنجزته في مجال تحقيق التنمية، في يوليو 2016 على هامش المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي تم عقده في نيويورك.

السيدات والسادة،

أعلن السيد الرئيس في سبتمبر الماضي أن الحق في التنمية وتوفير سبل الحياة الكريمة، كان نصب أعين الشعب المصري حينما نهض لصياغة مستقبله لذلك أطلقت مصر استراتيجيتها للتنمية المستدامة حتى عام 2030 ، لقد أعلنت مصر استراتيجية شاملة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية مستدامة واتخذت خطوات جريئة في سبيل تنفيذ هذه الاستراتيجية،

من أهمها:

- وضعت الحكومة برنامج اصلاح طموح وشامل محدد بجدول زمني واضح يجعل المواطن على قائمة أولوياته، فوجه السيد الرئيس بتنفيذ عدد من المشروعات القومية الكبرى لتوفير فرص العمل وتحسين ظروف المعيشة، مثل تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مشروع الجلالة، العلمين، المثلث الذهبي، مشروعات الإسكان الاجتماعي وتطوير العشوائيات.

- تمكين الشباب، محور التنمية فهم ثروة مصر وصناع مستقبلها، فتم إعلان عام 2016 عامً للشباب، واطلق السيد الرئيس العديد من المبادرات التي من شأنها تمكين الشباب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بالإضافة إلى المؤتمر الشباب الوطني الذي يعقد شهرياً لتبادل الرؤى مع شباب مصر والاستماع الى آراؤهم والخروج بتوصيات ملزمة لكافة أجهزة الدولة.
- إعلان عام 2017 عاماً للمرأة، لا تنهض الشعوب دون تمكين المرأة، فهي أكثر من نصف المجتمع لذلك تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، هو أحد دعائم استراتيجية تحقيق التنمية، فإنه لا يمكن القضاء على الفقر وتحقيق التمكين الاقتصادي للجميع دون ضمان تمتع المرأة بحقوقها الاقتصادية الكاملة.
- النهوض بالتعليم والصحة، إعداد مواطنين أصحاء قادرين على العمل والإنتاج هو جوهر استراتيجية التنمية في مصر، لذلك حدد دستور جمهورية مصر العربية في المادة 18 على أن لكل مواطن الحق في الصحة والرعاية الصحية، والزم الدولة بتخصيص 3% من الناتج القومي الإجمالي لقطاع الصحة، كما نص في المادة 19 على أن لكل مواطن الحق في التعليم، والزم الدولة بتخصيص 4% من الناتج القومي الإجمالي للتعليم.
- القضاء على الإرهاب في كل أشكاله وصوره، فلا تنمية في ظل إرهاب، لقد وضعت الدولة المصرية كل الإمكانيات اللازمة لمحاربة الفكر المتطرف من خلال تحقيق تنمية شاملة حقيقية في كافة المجالات، نقضي على جذور الشر في كافة محافظات الجمهورية من خلال توفير فرص العمل، والتعليم الجيد والرعاية الصحية، والخدمات الأساسية لكافة المواطنين.

السيدات والسادة،

يعد التكامل الإقليمي من أهم آليات وأهداف تحقيق التنمية المستدامة وبالأخص في الوطن العربي ... فهناك العديد من التحديات المشتركة التي تواجه الدول العربية، ومن أهمها النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر والمساواة بين الرجل والمرأة والبطالة.

ولا يمكن أن نصل إلي نتائج حقيقية بدون تعاون متكامل يشمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني... ولابد أن يكون هذا التعاون مبني علي أساس رؤية مشتركة تعبر عن طموحات الشعوب العربي ويأخذ في الاعتبار البعد الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية.

في نهاية كلمتي أتوجه بتحية إعزاز وتقدير لشعوب الوطن العربي عامة، والشعب المصري خاصة، على دورهم في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة الذي لا يقل أهمية عن دور الحكومات، وأشكر كافة السادة الحضور على تواجدهم اليوم، وأخيراً أؤكد على أن مصر ماضية في طريقها نحو تحقيق تنمية شاملة مستدامة دعائمها هي النهوض برأس المال البشري تحقيق العدالة الاجتماعية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات.

كلمة الدكتور مراد وهبة

الأمين العام المساعد للأمم المتحدة

رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، والدول العربية

المدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الامم المتحدة الإنمائي

حضرات السيدات والسادة؛

الزملاء الموقرون؛

إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم في هذه الجلسة الافتتاحية للأسبوع العربي للتنمية المستدامة، وأود في مستهل حديثي أن أتوجه بالشكر إلى سيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، على رعايته الكريمة لهذا الحدث ولجهوده الدؤوبة في دعم التنمية المستدامة، وفي قيادة استراتيجية التنمية المستدامة في مصر 2030.

كما أود أن أسجل تقديري لجامعة الدول العربية على هذه المبادرة الهامة ولمعالي الأمين العام واهتمامه الصادق بالشراكة مع الأمم المتحدة من أجل الدفع قدم ا بجهود تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.

لقد كان عام 2015 كما تعلمون عاما حاسما للتنمية العالمية، توافقت خلاله دول العالم على مجموعة من الاتفاقات الرائدة وشديدة الأهمية، تشكل معا جيلا جديدا من خطط التنمية على الصعيد العالمي – شملت خطة التنمية المستدامة للعام 2030 ، واتفاق باريس بشأن المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية.

وكان للمنطقة العربية موقع هام في طليعة الأصوات العديدة التي ساهمت في صياغة رؤية خطة التنمية المستدامة للعام 2030 ، كما شاركت جامعة الدول العربية، عن طريق مجالسها الوزارية المتخصصة، وخاصة تلك المعنية بالتنمية الاجتماعية والشؤون الاقتصادية والبيئية، بشكل وثيق في عملية صياغة هذه الخطة.

ومن المهم أن نلفت النظر إلى أن جهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تبدأ في وقت وظروف أشد صعوبة من مثيلتها التي كانت سائدة عند شروع العالم في جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للعام 2015 ، بما في ذلك عبر المنطقة العربية، التي تعاني عدد من بلدانها بشدة من تداعيات تلك التحديات العالمية، مثل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة - وخاصة لدى الشباب، وتغير المناخ، وتسارع وتيرة النزاعات.

ومن شأن العمل الجاد على تنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030 أن يعزز من قدرة البلدان العربية على التصدي لتلك التحديات المعقدة التي تواجه المنطقة، وعلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان الاستدامة البيئية، وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، فواقعنا العربي اليوم إنما يجسد بجلاء ما جاء في تصدير خطة التنمية المستدامة للعام 2030 إذ تؤكد على أنه " لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في منأى عن السلام والأمن؛ كما أن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن".

حضرات السيدات والسادة،

لقد استهلت العديد من البلدان العربية بحماس جهودا حثيثة لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 وشرعت في دمجها في أطر رؤاها وسياساتها وخططها الوطنية، تحت قيادة وطنية قوية، ومن خلال العمل على بناء تحالفات وطنية واسعة النطاق، وحرص واع على تبادل الخبرات على المستوى الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب، نرى إحدى تجلياته المهمة اليوم في مؤتمرنا هذا.

وتنشط المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة في تقديم الدعم لجهود الدول العربية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030 من خلال نهج متكامل، نشير إليه بالإنجليزية بالاختصار MAPS ، ويشمل Mainstreaming دمج خطة التنمية المستدامة 2030 في الخطط والميزانيات الوطنية، Acceleration تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 ، Policy Support دعم السياسات بشكل متكامل من مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

كما نقوم كذلك بدعم البلدان في رصد التقدم نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 ورفع التقارير المعنية بذلك، ويتطلب النجاح في هذا المسعى زيادة كبيرة في الاستثمار في القواعد المعلوماتية من أجل تحسين توافر البيانات الموثوقة والدقيقة، بالتصنيفات النوعية المطلوبة، وفي الوقت المناسب على النحو الذي تحدده خطة 2030 ذاتها.

وفي هذا الصدد، فإننا نعمل بشكل وثيق مع المكاتب الوطنية للإحصاء ومع مؤسسات إنتاج البيانات والمعرفة في جميع أنحاء المنطقة العربية من أجل تعزيز القدرات على تلبية الاحتياجات المعلوماتية لمتابعة السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز فرص نفاد الجمهور العام لمثل تلك البيانات حتى يستطيع ممارسة دوره الرقابي والمشاركة بشكل فعال.

وأود أن أحيي تركيز جامعة الدول العربية في تنظيمها لهذا المؤتمر الهام على جانب "تفعيل الشراكات من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 "، والذي يعبر عنه الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، والذي يؤكد على محورية بناء الشراكات لتحقيق جميع الأهداف.

وفي هذا المقام أود أن أعبر عن امتناننا لكافة الدول العربية على حرصها على تعزيز شراكاتها مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستويين الوطني والإقليمي.

ومن جانبنا في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أود أن أؤكد لكم أننا نأخذ هذه الشراكة بجدية والتزام كاملين، إذ نعمل مع العديد من المؤسسات الإقليمية، وعلى رأسها بالطبع جامعة الدول العربية، على تعبئة "مجتمعات العمل" المختلفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي للتحديات المشتركة ذات الأولوية التي قد تعيق التقدم نحو تلك الأهداف في المنطقة، على الصعيدين الإقليمي والقطري، كما أننا ننسق جهودنا داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر من أي وقت مضى، وعلى نحو يحقق فعالية أكبر من أجل تعزيز دعمنا لكافة الدول الأعضاء التي نخدمها.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغكم بأن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) قد اتفقتا على تشكيل آلية عمل موحدة على المستوى الإقليمي لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ الإسكوا على نجاح المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي نظمته في أوائل هذا الشهر في العاصمة المغربية، الرباط.

حضرات السيدات والسادة،

إن خطة التنمية المستدامة 2030 تمثل جدول أعمال شامل، على قدر كبير من الأهمية للمنطقة العربية، ونحن نتطلع إلى العمل عن كثب مع جامعة الدول العربية وكافة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام والجهات الفاعلة في القطاع الخاص عبر المنطقة من أجل الوفاء الكامل بوعد خطة التنمية المستدامة 2030 "ألا يخلف ركب التنمية أحدا في الوراء".

أتمنى أن تكون مناقشات مؤتمركم الذي يبدأ اليوم هنا في القاهرة بناءة وأن يخرج بنتائج مثمرة لكافة شعوبنا العربية.

أشكركم.

World Bank Group

Guang Zhe Chen, Water Global Practice Senior Director

Arab League Sustainable Development Week

Part #1: Introduction

I would like to thank the Arab League for the invitation to join this important event on the occasion of the Arab League Sustainable Development Week. In particular, I would like to thank His Excellency Ahmed Aboul Gheit (Secretary General) for inviting us to this important event, to out host represented by her Excellency Minister Dr. Ghada Waly (Minister of Social Solidarity), and Dr. Mourad Whaba (Assistant Secretary General, UN Development Group), and Dr. Khawla Matar (Acting Executive Secretary, ESCWA) for their presence in this important event.

This gathering provides a unique opportunity for the Arab League member states to develop a collective vision of the future of the region on the path towards sustainable development.

Building a sustainable economy is not only a concern for policy-makers, but also and more importantly, for businesses and for all citizens. It is also an imperative if we want to protect the gains in development, which globally have been made in the last decades.

We have three strategic objectives:

1. Meeting basic and essential needs (such as food, water, shelter, education, transport, energy).
2. Helping ensure sustainability in order to avoid the depletion of natural resources (i.e. ensuring aquifer recharge to avoid underground water depletion).
3. Promoting long term perspectives in planning investments to ensure they are fit for purpose in the context of changing demographics, climate change and technology.

Development failures often lead to extremism, violence, and even war. We see the early warning signs when public and private institutions lose their broad legitimacy. And we see the warning signs when citizens see themselves excluded from economic gains. This makes it all the more important to achieve sustainable development.

Part #2: Mobilizing Resources in Support of the 2030 agenda

Yet we face multiple challenges towards sustainable development. These include climate change, pandemics and violence that spills across national borders. There is also a substantial gap in the access to investments in human capital -- like education, training, and health care -- and these are creating additional strains on our political institutions. All these challenges are global in nature, meaning that international cooperation at many levels is required to address them.

If these challenges were not enough, today there are 20 million people -- including 1.4 million children -- who are suffering from famine in the Arab world. Nigeria, South Sudan, Somalia, and Yemen. These famines are caused by multiple drivers including conflict, civil insecurity, poor governance, large-scale displacement, and water insecurity. There is also a credible risk of famines in Ethiopia, Kenya, and Sudan, with drought conditions extending also to Uganda and Tanzania.

This challenge also easily crosses borders. For example, food insecurity in Somalia and famine in South Sudan are accelerating the flow of refugees into Ethiopia. The UN is already calling this the worst humanitarian crisis since 1945. It is clear that short-term life-saving support has to be accompanied by longer-term development responses that assist countries to develop better coping mechanisms.

The World Bank Group is engaging with countries to protect the poor and vulnerable, and to ensure inclusive and accountable service delivery, with a stronger private sector that can create jobs and opportunities. We also believe that it is important to improve equality for development and growth. Equality between men and women, between urban and rural populations, and between nations.

Official development assistance finance, even when combined with government resources, will never be enough to meet the global challenges we face. Going forward, the core focus will have to be on leveraging and mobilizing global funds -- especially from the private sector and institutional investors -- through innovative mechanisms to meet the extraordinary financing needs of the region.

In the past, we tried to address these longer-term development challenges though the framework of the Millennium Development goals, but progress was mixed.

In 2015, the global community came together to frame the Sustainable Development Goals (or SDGs), which are comprehensive, and apply to all countries, not just developing nations.

The SDGs are interconnected and interdependent. The SDG acknowledge that we cannot look at poverty, health, and education as stand-alone achievements.

Each of these will require adequate financial support, and robust participation from the private sector. It will also require good data, and safty delivery to implement these ambitious plans.

The World Bank Group is doing its part, through a variety of mechanisms. To better sequence our interventions, we have developed a "cascade approach" to investment decision-making to encourage access to commercial financing, while leveraging and preserving scarce public dollars for critical public investments.

If commercial financing is available, that is the preferred course. If it is absent, we try to address market failures. If those efforts are unsuccessful, we use utilize risk instruments and our own matching capital to try to crowd in private investment. Finally, if necessary, then public and concessional financing will be used.

It is important to note that countries' own domestic resources are the largest source of funds available for countries to finance their development.

These new approaches to finance are absolutely necessary if we are to raise sufficient resources to achieve the ambitious SDGs.

Part #3: Water is at the core of the Sustainable Development Goals

I am particularly pleased to be here today representing the World Bank Group and the Water Global Practice. Water is at the center of the sustainable development agenda.

Not only is there a dedicated goal for Water – SDG 6 – managing water will be critical to success in achieving 15 of the 17 SDGs

To name just a few:

- Abundant water supplies are vital for the production of food and will be essential to attaining SDG 2 on food security;
- Clean and safe drinking water and sanitation systems are necessary for health as called for in SDGs 3;
- Water is needed for powering industries and creating the new jobs identified in SDGs 7 and 8;
- Adequate and safe water is important to nourish the planet's life-sustaining ecosystems identified in SDGs 13, 14 and 15.

Part #4: Concluding Remarks

This week ahead of us presents an opportunity to start building these partnerships and collaborations, to ensure that we move together towards the goals.

I hope that we can make the most of this important event, actively join the discussion and be an actor of change towards sustainable development in our area of work and I feel very honored to participate in the launch of the week.

كلمة السيدة خولة مطر

الأمينة التنفيذية بالوكالة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

معالي الدكتور أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،
معالي السيدة / غادة والي، وزيرة التضامن الاجتماعي جمهورية مصر العربية،
السيد مراد وهبة، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
السيد عبدالله حمدوك، الأمين التنفيذي بالوكالة للجنة الاقتصادية لأفريقيا،
السيد جوانج تشي تشن، ممثل البنك الدولي،

أصحاب المعالي الوزراء وممثلي الدول العربية،

السيدات والسادة ممثلي منظمات المجتمع المدني،

الحضور الكرام،

يُسعدني أن أشارك معكم في افتتاح أعمال الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، وأود بدايةً أن أتقدم من معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بجزيل الشكر لدعوته الكريمة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .كما أعرب عن تقديري الكبير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولجمهورية مصر العربية على ما بُذل من جهود لتنظيم هذه التظاهرة الإقليمية الهامة، وأنوّه بالشراكات التي أُقيمت مع مجموعة البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بهدف دعم العمل العربي المشترك نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في منطقتنا.

خلال الأعوام الماضية، واكبنا جميعاً وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، وشهدت المنطقة العربية حراكاً إقليمياً حيوياً ساهمت الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وبيوت الخبرة والمنظمات الإقليمية والدولية، كل من موقعه ومجال اختصاصه، ونجح في إيصال صوت المنطقة إلى الحوارات العالمية والمفاوضات الأممية التي أثمرت التزاماً جماعياً بأهداف مشتركة .وبعد تبني 2030 في أيلول/سبتمبر 2015 ، التقينا في محافل عدة لنؤكد مجدد اً على أهمية البعد الإقليمي لدعم الجهود الوطنية ونؤكد الترابط بين أهداف الخطة الذي هو ليس سوى دليل على ترابط القضايا التي تثقل العالم بمختلف مناطقه وبلدانه.

الحضور الكرام،

ما من بلد في المنطقة العربية، لا بل في العالم، تلك من القدرات والموارد، قادر بمفرده على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فما يمثل أمامنا قضايا هموم عابر لكل الحدود جغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، ويكاد يكون عابراً للأجيال أيضاً، إلى حيث يعني الإنسان في كل مكان، وحتى تكون الحلول ناجحة يجب أن تُستنبط من تجارب الإخفاق وقصص النجاح وتكون ثمرة عمل جماعي في خلق تهيئة فضاء إقليمي للحوار ووضع أسس متينة توضع فيه الأسس المتينة للعمل المشترك.

ولا يَسَعُني هنا إلاّ أن أنوّه بموضوع الأسبوع العربي للتنمية المستدامة " نحو شراكة فاعلة " وبجدول أعماله الغني والمتنوّع فالشراكات، هي أحد الأسس الخمسة لخطة عام 2030 ، شكّلت أحد أهم المحاور للمنتدى العربي للتنمية المستدامة لهذا العام، والذي عُقد في مطلع هذا الشهر في إطار من الشراكة مع جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، تحت الرعاية الكريمة للمملكة المغربية.

وعلى مدى ثلاثة أيام حفلت بالمباحثات والمناقشات، أجمع الرأي على الشراكات كشرط اً أساسياً لكل هدف، لتحقيق التنمية المستدامة ، لا بدّ من شراكات داخل البلد الواحد بين جميع أصحاب المصلحة، من الحكومات والمجالس النيابية ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات والقطاع الخاص والجامعات ووسائل الإعلام، في بيئة مؤازرة توضح أدوار كل طرف وواجباته، وتحمي حقوق الجميع.

ولتحقيق التنمية، لا بدّ من التضامن والتعاون والتكامل بين دول المنطقة، إطاراً لنقل المعرفة والتكنولوجيا، وتبادل الدروس والتجارب، وحشد الموارد اللازمة لكي لا يُهمل فرد ولا بلدٌ ولا مجتمع من مسيرة التنمية .فمن الضروري لتعبئة حشد الموارد من مختلف مصادر التمويل، العامة والخاصة، المحلية والدولية، واستخدامها بفعالية لتقليص العجز في التمويل وتحقيق النمو المستدام، ومن الضروري لتعزيز التجارة والاستثمار على المستوى الإقليمي وتفعيل اتفاقيات المنطقة وإنفاذها ، ويستوجب تحديد الأولويات إلماماً كاملاً بما تحقق وما يجب تحقيقه، من خلال أنظمة إحصائية ومعرفية ذات مقاييس كمية ونوعية، تدعم بالوقائع والأدلة مصداقية السياسات التنموية وتعزز أثرها.

الحضور الكرام،
إن الظروف الصعبة التي تعيشها منطقتنا تزيد تحديات التنمية تعقيد اً، ولكن الانتظار لن يذلل الصعوبات ويؤذن لنا بالعمل، صحيح أن السّلم والأمن والاستقرار هي شروط لازمة للتنمية، ولكن القضاء على الفقر والتهميش واللامساواة، وحماية مواردنا البشرية والطبيعية وتمكين الإنسان العربي، هي السبيل للتصدّ ي لما يعكر السلم والأمن من حروب ونزاعات، وما يترتب عليها من آفات وخسائر قد يتعذر النهوض منها في القريب من الأيام.

لقد بادرت عدّة دول عربية إلى الاستجابة لمتطلبات خطة عام2030 ، وبعد عام ونصف على اعتماد الخطة، باتت أهدافها وغاياتها ومؤشراتها جزءاً من استراتيجيات من رؤى طويلة المدى، تدليلاً على جديّة النهج ومثابرة لتوفير ما يلزم من سياسات ومؤسسات ووسائل التنفيذ، وقد لحظنا خلال المنتدى العربي ما يبعث على الارتياح من نيّات حسنة والنوايا الطيبة والدعوات الصادقة للتضامن والتكافل ودعم الدول الأقل نموّاً.

في واقعنا الراهن أكثر من حافز ودعوة للتعاون الإقليمي والتنسيق بين كل الجهات لتفادي التكرار وفتح الطريق إلى غد أفضل، وكما أن خطة عام 2030 هي خطة متكاملة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، فلتكن جهودنا على صورتها متكاملة ومتكافلة وغير قابلة للتجزئة، ولنعمل معاً لتحصين مصداقيتنا واستغلال مواردنا لخدمة منطقتنا ولتحقيق ما تنشده هذه الخطة، متميّزة عن سابقاتها، من تغيير وتحوّلا.

أشكركم مجدداً وأتمنى لأعمال الأسبوع العربي للتنمية المستدامة كل النجاح.

الجلسة العامة رفيعة المستوى حول

"المفاهيم العالمية للتنمية المستدامة"

القاعة الكبرى

رئيس الجلسة والمتحدث الرئيس:

الدكتور / محمود محي الدين

النائب الأول لرئيس البنك الدولي لأجندة الأمم المتحدة 2030 والعلاقات مع الأمم المتحدة والشراكات

المتحدثون

السيد / مهند هادي

المدير الإقليمي برنامج الغذاء العالمي

السيد / جوانج تشى تشن

مدير أول للممارسات العالمية للمياه البنك الدولي

الدكتور/ محمد عمران

رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية ورئيس اتحاد البورصات اليوروأسيوية

بدأت الجلسة برئاسة الدكتور/ محمود محي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي لأجندة الأمم المتحدة 2030 والعلاقات مع الأمم المتحدة والشراكات حيث قدم عرضا رئيسيا في الجلسة، استعرض فيه أهم التطورات الدولية المؤثرة على صياغة السياسات واولوياتها،

أوضح الدكتور محي الدين أنه يرى التطورات الدولية مؤثرة على أداء الدول فيما يخص التقدم في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حيث أوضح انها لا تتم في فراغ ومعزل عن التأثر بالنمو الاقتصادي العالمي والتوقعات للدول العربية ليست بالضرورة أفضل منها عن معدلات النمو العالمي، وتتطلب جهدا في الاستثمار والتصدير وتحسين الاستهلاك العام والخاص المؤثر على معدلات النمو.

وأضاف انه في عالم يتغير من حولنا، نجد أن ما يعرف بمركز الثقل الاقتصادي " تبعا لمدرسة لندن للعلوم الاقتصادية " قد تحرك من خمسينات القرن الماضي من نقطة فيما بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث النمو وزيادة الدخول، شرقا ليكون حاليا في نقطة فيما بين الهند والصين بما يعني الانتقال للتأثير الاقتصادي شرقا، ويشير هذا إلي التعدد القطبي على مستوى العالم وتؤكد هذا الأمر دراسة أعدها البنك الدولي عام 2011، حيث أن اتجاه الاقتصاد كان منذ 1000 سنة في الهند والصين وانتقل مع الثورة الصناعية لأوروبا وها هو يعود مرة أخرى للشرق.

وقال أن السؤال المطروح هو، حول تبعات ذلك على الدول العربية وهي ترى التحرك من الغرب للشرق ؟ وما هي تبعاته على الاستثمار والبنية الأساسية والبشر والعلاقات الدولية وتبعاتها ؟ والتأثير على التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي والعلاقات بين الدول وبعضها البعض ودوره في التنمية المستدامة ؟

وأضاف انه عندما نطرح فكرة مركز الثقل الدولي فيجب أن نؤكد كذلك على وجود مراكز على مستوى كل إقليم للثقل أيضا، فتشير تقديرات 2011 على أن السعودية وايران ومصر شكلت مراكز الثقل للإقليم، وهناك تغيرات في النمو الاقتصادي تظهر في صورة نمو وانحسار من مكان لأخر، وتتطلب التعامل مع هذه التغيرات سواء الإيجابي أو السلبي منها، وأنه على الرغم من تراجع نسب النمو الاقتصادي بالصين إلا أن معدلاتها لاتزال عالية، وتطمح دول عديدة إلي تحقيقها، ولكن حدث تراجعا في أهمية السلع الأولية ومعدلات نمو التجارة والاستثمار.

إن التنمية لا تتم في فراغ أو بمعزل عن العالم، وإن ما يحدث دوليا يؤثر على الدول العربية إذ أن هناك ستة اتجاهات عالمية لها تأثيرها على الدول العربية : 1) تغيرات ديموغرافية في السكان والطبيعة الشبابية، وزيادة معدل الأعمار؛ 2) تسارع في النمو الحضري يتمثل في التحول من الريف للحضر وما يشكله من آثار على المياه والزراعة؛ 3) تغير المناخ وتغيرات في الموارد الطبيعية؛ 4) صدمات متعددة خلال الأعوام الأخيرة أصابت المنطقة العربية بمشكلات اللاجئين؛ 5) تهديدات في الأمن الغذائي والمجاعات والأوبئة؛ 6) انتقال النمو الاقتصادي والتجارة للسلع شرقا ؛ وأخيرا تأثيرات الثورة الصناعية الرابعة.

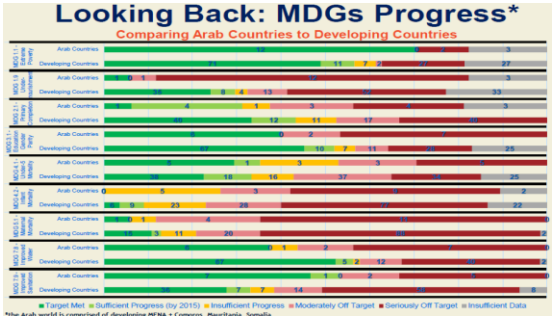

تشير النتائج إلى أن أداء الدول العربية فيما يخص أهداف الألفية لم يكن موفقا، فهناك تحسنا في مؤشرات الفقر- حيث كان المفترض انتشال 50% من السكان من تحت خط الفقر المدقع- ورغم تواضع الهدف إلا أنه لم يكن هناك توفيق في الأداء؛ كما أن الأداء الاقتصادي والاجتماعي حدث فيه تفاوتا كبيرا فلو أخذنا التعليم كنموذج للتنمية البشرية، فرغم تواضع مؤشره المرتبط بإيجاد مكان بالمدارس لكل من هو بسن التعليم، وهو مؤشر لم يراع مستوى العملية التعليمية المقدمة، إلا أن النتائج أيضا جاءت متواضعة.

إن الدروس المستفادة من تحليل 17 دولة على مستوى العالم توضح أن أهم الأسباب لتدني النتائج ارتبطت بالتحجج بقلة الموارد، وهي حجة في غير محلها حيث يجب أن يكون هناك تنسيق متميز في السياسات وكفاءة في المؤسسات، لأن القيام ببرامج للتنمية الشاملة وتحقيق النمو الذي لا يترك أحدا وراءه يتطلب بيانات أفضل ونمو بشكل أفضل وتحديدا لأولويات التنمية، حيث أن 60 % من المؤشرات كانت البيانات المتاحة عنها سيئة.

والمقارنة بين بناء أهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة تشير إلى انه كان لدينا ثمانية أهداف فصاروا 17، وكان لدينا 21 غاية فصاروا 169، وكان لدينا 60 مؤشرا فأصبحوا 231 وهناك مناطق للنمو كانت تعتمد على مؤشرات للتنمية البشرية فصارت المؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية. كانت التنمية تدور حول الدول وصارت ذات صبغة عالمية.

كيف يمكن تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية في أيه دولة؟

الإجابة تتلخص في التخلي عن ما يمكن أن نطلق عليه الإجراءات التعيسة السيئة السلبية التي تؤدي لتدهور الأداء الاقتصادي والتي وضعها "مايكل سبنس[2]"، وتضم اثنى عشر إجراءًا سيئا، منها :

1) عدم حل مشكلة البطالة بحشد الناس بالقطاعات الحكومية والعامة،
2) تخفيض عجز الموازنة عن طريق خفض الاستثمارات في البنية الاساسية،
3) دعم الطاقة على حساب التعليم والرعاية الصحية،
4) حماية بعض القطاعات غير واجبة المساندة برغم عدم وجود ميزة تنافسية او نسبية لها،
5) التدخل في منع التصدير،
6) دفع أجور ومرتبات للعاملين بالحكومة والدولة اقل مما يمكن أن يحصلوا عليه في القطاع الخاص،
7) التدخل في نظم سعر الصرف مما يحد من التنافسية والتصدير ويخلق أسواق سوداء،
8) الابتعاد عن التعامل مع مشكلات الحضر وتجاهل الاستثمارات المرتبطة بها،
9) تجاهل الأوضاع البيئية،
10) عدم القيام بالدور الواجب في الإصلاح المالي،
11) الأخذ بالمؤشرات الكمية دون المؤشرات النوعية،
12) تجاهل دور المرأة في المجتمع، مما يعد إهدارا لمورد هام كنتيجة لسياسات وقوانين وعادات بليدة وتقاليد ليس لها محل من الاعتبار.

أما عن الحلول

فيتمثل في الاستثمار في البشر والبنية التحتية وبناء القدرة على المقاومة (المرونة) للمخاطر والصدمات، فيحتاج البشر للتعليم وخاصة التعليم ما قبل المدرسة وخاصة ما يتعلق بالتغذية وحسن الترقية الذهنية فالافتقار للتغذية السليمة يعوق عملية التطور للشخص مستقبلا،

كما وأن المرأة يجب أن يكون لها نصيب في فرص الاستثمار في التعليم والتدريب على العمل،

كما يجب بجانب هذا أن نهتم بالاستثمار في البنية التحتية كالطرق والطاقة ويجب أن يساهم القطاع الخاص في الاستثمار، والاستثمار في المخاطر في

[2] تقرير"البحث عن استراتيجيات النمو" الذي اعدته لجنة النمو والتنمية لـ " لمايكل سبنس" – المزيد في ملحق 4

عموم الدول وبخاصة الدول العربية التي تحتاج لإعادة بناء وهيكلة وإعمار
بعد ما تأثرت بأحداث السنوات الماضية.

من أين يمكن الحصول على التمويل؟

الإجابة التقليدية ترتبط دائما بالحصول على مساعدات من المؤسسات الإنمائية، والواقع أن التمويل الدولي المتاح لا يتجاوز 145 مليار دولار سنويا وهو رقم متواضع لا يتجاوز ما تنفقه دولة كهولندا على بند الرعاية الصحية، وبالنسبة لدولة كألمانيا يمثل ثلث ما تنفقه على الرعاية الصحية.

والواقع أن المطلوب هو، 1) تطوير الموارد المحلية في الدول الأقل إيرادا من خلال تطوير كفاءة نظم تحصيل الضرائب، ويمكن للإدارات المحلية زيادة مواردها بالحصول على ضرائب القيمة المضافة،

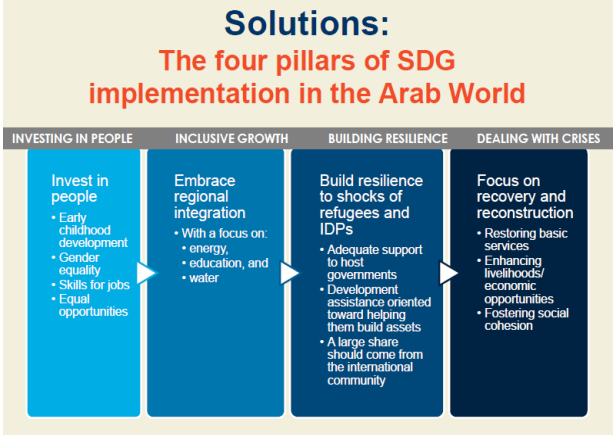

2) إعطاء أدوار أكبر للقطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية التي يمولها القطاع الحكومي كلما أمكن.

3) توسيع قاعدة الإدخار في الدول العربية والذي هو الأدنى على مستوى العالم فالادخار على مستوى الأفراد نسبة الشمول في المتوسط 14.5% بينما هي في أفريقيا 34% وفي شرق أسيا تجاوزت 70% وفي الدول المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 94%، والواقع أن العديد من الدول العربية تدخر بشكل افضل خارج المنطقة العربية، الادخار لدى المواطن العربي يذهب عادة للعقارات والذهب والسلع المعمرة والواقع أن تدني مستوى الادخار وطبيعته يمثل هدراً لحلقة الاستثمار.

4) يجب كذلك الاهتمام بتطوير نظم التأمين والضمان الاجتماعي والتأمينات العامة. ويمكن الاستفادة من تجربة ألمانيا في تشجيع الادخار حيث يتعاون الجهاز المصرفي مع الدولة لتنمية العادة الادخارية بفتح حساب ادخاري لكل طفل لتعويده على مفهوم الادخار، كما ويمكن تطبيق ما تطبقه نيروبي من استخدام للهواتف المحمولة والتواصل كطرق حديثة متطورة للتمويل المالي.

يجب أن يكون التمويل ليس فقط مركزيا ولكن على مستوى المحليات لتمويل التعليم والخدمات معتمدا ليس فقط على الموازنة العامة للدولة والرسوم ولكن من خلال التعامل مع الضرائب العقارية على مستوى المحليات وضرائب القيمة المضافة فخضوع مثل هذه الضرائب للمحليات سيرفع من كفاءة التحصيل وسيتم تحسين وسائل جمعها كما حدث في العديد من الدول.

وأخيرا يجب أن نؤكد أن أية سياسات تتطلب بيانات والتي بدورها تتحول لمعلومات ومن الأخيرة تتزايد لدينا خبرات المعرفة ، وللأسف فكثير من الدول العربية وبدرجات متفاوتة لا توجد بها منظومة متكاملة ويتأثر مستوى المنظومات بالقوانين والمؤسسات، فالبعض لديه القانون ولكن لا ينفذ، والبيانات بها قصور شديد وبعضها يعود لسنوات وغير مناسبة لاتخاذ القرار وليس فقط للقرار الحكومي ولكن أيضا للقطاع الخاص وللأفراد. لذلك فهناك أهمية كبيرة للاهتمام بالبيانات والمعلومات والمنظومات المعرفية.

إن تنفيذ خطة 2030 يتطلب بيانات يتم التعامل معها بجدية لبناء السياسات ولعمل المؤسسات، كما تتطلب الخطة إعداد التمويل، فالدول العربية لديها مشكلات عديدة لتحقيق التنمية المستدامة تجعل الجميع محمولا على التفكير للمستقبل وأن يتعامل مع فكرة التقدم كفكرة أساسية، وأضاف أننا من الممكن أن نقرأ مقولة الكاتب زكي نجيب محمود في كتابه حصاد السنين، حيث قال :

"إن فكرة التقدم محتوية على وجوب التغير مع متغيرات الحضارات المتعاقبة والتطور الذي ينقل صورة الحياة نحو ما هو أعلى، ومعنى ذلك وجوب الاهتمام بالمصير، ولا ينفي هذا الاهتمام أن تجيء قوائمه مستندة على تراثنا الذي تركه لنا السلف، على ألا يكون في حياتنا الحاضرة بمثابة النهاية التي نقف عندها، بل يكون بين أيدينا نقطة ابتداء نجاوزها على مستلزمات حاضر حي ومستقبل مأمون"

من الهام في مجتمعاتنا التي تتمتع بالشبابية في سكانها أن تعطي أفكارا وثابة، وإذا ما تمسكنا بهذا المنهج فيمكن أن نراهن على غد أفضل بالدول العربية.

تحدث الدكتور مهند هادي المدير الإقليمي لبرنامج الغذاء العالمي، شاكرا جامعة الدول العربية على إعداد هذا الأسبوع الذي يرى أنه خطوة متقدمة تعبر عن رغبة جامعة الدول العربية في أن تقود عملا مبنيا على الشراكة لتحقيق خطة التنمية المستدامة، موضحا أن الرسالة الرئيسية التي يرغب في إيصالها من كلمته هي أن الوصول لمفهوم الأمن يتطلب تحقيق الأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي قد لا يتحقق لأن الكثير من مشاكلنا هي من صنع الأنسان، وأنه من المحزن القول أنه في عام 1990 كان من يعانون من نقص التغذية في حدود 9 مليون شخص تضاعف عددهم الآن، واننا كنا نهدف في عام 2010 لتقديم الدعم لحوالي 7 مليون شخص وهدفنا اليوم أن نصل إلي 30 مليون شخص وهو ما يتطلب 50% من ميزانية برنامج الغذاء العالمي، بمعنى أن كل دولار من ميزانيتنا يصرف نصفه في هذه المنطقة، وانه بدلا من أن تذهب الأموال للتنمية تذهب حاليا لحماية حياة البشر.

ففي سورية وقبل تدهور الأوضاع كنا نهدف إلي تعليم الفتيات في المناطق الشمالية الشرقية، وللأسف نفس هؤلاء الفتيات أصبحوا نازحين الآن، وفي اليمن اليوم ونحن نتكلم لدينا 17 مليون شخص في اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي 7 مليون منهم يعانون بشدة ولا يعرفون متى سيحصلون على وجبتهم التالية، والوضع يتحرك للأسوأ، والعراق وليبيا تمثلان تحديان كبيران أيضا، الواقع أن الوضع كله اصبح تحديا كبيرا لنا وبرنامج الغذاء العالمي يبذل الجهد لحماية الأرواح وسبل العيش في نفس الوقت وبناء الترابط بين الطوارئ والتنمية، وهو ما يمثل لنا تحديا صعبا للغاية.

يركز برنامج الغذاء العالمي على الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة ولكن يرى أن الهدف السابع عشر يمثل لنا أداة جماعية، فقد ذكر الأمين العام لجامعة الدول العربية في كلمته أن هناك ترابطا بين أهداف التنمية المستدامة، وهذا أمر صحيح، ونحن عندما ننظر إلي مشاكلنا بالمنطقة فهي أيضا ولدرجة كبيرة مترابطة ولهذا أتحدث عن أجندة الترابط مع النوع الاجتماعي وقضية التعليم، فأية خطة تفترض القضاء التام على الجوع في هذه المنطقة، لن تتحقق بدون تحقيق هدف التعليم، وخروج أجيال متعلمة بدون فقد أي جيل، وإلا نكون نخدع انفسنا.

ونؤكد على أنه من الصعب أن نحقق كل هذا إلا من خلال الشراكة ، ولذلك فأنا سعيد أن أرى جامعة الدول العربية تقود هذا الاتجاه، فالشراكة التي نبتغيها ليست تلك التي نقرأ عنها بالصحف، ولكن يجب أن تتم من خلال تأكيدنا كلنا عليها، والتأكيد على أننا كلنا يجب أن نتحرك معاً للأمام، والواقع أننا لا يمكن أن نستخدم أدوات القرن الماضي في هذا القرن، ولذلك نحتاج لأن نعمل معاً، لا يمكن اليوم أن

تصمم وثيقة في غرفة مغلقة ويقول أحدنا أن هذه رؤيتي ويدعو الشركاء، الطريق الوحيد هو إيجاد شراكة حقيقية وطرق جديدة للعمل كشركاء بالتخطيط معاً من اليوم الأول.

إن مناقشة هدف القضاء على الجوع يتطلب منا أن نربطه بالتعليم وأيضا بالمياه، فمرض الكوليرا الذي حدثنا عنه اليوم الأمين العام والذي بدأ يتفشى باليمن لا يجب أن تهتم به منظمة واحدة، فالواقع أننا كلنا معنيون.

يجب علينا أن نحدد تحدياتنا بوضوح وان نعمل معا، والواقع أن أية منظمة لن تستطيع أن تعمل منفردة يجب أن يتحدث الجميع معا، فكلنا معنيون، فالشراكة يجب أن تكون حقيقية، فبغير ذلك فنحن نفتح الباب للإرهاب ليجند من نترك أحدا وراءنا وأننا اليوم هنا ونقبل التحدي.

السيد جوانج تشى تشن مدير أول للممارسات العالمية للمياه البنك الدولي، أبدى سعادته للوجود اليوم في هذا المكان ليناقش العلاقة بين التنمية المستدامة والشراكة في المياه، فالعلاقة بين المياه وبين أهداف التنمية المستدامة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تلاقي تحديات كبيرة.

التحدي الرئيسي الذي نواجهه دوليا يتمثل فيما ذكر في نهاية عام 2015:

1) 2.4 مليار ليس لديهم وسائل كافية للوصول لدورات المياه،

2) 663 مليون ليس لديهم وسيلة للوصول لمياه الشرب،

3) 0.67 مليون يتعرضون للموت المبكر سنوياً،

نتوقع خلال 15 إلي 20 عاماً من الآن أن الزيادة في حاجة المياه للطاقة ستصل إلي 85%، وأنه مع عام 2050 ستصل الزيادة لحوالي 15% في سحب المياه لغرض الري والذي يمثل 70% من المياه المستخدمة لإنتاج الغذاء، وأنه في عام 2025 سيكون 1.8 مليار نسمة يعيشون في مناطق ودول في عدم أمان مائي.

التحدي إذا حقيقي، ويجب علينا أن نعمل للوصول إلى أمن مائي عالمي مستدام، أنا لن أتحدث حول العلاقة بين هدف المياه وغيره من أهداف التنمية المستدامة إلا بإشارات سريعة، فمثلا 15 هدفا من الـ 17 هدف للتنمية المستدامة ترتبط بالمياه.

الواقع أن حديثي عن كيف سيكون الوضع المائي عام 2050، يمكن أن يوضع في كلمات مثل " أكثر ندرة " فنصيب الفرد من المياه سيكون أقل، وأكثر تلوثاً، وتصعب إدارته، فسيكون أكثر كلفة، إن ما نشهده من زيادة في الاتجاه ناحية التحضر والتصنيع مع تغير المناخ سيسبب ضغوطاً كبيرة في التوزيع الجغرافي للمياه، ومع التقلبات الموسمية فإن التحديات التي سنقابلها ستكون أسوأ، وسنجد أنفسنا نتعامل مع مناطق تتزايد بها الفيضانات ومناطق أخرى يتزايد بها الجفاف.

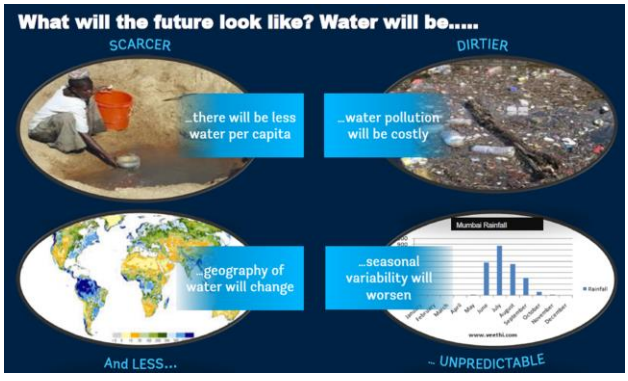

لو عقدت أيه مقارنة بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها من مناطق العالم سنجد أن مشكلة ندرة المياه ستشكل واحدة من أهم التحديات، وانها ستكون حادة بشكل خاص، فمع الزيادة السكانية ستصل الضغوط إلى الحد الذي ستكون فيه المياه في حدود 61% بينما سيكون المتوسط العالمي في حدود 39 %، وستكون درجة تأثر الناتج المحلي الإجمالي في حدود 71 % وهو رقم عال جدا بالنسبة لمتوسط التأثر العالمي البالغ 27 %.

وفي دراسة حول المياه وتغير المناخ تشير إلي أن الوضع الحالي لنمذجة تأثر الناتج المحلي الإجمالي بالضغوط في المياه يظهر أن مناطق عديدة ستكون الأكثر تأثرا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب الصحراء وفي شرق آسيا كما أنه وحتى عام 2050 يتوقع أن 25 %من المياه قد أعيد توزيع استخداماتها، حيث سيقل الاعتماد على المياه في تلك المناطق في انتاج الغذاء، وسيؤدي ذلك لتقليل الضغوط من المياه في مناطق عديدة من العالم ولكن ستظل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأعلى من حيث التأثر، والسبب في ذلك أن هذه المنطقة يتزايد فيها الطلب على المياه مع النمو السكاني.

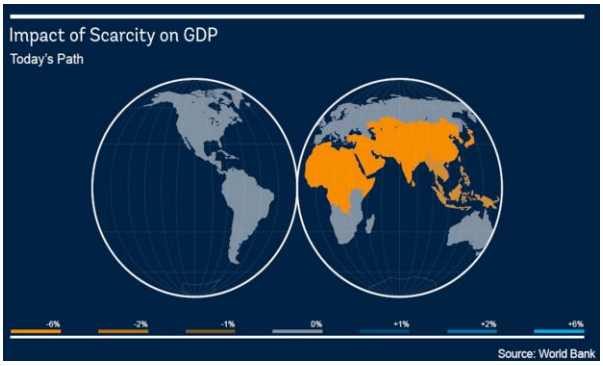

تأثير ندر المياه على الناتج المحلي الاجمالي
المسار الحالي

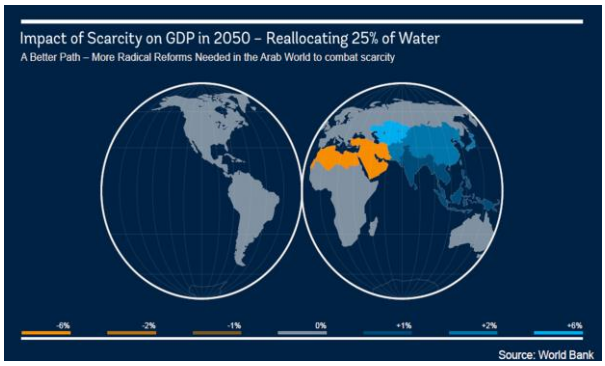

تأثير ندر المياه عل الناتج المحلي الاجمالي عام 2050
مع اعادة توزيع 25% من استخدامات المياه

بشكل عام فإن ما نطلق عليه العقم المائي Water Infertility وهو دورة من الضغوط المائية وندرة المياه التي يمكن أن تصل لحد إعاقة القدرة على الوصول للمياه في النهاية، وأنا أود أن أوكد على أن المخاطر حقيقية وهي أمام أعيننا الآن وان الكثير من الكوارث تتشكل أمام أعيننا اليوم وأننا نشعر بمستويات مختلفة من عدم الأمن الغذائي في مناطق مثل جنوب الصحراء واليمن، حيث 20 مليون من البشر يعانون الجوع، وحيث ظروف الجفاف والصراعات متصاعدة والنزوح القسري للملايين من البشر، وقد وجه رئيس البنك الدولي 1.6 مليار دولار أمريكي لدعم جهود التعامل مع هذه الظروف الطارئة في أثيوبيا وكينيا والنيجر والصومال وجنوب السودان واليمن.

إننا نعتقد أن التصدي بنجاح لهذه الأنواع من التحديات تتطلب العمل في شراكة داخل وفيما بين الدول، ومع المنظمات الدولية ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني وأنا اليوم أردت أن أحدثكم عن مفهوم العقم المائي وعدم الأمن الغذائي وعلاقتهم بالتنمية المستدامة وبخاصة في هذه المنطقة من العالم، التي تضم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

تحدث الدكتور محمد عمران رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية ورئيس اتحاد البورصات الاوروآسيوية، في أنه يريد أن يضيف لما ذكره الدكتور محمود محي الدين من 12 خطأ عن تقرير "البحث عن استراتيجيات النمو" الذي أعدته لجنة النمو والتنمية لـ "مايكل سبنس" وشارك الدكتور محمود في إعداده، خطأ ثالث عشر يرتبط بما قاله كارل ماركس من أن تكرار الخطأ مرة واحدة فأنها قد تكون ملهاة ضاحكة، ولو ارتكبت الخطأ مرتين فهي دراما مؤلمة نراها للأسف تتكرر كثيرا في المنطقة العربية، ومن تجاربنا نرى قرارات اقتصادية نكرر أخطائنا فيها باستمرار.

يهمني أن أوضح قبل تعرضي لموضوع البورصات أن ما ذكره تقرير لجنة النمو والتنمية حول الاهتمام "بالنمو المستدام المرتفع" وكذلك "بنوعية النمو" في غاية الأهمية، ونقصد بالنمو المستدام المرتفع أن لا يقل عن 7 % ولمدة 25 سنه على الأقل، وهو الأمر الذي حدث في حوالي 13 دولة ، فأننا نجد في الفترات الأخيرة أن اهتمامنا كان يرتكز على الاتجاه نحو نمو مستدام وبنوعية طيبة، ولكن في النمو المستدام يجب أن تنعكس ثماره على الناس جميعا، ولكن الواقع أوضح أن هذا ليس ما يحدث بالضرورة، وأنه عندما يتحقق نمو مرتفع لا يشترط أن يكون مستدام طالما لم تصل ثماره للجميع.

لذلك نحتاج دائما لسياسات مكملة وإجراءات حكومية لتوسيع دائرة توزيع ثمار النمو ليستفيد منها الجميع، وأن نهتم بنوعية النمو، فهناك ما يمكن أن نطلق عليه "نمو صالح" و "نمو طالح" والأخير يخلق مشاكل كبيرة لذلك نطلق عليه "سرطان النمو"، والواقع أن ما ذكرته الآن يرتبط بأهداف التنمية المستدامة، والأرقام مفزعة أحيانا، فتقارير البنك الدولي تشير إلى أنه كنتيجة للممارسات الاقتصادية غير الصحية يتعرض 5.5 مليون شخص للوفاة سنويا، وأن هذا يكلف 225 مليار دولار، وأن دولة مثل الصين تخسر 9% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب التأثيرات البيئية والاجتماعية السيئة عند إدارة النشاط الاقتصادي.

كما أن الدراسات توضح أن تخفيض التلوث بواقع 30% قد يؤثر سلباً على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه له تأثير إيجابي جداً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول بصفه عامة، إذا فنحن نحتاج للتحول من الاقتصاد المتعارف عليه وبشكل تدريجي إلى ما يسمى بالاقتصاد الأخضر وهو مرتبط بأهداف التنمية المستدامة.

الاقتصاديات الخضراء، تحتاج حوالي 4.5 تريليون دولار حتى عام 2030، بجانب اكثر من 500 مليار دولار حتى عام 2050 لتحمل أعباء تغير المناخ والانبعاثات الحرارية، وبالتالي هناك حاجة لتعبئة الموارد وهي ليست فقط عبارة عن سياسات اقتصادية أو حزم إصلاحية، ولكن الموضوع يرتبط أيضا بالمدخرات وإدارة الموارد، وهذا ما يأتي بنا لدور البورصات، ففي عام 2007 أثناء الإعداد لوضع البعد المجتمعي والبيئي والحكومة في بعض المؤسسات كانت الهند تعرض تجربة البورصة الهندية، وتتحدث عن مؤشر استحدثته (ESG – المزيد في ملحق 3) ويتعامل مع معايير "البيئية والمسؤولية المجتمعية للشركات والحوكمة" في تقييم الشركات المسجلة بالبورصات، وفي مصر أعددنا هذا المؤشر لنكون ثاني دولة في العالم تقوم باستخدامه وقد حقق حالة منافسة نسبية مع البورصات العالمية الأخرى.

ودعيت البورصة المصرية لاجتماع عقد خلال مؤتمر ريو+20 بالبرازيل لتوقيع خمس دول على مستوى العالم على وثيقة تأسيس اتفاقية معلنة بإنشاء مبادرة للبورصات في مصر وإسطنبول والبرازيل وجنوب أفريقيا وأمريكا ووصل عدد المشاركين حاليا إلي 69 بورصة.

إن دور البورصات يرتبط بحوالي 4 إلي 5 من الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة وبعدد من الغايات، فالهدف الخامس الخاص بالمساواة كنا نحن أول من دق ناقوس البورصة للتداول بشعار "المساواة وتمكين المرأة"، وفي الهدف 8.8 والخاص بـ "تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها"، والهدف 12.6 حول ممارسات الاستدامة "تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها"، وقد أصدرنا كتيب في ديسمبر 2016، "التزام الشركات بالمعايير البيئية والمسئولية المجتمعية والحوكمة"، والبورصة الى حد كبير هي مؤسسة حكومية ولذلك فهذا تقرير متفرد في العالم.

وبورصات العالم لديها 43000 شركة مسجلة ومقيدة تمثل معدلات نمو 300 %، ورأس مالها بالسوق يقدر بحوالي 64 تريليون دولار، أي 96 % من إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم، فهي يمكن أن تلعب دورا هاما في التنمية المستدامة اذا طبقت المعايير البيئية والمسؤولية المجتمعية للشركات والحوكمة، ولذلك يجب أن تصدر الشركات تقريرا سنويا عن مدى التزامها بهذه المعايير في هذا الاطار.

كما أن أدوات التمويل لها أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، فنحتاج إلى أن تكون هناك "السندات الخضراء – ملحق 2" لتساعد عن طريق البورصات كأدوات مالية لتمويل الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وعلى الرغم من أن العالم أصدر **سندات خضراء** بحوالي 42 مليار دولار إلا أننا في أفريقيا والدول العربية ما زال نصيبنا منها صفر، وكذلك **أسواق الكربون** (لمقايضة الانبعاثات- ملحق 2) فيوجد 46 سوق حول العالم إلا أننا في أفريقيا والدول العربية ما زال نصيبنا منها صفر أيضا.

وفي البورصة المصرية وحول دور الشركات في المسؤولية المجتمعية (CSR) فقد بدأنا بيوم اليتيم، ثم يوم التوحد، ومؤخرا أنشأنا "مؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة" ويرأسها المستشار عدلي منصور رئيس الجمهورية السابق.

افتتح الدكتور محمود محي الدين باب المناقشات :

السفيرة ميرفت التلاوي: المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية

ترى أن دور المنظمات الدولية يجب أن يكون أوضح في دعمنا على التعامل مع "الفواقد" ومنها، فواقد المياه في الزراعة نتيجة الري بالغمر، وفواقد الضرائب من الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يشمله الضرائب لصعوبة الوصول اليه،

كما يجب أن يكون هناك دور للتأمينات، وكيف يكون هناك تأمين لسيدة البيت، وان يتم استخدام التأمينات كصندوق سيادي يمتلكه الشعب، وحول العلاقة بين دور المرأة والتنمية المستدامة، والدور المفقود لنصف سكان العالم الذي بدونه تتعطل التنمية المستدامة ويتحول هذا النصف لمستهلك غير منتج، فهناك 1.2 مليار سيدة لا تعرف ما هو البنك، والواقع يشير إلى أن المرأة تصرف 90 % من دخلها على التعليم والصحة لأولادها، بينما الرجل ينفق 30% فقط، المرأة يجب أن تعرف حقوقها وواجباتها، وبجانب أدوارها التقليدية يجب أن يكون لها أدوار هامة مما يتطلب منا تعميق الدراسات، وخاصة من قبل المؤسسات الأممية والإقليمية والدولية ليكون للمرأة دور واضح كما يجب ألا نترك أحدا خلفنا لا معاق ولا مسن ولا طفل.

اللواء محمود خليفة: المستشار العسكري للأمين العام لجامعة الدول العربية

يرى أن التعامل مع الإرهاب يتطلب منا الوصول لكل إنسان وتوفير احتياجاته الأساسية حتى لا يتم استقطابه تحت زعم الحاجة والعوز، فالإرهاب كظاهرة تؤثر سلبا على معدلات التنمية، كما أننا يجب أن نهتم بالتنمية الثقافية لرفع مستوى فكر المواطن.

السيد ثابت الطاهر: أمين عام اتحاد رجال الأعمال العرب

يرى أن التركيز على التنمية البشرية هو أساس التنمية المستدامة، وأن النهوض برأس المال البشري ضرورة ولذلك فالتعليم والبحث العلمي يجب أن يكونا جوهر النهوض وأن يتم ايلاءهما أهمية خاصة مع الثقافة.

السيد داود الديك: وزارة التنمية الاجتماعية بفلسطين

يرى أنه لا تنمية تحت الاحتلال وأنه يشكل تحديا معيقا للتنمية.

الدكتور حسين العطفي: الأمين العام للمجلس العربي للمياه

يرى ضرورة أن تكون الشراكات جادة وفاعلة في حشد الجهود، ووضع آليه تحقيق الأهداف وتتطلب وضع خريطة تحدد الأدوار ومن يفعل ماذا في المنطقة العربية، كما يؤكد على أهمية تشكيل تجمع اقتصادي عربي للتعامل مع قضايا هامة مثل مشاكل الغذاء وانخفاض الدخل من النفط.

الدكتور عماد الدين عدلي: رئيس المنتدى المصري للتنمية المستدامة

يرى أننا عندما تحدثنا عن الأخطاء فإن الهدف الرابع عشر يتعلق برؤية أن الحلول الاقتصادية بمعزل عن الأبعاد الاجتماعية والبيئية متضمنة الحفاظ على الموارد لا يمكن أن تحقق التنمية، وأنه للأسف فإن الاقتصاديين ينظرون إلي البيئة كمعطى ثانوي، وهو موضوع هام، فيجب أن نقنع الاقتصاديين أن ينظروا باهتمام للبيئة، وكذلك فالشراكة مع المرأة والشباب هامة لكن اين الحديث عن دور المجتمع المدني، وأنه يدعو الجميع لمفهوم أن الاستثمار في دور المجتمع المدني هو وسيلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد محمد الحاوي: وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي باليمن

يرى أن ما ذكر حول تدني الشمول المالي والادخار وتمكين المرأة يعني أن مؤشرات المنطقة العربية للتنمية المستدامة ستكون متدنية، وأن القصور في هذا يجب أن يحدد هل هو راجع لضعف كفاءة المؤسسات أم لمعوقات إدارية، أم لأسباب تمويلية أو غيرها؟ وأن انتقال مركز الجذب الاقتصادي من الغرب للشرق دون التوقف بالمنطقة العربية يتطلب منا العمل بشكل جاد، وتعديل المسار، ويضيف أن أوضاع اليمن الغذائية وما آلت اليه يتطلب اهتماما من جامعة الدول العربية.

الدكتور توفيق خويصة: أمين عام اتحاد المستشفيات العربية بالسعودية

تحدث عن التعليم والاستثمار والنمو الاقتصادي ووجه الدعوة للاهتمام بالصحة، والى توضيح مفهوم "التنمية الصحية المستدامة" بالتوصيات.

السيدة مشيرة أبو غالي: رئيس مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة

لا تنمية مستدامة دون أن نراعي الشباب، نحن مجتمعات شبابية، ولذلك يجب أن يتم الاستثمار فيهم، كما يجب الاهتمام بالتعاون مع خبرائنا العرب بالمجتمع الدولي ووضع رؤية للتحرك معهم، وأن تسهم النخب العربية بشكل مؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السفير علي محمد علي: وكيل وزارة الخارجية الصومالية

هناك تفاوت في قدرات الدول العربية والصومال يواجه أوضاعا متدنية، ويفتقد الاستفادة من موارده، ومنها الموارد البحرية بدواعي الحماية من القرصنة البحرية.

وفي الختام طلب رئيس الجلسة من المتحدثين توجيه رسائل سريعة بالجلسة

الدكتور عمران: رسالتي السريعة أن نرفع كفاءة المؤسسات واتخاذ القرار وأن نفعل القوانيين ونستخدم معايير رقمية.

الدكتور مهند: يجب الاستثمار في عقل المواطن العربي.

السيد جوانح: التنمية المستدامة ليست لقطاع معين، والنزاعات والصراعات وضعف الموارد الطبيعية هي التحدي الأهم للتنمية المستدامة بالمنطقة العربية.

الدكتور محمود محي الدين: وقع البنك الدولي اتفاق تعاون في مجالات التعليم والطاقة والمياه مع جامعة الدول العربية وستكون لها انعكاسات على المنطقة باتجاه تحقيق التنمية المستدامة في الأقطار المختلفة مع تبايناتها.

احتفالية توقيع مذكرة التفاهم بين جامعة الدول العربية والبنك الدولي

القاعة الكبرى

تم توقيع مذكرة التفاهم بين جامعة الدول العربية والبنك الدولي حيث وقع عن جامعة الدول العربية السيد السفير بدر الدين علالي الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، وعن البنك الدولي السيد حافظ غانم نائب رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد عبر السيد حافظ غانم عن سعادته مؤكدا على رغبة البنك الدولي وجامعة الدول العربية في بناء شراكة قوية لدعم العمل التنموي وسياسات التنمية المستدامة على مستوى المنطقة العربية كلها.

منتدى المياه والهشاشة

تنظيم البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

القاعة الكبرى (15:30 – 17:30)

الكلمة الافتتاحية: سعادة السفير/ د. بدر الدين علالي

الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، نيابة عن معالي الأمين العام.

رئاسة الجلسة مستشار أول/ ندى العجيزي

مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي جامعة الدول العربية

المتحدثون

السيد / حافظ غانم

نائب رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

السيد /عبد السلام ولد أحمد

المدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

الدكتور/ رجب عبد العظيم

وكيل وزارة الموارد المائية والري - بجمهورية مصر العربية

السيدة / رولا مجدلاني

مدير شعبة سياسات التنمية المستدامة - الإسكوا

السيد / حسن أبو النجا

الممثل الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، برلمان الشباب للمياه

العروض والمناقشات

اهم ما تناولته كلمات المتحدثين:

- لعبت المياه في هذه المنطقة من العالم دوراً في تأسيس الحضارات، وقدمت للبشرية الكثير من الاغذية التي صار العالم يعرفها اليوم، ونظم الري وتربية المواشي وغيرها، ولا تزال هذه الأهمية قائمة، فالمنطقة العربية تضم أكبر قدرة تخزينية بالعالم ففي مصر وصلت لحوالي 168 مليار متر مكعب، وفي العراق 150 مليار متر مكعب.
- لكن الواقع يشير إلي أننا أمام منعطف تاريخي، فلقد اصبح التكيف مع ندرة المياه مهدداً في المنطقة العربية التي تتميز بقحولة شديدة، وتقع معظمها في النطاق الجاف وشبه الجاف، بسبب الزيادة السكانية وزيادة الطلب على المياه خاصة المياه العذبة والذي وصل لحوالي 21% ويتزايد تغير المناخ وتأثيراته السلبية على الموارد المائية المتجددة، والاستخدام غير المستدام للمياه بما فيها المياه الجوفية، التوسع العمراني السريع، وأوضاع هشة تدفع بتصاعد العنف والنزوح وزيادة إعداد اللاجئين.

- ندرة المياه، وانعكاساتها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، تشكل بدون شك اهم الحواجز المعوقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية حسب دراسات البنك الدولي، فإن ندرة المياه المرتبطة بتغير المناخ يمكن أن تؤدي إلي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 6% حتى عام 2050،

- تخلق ندرة المياه ضغوطا على موارد مائية محدودة، وتزيد الاتجاه نحو استخدام المياه الجوفية واغلبها غير متجدد، وتؤثر على نوعية وكمية المياه المتاحة، وعلى القدرة للوصول للمياه.

- كما أننا يجب أن نتعامل مع ملف المياه المشتركة والمتشاطئة والعابرة للحدود بكفاءة ونبني الثقة والشراكة.

- يؤدي العجز المائي المتزايد لحدوث اضطرابات شديدة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، وفي بلدان ومناطق الهشاشة وعدم الاستقرار ستكون هناك ضغوطا شديدة مع تغير المناخ، والأشخاص الواقعين في دائرة الهشاشة هم الأقل قدرة على التعايش مع هذه الضغوط، وفرص تحسن أوضاعهم محدودة، كما أن عوامل تفاقم النزوح والصراع عالية، والسؤال كيف نحقق التنمية المستدامة في ظل الندرة والهشاشة والصراع.

- لابد من عمل جاد لعلاج الخلل في معادلة التوازن بين تحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي، فالإنتاج الزراعي يقدم سنويا 95 مليار دولار للناتج المحلي الإجمالي، والعمل الزراعي يشكل 38% من الوظائف، وهناك نحو 20 مليار دولار من المصادر الثانوية، والمنطقة العربية هي الأعلى في نصيب الفرد من السعرات الحرارية، ولكن من ناحية أخرى فالزراعة تستهلك ما يزيد عن 80% من المياه، والسؤال كيف يمكن المحافظة على حصة الزراعة من المياه.

- أن النقص في تأمين متطلبات الزراعة سيؤدي إلى صدمات كبيرة ستنعكس على الأمن الغذائي والاقتصاد الريفي في المنطقة العربية، والسؤال هنا كيف يمكن أن نحقق التوازن لنتجنب المنافسة التي من الممكن أن تقوض الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، في ظل حالة عدم الاستعداد للمواجهة في الوقت الحالي.

- الواقع أن الصدمات الناتجة عن موجات جفاف طويلة والتي تعرض لها القطاع الريفي في سورية تسببت في حالة من الفوضى لعدم الجاهزية، فتتطلب مساعدات إنسانيه لحوالي 1.3 مليون شخص، وتقوض استقرار المناطق الريفية وتسبب ذلك في تزايد الاتجاه

لعدم الاستقرار وتفاقم النزوح والصراع وأعداد اللاجئين الذين صاروا يشكلون عبءا كبيرا على دول الجوار، ونفس الوضع حدث باليمن وكنتيجة للصراع تهدمت الكثير من البنية التحتية للمياه، وفقدت الكثير من قدراتها ومرونتها، وتزايدت موجات النزوح واللاجئين.

- ربما يكون من المناسب ان يتم الاستفادة من خطة التنمية المستدامة باعتبارها فرصة لهذه المنطقة، فهي جدول اعمال متكامل ومترابط ومسرع، وهو ما يتطلب تحديد الاولويات مع الدول حسب قدراتها، وتشكيل اطار لأجندة تنموية للمياه في المنطقة العربية، تتعامل مع الأهداف الاكثر ارتباطا كما في الأهداف الخاصة بالقضاء على الفقر، وانهاء الجوع، وتلك التي تتعامل مع تغير المناخ والحد من المخاطر، والبيئات الايكولوجية البرية من التصحر والغابات والبحرية، والاستهلاك والانتاج المستدام وغيرها.
- لابد من بناء استراتيجية واضحة للمياه اكثر موائمة مع خطة التنمية المستدامة، تشمل سياسات منها:
  - اتباع نهج الحوكمة الرشيدة،
  - تقديم الخدمات للجميع على نحو يمكن التعويل عليه،
  - الحماية من الكوارث المرتبطة بالمياه والتي قد تؤدي لتفاقم عدم الاستقرار،
  - تعزيز النهج المتوازن طويل الامد،
  - زيادة القدرة على تحمل الصدمات من تقلبات المناخ طويلة الامد واجهادات الجفاف،
  - تنويع مصادر الامداد بالمياه واستدامتها،
  - رفع كفاءة وفاعلية استخدام المياه واعادة تدويرها،
  - زيادة القيمة المضافة للمزارع الصغير، والانتاجية من وحدة المياه،
  - دعم حوافز ترشيد المياه،
  - دعم حوافز تشجيع القطاع الخاص للاستثمار،
  - تشجيع سياسات الاستدامة مثل سياسات استعادة التكلفة للمشروعات والصيانة المرتبطة بالمياه،
  - الانفاق على البحوث والتكنولوجيا،
  - تحقيق التوازن بين القطاعات المستهلكة للمياه،
  - التعامل مع مناطق الصراعات بإجراءات لامركزية.
- لابد من بذل الجهد من خلال بناء شراكات قوية وزيادة الجهود لتعزيز الأمن المائي في المنطقة العربية، شراكة متعددة التخصصات و متعددة الاطراف، تضم كل اصحاب المصلحة وتستفيد من كل القدرات وتؤهل الشباب وتمنحهم مواقع قيادية لعالم اكثر استقرارا، شراكة قادرة على طرح حلول مبنية على التكنولوجيات المتاحة والابتكارات الحديثة، شراكة فاعلة قد تضم وجهات نظر مختلفة حول الوصول للهدف، ولكنها غنية بتباينها تتعامل مع أهداف مشتركة واضحة، وقادرة على الاستفادة من كل الفرص المتاحة.
- لابد من ربط العلاقة بين الاستثمار في المياه والعائد من المياه، والانعكاسات على الناتج المحلي الاجمالي مع مراعاة الاوضاع السياسية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بهذا الاستثمار، وهذا تحدي كبير، يجب مناقشة الزيادة السكانية بشكل اعمق، وفهم تأثير الضغوط المتوقعة على البنية التحتية بالحضر.
- كما انه من الحتمية اعتماد مفهوم الترابط Nexus في خططنا وبرامجنا لتحقيق مفهوم الامن الغذائي وتحديد وتعزيز رؤيتنا حول المقايضة Trade off مع تعرف افضل على العلاقات الجيوسياسية في منطقتنا بشكل اوضح.

- تشكل مبادرة منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة، والتي تحظى بشراكة واسعة اجندة للمياه في المنطقة العربية، وخاصة انها تتكامل مع خطة عمل المياه لمجلس وزراء المياه العرب، وتنظم برنامجا اقليميا وتعاونا مع ستة دول عربية، كما وتؤكد على التوازن بين العرض والطلب، والتوازن بين الأمن المائي والأمن الغذائي، وتحسين الحوكمة واشراك الجميع، وحق الجميع في المياه، والتعاون والشراكة الدولية والاقليمية وكلها تدعم خطة التنمية المستدامة ويمكن البناء عليها.
- كما يجب البناء على منصة التعامل مع التأثيرات المتوقعة من تغير المناخ بين جامعة الدول العربية والاسكوا واكثر من اثنى عشر شريكا، فالمعلومات العلمية المرتبطة بها تسمح لنا بتحديد اولويات واتجاهات واماكن التدخل.

التوصيات

يؤكد منتدى المياه والهشاشة على:

1. الاعتراف بأن المياه هي في غاية الاهمية لتحقيق 15 من الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة،
2. ان المياه في المنطقة العربية، ولا سيما في استمرار ندرة المياه في منطقة الشرق الأوسط تهدد التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتساهم في الهشاشة.
3. وفي الوقت نفسه، نؤكد على أن نظم الإدارة والتكنولوجيات الحديثة أصبحت متاحة على الصعيد العالمي بما يمكن أن يدعم الدول العربية في تحقيق الأمن المائي.
4. لذلك من الأهمية بمكان للدول العربية أن تعيد تقييم سياقها حول الأمن المائي على أساس متكامل يتضمن الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمياه، فضلا عن دور إدارة المياه في دعم نمو المناطق الحضرية والزراعية.
5. كما تتطلع جامعة الدول العربية إلى شركائها في دعم الدول الأعضاء في إجراء تقييم للأمن المائي بهدف توفير الأساس للسياسات الاستباقية التي تشجع على الابتكار والإدارة المستدامة، بما في ذلك ضمان استرداد التكلفة للحفاظ على تأمين خدمات المياه للجميع.

المنتدى الوزاري العربي حول أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة

مقر الأمانة العامة قاعة 2 و3 (15:00 - 17:30)

في إطار متابعة تنفيذ قرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم 16 الصادر عن دورته العادية (45) مارس 2016، بشأن الموافقة على عقد منتدى وزاري عربي تحت عنوان أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة 2030، عقدت أشغال هذا المنتدى الوزاري، ضمن فاعليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة "نحو شراكة فاعلة"، الذي نظمته جامعة الدول العربية في مقر الأمانة العامة بتاريخ 14 مايو 2017.

شارك في أعمال المنتدى معالي الدكتور أحمد عماد الدين راضي وزير الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية، نائب رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب، رئيس المنتدى، وبحضور معالي الدكتور غسان حاصباني نائب رئيس الوزراء ووزير الصحة العامة بالجمهورية اللبنانية، ومعالي الدكتور ناصر محسن باعوم وزير الصحة العامة والسكان بالجمهورية اليمنية، وبمشاركة ممثلي الدول العربية التالية: البحرين، تونس، السودان، فلسطين، الكويت، المغرب، ليبيا، بالإضافة إلى المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، واتحاد المستشفيات العربية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، والاتحاد الدولي لكليات الطب، والاتحاد النوعي لجمعيات تطوير النظام الصحي، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة.

شهدت الجلسة الافتتاحية كلمات كل من :

معالي الأستاذ الدكتور/ أحمد عماد الدين راضي

وزير الصحة والسكان - جمهورية مصر العربية

نائب رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب

معالي الأستاذ الدكتور/ غسان حاصباني

نائب رئيس الوزراء، ووزير الصحة العامة - الجمهورية اللبنانية

معالي الأستاذ الدكتور/ ناصر محسن باعوم

وزير الصحة العامة والسكان بالجمهورية اليمنية، رئيس الدورة الحالية لمجلس وزراء الصحة العرب

سعادة الدكتور/ محمود فكري

المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق الموسط

سعادة الدكتور/ محمد عبد الله

رئيس اتحاد المستشفيات العربية

سعادة السفير/ د. بدر الدين علالي

الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، نيابة عن معالي الأمين العام.

- استعرضت **الدكتورة مها العدوي** من المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط EMRO، تعريف أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المتعلقة بالصحة، والخطط والبرامج الإقليمية الخاصة بتنفيذها،

- كما استعرضت **الدكتورة راندا حماده،** مديرة دائرة الرعاية الصحية الأولية، بوزارة الصحة العامة بالجمهورية اللبنانية، تجربة لبنان الناجحة في مجال التغطية الصحية الشاملة،

- ثم أدار **سعادة الأستاذ الدكتور توفيق بن أحمد خوجة،** أمين عام اتحاد المستشفيات العربية والمدير العام السابق لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، حوارا مفتوحا مع معالي الوزراء والسادة الحضور تحت عنوان الصحة للجميع وأينما كان، حيث أكد الجميع على أهمية الاستقرار في المنطقة العربية كأساس لعملية التنمية، والسعي إلى تحسين الوضع البيئي من مياه نظيفة وصرف صحي نظيف متكامل وهواء غير ملوث بشكل عام كون ذلك من مظاهر الاستقرار البيئي وهو أول خطوات التنمية المستدامة من الناحية الصحية، ثم يأتي تنمية المجتمع من تعليم جيد وتوفير فرص عمل وتمكين للمرأة وتحسين الوضع الاقتصادي وخلق مجتمعات آمنة من خلال شراكات حقيقية فاعلة.

التوصيات

يؤكد المنتدى الوزاري العربي على:

1. تقديم الشكر إلى جامعة الدول العربية لاستضافة فعاليات المنتدى الوزاري العربي حول أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بالصحة.
2. على صانعي القرار توجيه المزيد من الإنفاق في برامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، خاصة في الدول الأقل نمواً والدول التي تواجه مشاكل داخلية نتيجة النزاعات والصراعات، وتزايد أعداد النازحين واللاجئين في المنطقة العربية.
3. التنسيق مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لمواجهة التحديات التي تواجه الدول التي ظهرت بها أمراض بسبب الحروب مثل الكوليرا وحمى الضنك والملاريا والسل.
4. التنسيق مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط لمتابعة تنفيذ تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالصحة من خلال إطار عام مشترك خلال الخمس سنوات القادمة، والعمل على دعم ومساعدة الدول الأعضاء لتحقيق هذه الأهداف وخاصة الهدف الثالث منها.
5. تكاتف الجهود للقضاء على الآثار السلبية التي تقع على عاتق وزارات الصحة في الدول العربية المستضيفة لأعداد كبيرة من النازحين واللاجئين في المنطقة العربية وتوفير الدعم اللازم لها.
6. تكثيف الجهود والاستمرار في تبادل الخبرات لمواجهة الأمراض غير السارية كالسمنة وأمراض القلب والسرطان والضغط والسكري، التي تتزايد معدلاتها بشكل كبير حتى لا تواجه المنطقة العربية مشكلة كبيرة في الفترة القادمة.
7. تحقيق التغطية الصحية الشاملة هو الإطار العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بالصحة.
8. الاستمرار في الخطط والبرامج الصحية والعمل على تحديثها بصفة مستمرة لمواجهة التحديات الناتجة عن زيادة معدلات الاصابات بالأمراض المعدية في المنطقة العربية، وإبراز الجهود والإنجازات العربية التي تحققت في هذا الشأن.
9. تنظيم منتديات في الدول العربية الأعضاء لمتابعة التقدم المحزر لأهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بالصحة.

مائدة مستديرة حول إدارة مخاطر الجفاف في الصومال والقرن الافريقي

تنظيم إدارة القرن الإفريقي والسودان

القاعة الاندلسية (17:30 – 19:00)

إدارة الجلسة

مستشار أول/ زيد الصبان

مدير إدارة القرن الإفريقي والسودان - جامعة الدول العربية

المتحدثون

معالي السيد/ عبد الله على حاج

وزير الدولة وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية - جمهورية الصومال الفيدرالية

السفير/ خليل ابراهيم الزوادي

الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون العربية والأمن القومي – جامعة الدول العربية

السفير/ علي محمد علي

وكيل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي - جمهورية الصومال الفيدرالية

السيد/ محمود حسن علمي

مدير إدارة الشؤون الإنسانية - وزارة الشؤون الإنسانية وادارة الكوارث جمهورية الصومال الفيدرالية

الدكتور/ جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية - جامعة الدول العربية

الدكتور/ عبد السلام ولد احمد

مساعد المدير العام والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزارعة

الدكتور/ كارلو سكارميلا

نائب المدير الإقليمي - برنامج الغذاء العالمي

الدكتور / ستيفن شونبرجر

مدير للممارسات العالمية للمياه والزراعة - البنك الدولي

الدكتور/ إبراهيم ادم احمد الدخيري

المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

الدكتور/ محمود أبو زيد

رئيس المجلس العربي للمياه

الدكتور / وديد فوزى عريان

خبير رفيع المستوى للتنمية المستدامة - جامعة الدول العربية

الدكتور/ محمد برقاوي،

الدكتور/ طاهر الكبير

خبراء بالمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد)

العروض والمناقشات

اهم ما تناولته كلمات المتحدثين في نقاط:

- نظمت إدارة القرن الافريقي والسودان بالتعاون مع إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، هذه المائدة المستديرة "حول إدارة مخاطر الجفاف في الصومال والقرن الافريقي" خلال الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بحضور متميز اتساقا مع قرارات القمم العربية بدعم الصومال للخروج من ازمته، واستشعارا بأهمية وخطورة الأوضاع الإنسانية الدقيقة التي يتعرض لها الصومال حاليا بسبب موجات الجفاف المتتابعة التي يتعرض لها، والتي دمرت الكثير من عناصر الاستقرار خاصة بالمناطق الرعوية مسببة كوارث كبيرة، ويأتي تنظيم هذه المائدة المستديرة للنظر في التنسيق للعمل قصير المدى من خلال تنسيق الدعم الإنساني، والطويل المدى من خلال بناء ودعم العملية التنموية.

- يتعرض الصومال لكوارث طبيعية وكوارث من صنع البشر بسبب القصور البشرى في إدارة المخاطر الطبيعية وخاصة دورات الجفاف والفيضانات التي يتعرض لها في فترات متوالية مما يتطلب الانتقال من إدارة الكوارث كمنهج عمل قائم لإدارة المخاطر وبناء المعلومات والقدرات والمرونة وتنفيذ البرامج والأنشطة التي تضمن الحد من المخاطر وآثارها على المجتمعات والبشر والحيوانات واقتصاد الصومال الذي تساهم الزراعة فيه بنسبة عالية.

- والواقع أن الصومال يتجه نحو الاستقرار وإن كان ببطء وصعوبة في سبيل استعادة الدولة، ولكن لابد من تدخل عربي- أفريقي- دولي مشترك، ومع انتخاب رئيس الوزراء الصومالي السابق "محمد عبدالله فرماجو" رئيسا للصومال في مطلع عام 2017، بواسطة البرلمانيين المنتخبين عام 2016 وصف ذلك بأنه بداية لتوحيد الأمة الصومالية، والكفاح ضد (حركة) الشباب والفساد.

- وتشير الشواهد أيضا إلى التفاؤل بعدما توقف الصومال عن أن يكون أزمة للجوار وللعالم، فلم تعد هناك قرصنة بحرية وسواها من المشكلات العابرة للحدود، الأمر الذي يمثل بشائر للصومال ذو الأهمية الاستراتيجية، وتمثل عامل استقرار له وللقرن الأفريقي والمنطقة العربية، وقد اعد الصومال مسودة "خطة قومية شاملة للتنمية الوطنية" تحتاج لدعم عربي إقليمي ودولي وخاصة من الدول المانحة.

- وسط حالة التفاؤل التي سادت الصومال مع انتخاب رئيسا للبلاد، تأتي موجة جفاف شديدة تضرب البلاد في جزء منها بسبب ظاهرة النينو المناخية التي ضربت شرق أفريقيا وجنوبها، وتصل لحالة كارثية في صورة مجاعة شاملة في الصومال، حيث أن نصف سكان الصومال حوالي 6.2 مليون نسمة يعانون بسبب حالة الجفاف في الوقت الحالي، كما يواجه نحو ثلاثة ملايين شخص بالصومال أزمة نقص الغذاء، بجانب وقوع عشرات الوفيات بسبب مرض الكوليرا في بلدة أودينلي ومنطقة باي، وإلى جانب نقص الغذاء بسبب موجة الجفاف، كانت هناك حالات وفاة عديدة بسبب الجفاف، كما تنفق الحيوانات بأعداد كبيرة وتتناثر جثثها في المناطق المفتوحة، وهو ما دعي الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو، ليعلن أن موجة الجفاف الحالية بمثابة "كارثة وطنية".

- وتعد الصومال واحدة من أربع دول حددتها الأمم المتحدة بأنها على وشك مواجهة مخاطر مجاعة حادة إلى جانب نيجيريا وجنوب السودان واليمن، وخصصت 1.4 مليار دولار، بجانب الدعم العربي والتعاون الثنائي، فقد تم تقديم معونات كبيرة للسودان ودشن اكبر سد خرساني في البلاد، واطلقت حملات إعلامية لإغاثة الصومال وصدرت عدة نداءات من الأمين العام لجامعة الدول العربية لحشد الدعم العالمي للصومال، كما ونفذت العديد من المشاريع المائية المتمثلة في آبار ارتوازية ومشاريع مياه للشرب، وقوافل طبية، وتقديم الدعم للمناطق المنكوبة ومناطق النزوح.

- والواقع أن موجات الجفاف تتواصل في الصومال منذ نهايات القرن الماضي، في مجتمع تشكل المراعي والزراعة اهم أسس اقتصاده، حيث تشارك الزراعة بحوالي 60 % من اجمإلي الناتج المحلي، وهي بذلك معرضة بشدة للتأثر من موجات الجفاف حيث صنفت بأنها واحد من أكثر بلدان أفريقيا تأثرا بالجفاف، وتمثل ظاهرة التصحر كذلك واحدة من اهم معوقات التنمية الزراعية، للتراجع الواضح في نسب غطائها النباتي خاصة من الشجيرات الرعوية والتي يتم قطعها ويتم تصنيع الفحم النباتي وتصديره لدول الجوار.

- وقد تعرضت البلاد لموجة جفاف مؤثرة في عام 2011، وأعلنت الأمم المتحدة عن حدوث مجاعة في بعض أجزاء من جنوب الصومال، كما وحذرت وكالات الأمم المتحدة من مواجهة الملايين لخطر الموت جوعاً، وفي أغسطس 2011 حذرت الأمم المتحدة من انتشار المجاعة إلى مناطق أكثر في جنوب الصومال، وحذرت الوكالات الأممية من خطورة الحالة الإنسانية وسط تقارير عن ارتفاع مستويات سوء التغذية في أجزاء من جنوب ووسط الصومال وقد استمرت هذه الأحوال خلال عام 2012، كما انتشرت آلاف الحالات من الكوليرا/الإسهال المائي الحاد في مقديشو وسط تحذيرات من أن عدد الحالات قد يصل إلى 100,000 في جميع

أنحاء البلاد، ولقي نحو 260 ألف شخص حتفهم خلال المجاعة التي ضربت الصومال منذ عام 2010 حتى 2012، فضلا عن وفاة قرابة 220 ألفا آخرين خلال مجاعة أخرى ضربت البلاد عام 1992.

- مازالت مساحات واسعة من مناطق جنوب ووسط الصومال وخاصة المناطق الريفية تعاني من المتمردين ممن يطلق عليهم "حركة الشباب الإسلامية"، ويعيق وجود هذه المجموعات وصول المساعدات الإنسانية وكذلك الأنشطة التنموية في مناطق عديدة من البلاد.
- هناك مشكلات قائمة حول المياه في الأنهار المشتركة مع أثيوبيا ويمثل نهر شبيلى مع نهر جوبا أكبر مصدر للمياه على سطح الأراضي الصومالية، وتأتي أكثر من 90% من مياه النهرين من المرتفعات الإثيوبية، ويعتمد السكان في الجنوب الصومالي على مياه النهرين في الشرب والري والاستخدامات المتعددة لها، وتتفاقم مشكلات عديدة مع أثيوبيا والتي بنت سد جودي الإثيوبي والذي يعتقد انه يعيق وصول المياه للصومال، وطبقا للقانون الدولي فالمفاوضات هي الحل الوحيد للتعامل مع هذه المشكلة طبقا للاتفاقيات الدولية.

التوصيات

أكد المشاركون في المائدة المستديرة حول إدارة مخاطر الجفاف في الصومال والقرن الأفريقي على:

1) أن الخطوات التي اتخذها الصومال نحو بناء الاستقرار مشجعة، فوجود إدارة منتخبة للبلاد، وإنشاء وزارة للشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، ووضع مسودة استراتيجية وطنية للتنمية، وانتشار الأمن والسلام في مناطق من البلاد كلها تمثل اتجاهات إيجابية نحو الاستقرار.

2) استمرار الخطط الإعلامية الداعية لتقديم الدعم الإنساني للمناطق المنكوبة بالصومال خاصة لكبار السن والمرأة والطفل ممن يصعب عليهم مغادرة المناطق المنكوبة، وللنازحيين، ومعسكرات اللاجئين حتى يتجاوز الصومال أثار هذه المحنة والكارثة الإنسانية.

3) أهمية العمل على توسيع قاعدة الأمان واستتباب السلام باعتبارها احد أسس التنمية طويلة الأمد.

4) أهمية بناء استراتيجية للعمل على المدى الطويل لدعم القدرة على امتصاص الصدمات في ظل أوضاع الهشاشة القائمة، يدعمها الشركاء للانتقال من إدارة الكوارث الي تنفيذ خطة وطنية أساسها تنموي، تشمل:

- بناء المعلومات حول الموارد الطبيعية بالصومال وكيفية إدارتها،
- فهم طبيعة دورات الجفاف، ومدى انتشار ظاهرة التصحر وتحديد خطط التعامل معها من خلال مفهوم إدارة المخاطر،

- بناء القدرات والمرونة وتنفيذ البرامج والأنشطة التنموية بالمجتمعات الريفية، للحد من مخاطرها وخسائرها وأثارها على المجتمعات والبشر والحيوانات،
- توجيه الدعم بشكل منهجي لبناء اقتصاد الصومال الذي تساهم الزراعة فيه بنسبة عالية من خلال برنامج للإدارة المتكاملة للمياه وتطوير القطاع الزراعي وما يرتبط به من خدمات، ودعم شبكات الحماية المجتمعية،
- توجيه الاهتمام لمشاريع حصاد المياه، والري التكميلي، وإدخال الأصناف المتحملة للجفاف،
- مساعدة الشباب الصومالي في إيجاد سبل معيشية مناسبة في التعليم، والصحة، ومياه الشرب والصرف الصحي، وبرامج المياه بالمناطق الريفية، وخلق فرص عمل صغيرة لدعم المجتمعات شديدة الهشاشة في التأقلم مع الأوضاع الصعبة والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يتعرضوا لها،
- خلق فرص للعمل والتوظيف في المناطق العمرانية التي انتقل إليها الشباب لتحويلهم لطاقات منتجة،
- تقوية البناء المؤسسي داخل مؤسسات الدولة لتبني كوادرها وقدراتها للتعامل مع حجم التحديات المطلوبة،
- الاهتمام بخلق مناخ مناسب للتنسيق في العمل بين مؤسسات الدولة مع المنظمات الدولية والوكالات الأممية والمنظمات غير الحكومية لضمان عدم التكرارية ولتحقيق التكامل والتناغم أثناء العمل.

5) تقوية قدرات المفاوض الصومالي حول قضايا التصحر، وتغير المناخ، والتعامل مع صناديق التكيف والاقتصاد الأخضر، وحول المياه العابرة للحدود ليتمكن من التعامل بقوة مع المجتمع الدولي نحو الحصول على الدعم الدولي لصالح التعامل مع مشكلاته الحادة حاليا ومستقبلا.

6) الترحيب بالتنسيق الجاري بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ووزير الزراعة الصومالي، والتنسيق الجاري بين وزير الري الصومالي والمياه مع المجلس العربي للمياه، والترحيب بالعرض المقدم من مجلس الشباب العربي في دعم المشاريع الصغيرة للشباب وإشراك الصومال في مشروعات اللجنة العربية والصندوق العربي للشباب، وطلب تنسيق هذه الجهود مع إدارة القرن الأفريقي والسودان، وإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي لأدراجها ضمن مقترح التوصية الثالثة.

تكليف إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالتنسيق مع إدارة القرن الأفريقي والسودان، ولجنة التنسيق الداخلية بالأمانة العامة، والشركاء لإعداد مقترح مشروع متكامل بشأن التوصية الثالثة.

الجلسة العامة الاولى

كرامة الإنسان ونوعية الحياة

15مايو2017

قاعة القاهرة فندق النيل ريتز كارلتون

الرئيس ومتحدث: مستشار/ طارق النابلسي (ورقة كرامة الانسان ملحق 3)

مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية جامعة الدول العربية

المتحدثون

السيدة / داليا عبد القادر

مدير قطاع الاستدامة والتسويق والإعلام البنك العربي الإفريقي الدولي

الدكتورة / هالة يوسف

مستشار البيانات والسياسيات صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيد / نيازي سلام

مؤسس ورئيس مجلس الإدارة بنك الطعام المصري

السيد / حسن مصطفي

رئيس مجلس الإدارة لشركة سي إس آر إيجبت

ناقش الحضور

- الأجندة الاجتماعية كانت محركا للتغيرات السياسية في المنطقة لكن لم نرى على أرض الواقع تغيرات حقيقية.
- تتحقق نوعية الحياة من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة بشكل أساسي ولكن إلى جانب ذلك تتحقق من خلال الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً، التركيز على الفئات العمرية التي يمكن استغلالها كمورد بشري خاصة وأن ثلثي المجتمع العربي من فئة الشباب، مع الوضع في الاعتبار التفاوت في النمو الاقتصادي من حالة لحالة.
- أهمية العمل على تغيير فلسفة الفكر المالي والمصرفي، والعمل على التشبيك بين المال والمجتمع والبيئة، من خلال نشر الوعي بأن هناك ربح وراء تمويل المشاريع الصغيرة.
- الاهتمام بالقيمة value وليس بتحقيق الربح profit ذلك لأن الاستثمار في القيمة هو استثمار طويل المدى له طابع مستدام على عكس الاستثمار لتحقيق الربح.
- برنامج مستدام، هو برنامج يهدف لتطوير الفكر المصرفي على المدى الطويل والنظر إلى التمويل المستدام باعتباره أولوية، وقد أثبت فيه شباب المصرفين قدر كبير من الابتكار والاستجابة لهذا البرنامج الذي يهدف إلى مواجهة مخاطر البيئة والمجتمع بشكل مستدام.
- دور الشراكات هام جدا لتحقيق كرامة الإنسان.
- توفير منظومة تسمح بالتواصل بين قوة المال وقطاعات عريضة من المجتمع (الأشخاص ذوي الإعاقة، المرأة...) لتمويل المشروعات متناهية الصغر وتحقيق التنمية بشكل مستدام.
- النظر إلى كرامة الإنسان ونوعية الحياة من منظور سكاني بجانب المنظور الاجتماعي.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل على خلق نوعية حياة مختلفة للسكان واضعا في الاعتبار التغيرات التي تتعرض لها المنطقة.
- المنظور السكاني هو الفرصة الديمرجرافية التي يتيحها المجتمع ولكن هل تم استغلالها بالشكل الصحيح؟
- النجاح في القيام بعمل يختلف عن النجاح وإحداث تأثير.
- مبادرة شركة CSR Egypt بتنظيم منتدى وسلسلة مؤتمرات للتنمية المستدامة ودعوة المؤسسات والمنظمات للتعاون للوصول لخارطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال جهود التشبيك والتكامل.

- التنمية المستدامة لا تعني فقط الاستمرار في تحقيق مستوى معين من التنمية ولكن من ناحية أخرى المساهمة في التحسين وتحقيق مستوى أفضل من التنمية التي تم تحقيقها بالفعل.

التوصيات

يؤكد المشاركون على :

1. تخفيض معدلات الانجاب لتوجيه فائض من الانتاج للفئات الأكثر احتياجاً وكذلك الفئات الأكثر قدرة على الإنتاج على المدى القصير والمتوسط لتفادي إهدارها.
2. إيلاء اهتمام اكبر للحقوق الصحية لأنه مرتبط برفع معدلات الإنتاج وتغيير نمط المعرفة والثقافة المرتبطة بالسلوكيات الصحية.
3. الاهتمام بالأسرة باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع، من خلال تصميم وتنظيم برامج إرشاد أسري وخاصة الأسر الأكثر الحاحا، برامج تأهيل للمقبلين على الزواج، والعمل على دعم الكفاءات البشرية التي تعمل في هذا المجال.
4. أولويات الاستثمار الديموجرافي تبدأ من الاهتمام بالفتاة الأصغر سناً على المستوى التعليمي والصحي والمهني والتنموي والاجتماعي، لأن الفرصة والعائد الديموجرافي من الاستثمار في هذه الفئة أعلى، وهذا لن يتم إلا بالشراكات بين القطاعات المصرفية والمجتمع المدني والقطاع الحكومي.
5. خلق حالة من التكامل والتشبيك بين الأطراف المعنية: الحكومة (لها دور أساسي في تحسين نوعية الحياة ولكن لا تستطيع القيام به وحدها لابد من توفير آليات لخلق مواطن يوفر لبلده فرص استثمارية وفرص للنمو)، القطاع الخاص (الاهتمام بالعامل هو رأس مال المؤسسة لأن العامل يؤثر على سمعة المؤسسة بشكل مباشر وضمان حقوقه جزء من نجاح المؤسسة، ومن

المفترض أن يكون للقطاع الخاص مبادرات مهمة تتسق مع التنمية المستدامة والتركيز على جودة المواطن)، (الإعلام الاليكتروني والورقي له دور مهم يعكس الحالة الأمنية للدول، فالاعلام الهادف له دور في خلق وعي لدي المواطن وحث الحكومات على الاهتمام بمواطنيها)، الجهات التشريعية (لا يمكن الحفاظ على كرامة المواطن وتوفير الحياة كريمة بدون منظومة قوانين تضمن ذلك).

6. الشراكات لابد وأن تكون مؤثرة، لها تأثير تنموي اجتماعي ، وتنعكس على شعور المواطن بدور حكوماته.
7. لا يوجد مؤشرات لكرامة الأنسان على غرار المؤشرات المحاسبية، كل المؤشرات المتوافرة هي مؤشرات لقياس الناتج المادي وهذه أزمة فكر، وإذا استطعنا تغير نمط التفكير يمكن للقطاع المصرفي أن يكون قطاعا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة.
8. لابد من وجود مؤشرات قابلة للقياس لمتابعة التقدم المحرز ورفعها للدول ثم للمستوى الإقليمي ثم للمستوى الدولي.
9. لابد من وجود أدوات تقيس التطور الذي تم انجازه على أرض الواقع، ولتحقيق ذلك لابد من توافر بيانات مبنية على أسس ديمجرافية (العمر/ النوع/ مناطق التوزيع الجغرافي/ معدلات الفقر/ مستوى الإعاقة) وأن يكون لدينا كفاءات قادرة على قراءة هذه البيانات بجانب توفيرها، حتى يمكن اكتشاف الفرص لاستثمار هذه المقدرات والقيام بعمليات تقييم مرحلية لضمان تحقيق الأهداف بحلول 2030.

الجلسة العامة الثانية

ترابط مخاطر المناخ

15مايو2017

قاعة القاهرة - فندق النيل ريتز كارلتون

رئيس الجلسة: الدكتور / جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية - جامعة الدول العربية

الميسر: الدكتور/ حمو العمراني

خبير بإدارة البيئة والإسكان والموارد المائية - جامعة الدول العربية

المقرر: الدكتور/ محمد عبد المنعم

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المتحدثون

الدكتور/ كارلو سكاراميلا

نائب المدير الإقليمي برنامج الغذاء العالمي

الدكتور/ باسكال ستيدتو

منظمة الأغذية والزراعة

السيد / ماتيس بارتليز

مدير مشروع المياه - الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

السيدة/ كارول شوشاني

رئيس قطاع الموارد المائية - منظمة الإسكوا

الدكتور/ عماد الدين عدلي

رئيس الشبكة العربية للبيئة والتنمية - "رائد"

ناقش الحضور

- تأثير تغير المناخ على الانتاج الزراعي، فالأمطار ستصبح اقل رغم أنها محدودة أساسا، والحرارة ستصبح اعلى خاصة في شهور الصيف، وقد لا تتناسب الزراعات أو الأصناف الحالية معها، ويشكل ذلك تحديا كبيرا في المنطقة العربية حيث تستورد اكثر احتياجاتها وتنتج فقط 50 % من احتياجاتها، وتظل المنطقة العربية في حاجة لمراجعة أمنها الغذائي والإنساني ومستوى الاستقرار الاجتماعي،

- تغير المناخ يؤثر على المخاطر الطبيعية المتعددة، والبيئة، والأغطية النباتية على السطوح الأرضية، وسيهجر الريف والمناطق الهشة ومناطق عدم اليقين الكثيرين، وسيفقد الكثيرين سبل معيشتهم، وستتغير شبكات التوزيع نتيجة لذلك خلال الثلاثين عاما القادمة، حيث سيسكن المدن 70 – 75 % من السكان، وبالتالي هناك قرارات كثيرة يجب أن تؤخذ اليوم تمهيدا للمستقبل،

- من الضروري اليوم التعامل مع أدوات عديدة منها الحوكمة، وبروز دور اكبر للمحليات والمؤسسات المحلية وتقويتها، وتحديد خطوات التعامل مع مناطق الضعف والتهميش، وتحديد احتياجاتنا من شبكات الأمان الاجتماعي،

- هناك تحديات في المنطقة العربية مرتبطة بقضايا تصاعد العنف والصراع والنزوح وتزايد أعداد اللاجئين، وكيفية تأمين احتياجاتهم الإنسانية والغذائية، كما أن عدد المحتاجين للمعونات ارتفع منذ عام 2010 من 5 مليون نسمة ليتجاوز اليوم الـ 25 مليون نسمة،

- عندما نتحدث حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب التعامل مع التكامل في الرؤية داخل المنطقة العربية، فقدرات العمل مع كل دولة اقل من العمل بتكامل مع المنطقة ككل، كما ان فهم الترابط والتأثيرات المتبادلة بين أهداف التنمية حول إنهاء الجوع (2)، والأمن المائي (6)، وقضايا المناخ (13) تشكل تحديا،

- هناك ادراك لطبيعة المتغيرات الأساسية، وكيفية التعامل مع عدم اليقين في الزراعة، واحتمالات حدوث كوارث مائية، وتأثير كل ذلك على الأمن الغذائي، وان الإنتاج الزراعي يتأثر بالمناخ والمياه والبيئة، ومن الضروري أن نعمل لتقليل نسبة الفواقد وان نحسن من طرق الاستهلاك ومن عادات الناس، وان نلجأ لتكنولوجيات جديدة في تحلية المياه، واستخدام المياه غير التقليدية،

- أن الترابط بين السيناريوهات ضروري، وعملنا يجب أن يتميز بالتكامل والترابط، ويجب أن نمارس العمل الحقلي بشكل افضل، وان نستفيد من من مفهوم التكامل الإقليمي، والتبادل التجاري العربي يجب أن يتحسن، لكي تصل المنطقة للحالة المثلى فما زال هناك الكثير لعمله، وان نؤمن ببناء الشراكات، وان نستفيد من تنوع الخبرات والحلول،

- من خلال نتائج مشروع "المبادرة الإقليمية لتأثير تغير المناخ على الموارد المائية بالمنطقة العربية - ريكارد" بتمويل من وكالة المعونة السويدية - سيدا" ، استطاعت الإسكوا وجامعة الدول العربية واكثر من 12 شريك، من التعرف على تأثيرات تغير المناخ والسيناريوهات المتوقعة على الموارد المائية والمجتمعات والبشر بالمنطقة العربية، وان يتم تحديد أماكن الضعف والهشاشة، وهو ما يدعم خطط التكيف مع تغير المناخ،

- تجاوزت مناطق عديدة من منطقتنا العربية حاجز الدرجة ونصف والدرجتين المئويتين، بل ومتوقع أن تصل مع نهاية القرن إلي ثلاث درجات والي خمس درجات مئوية مقارنة ببداية القرن، كما تراجعت الأمطار بالمناطق الساحلية لمعدلات وصلت لفقد من 8 إلي 10 ملليمترات شهريا عن المعدلات المعروفة في المناطق شحيحة الأمطار، وهذه التغيرات مع التقلبات والظواهر المتطرفة تتطلب خططا إقليمية ووطنية وعلى المستوى المحلي أيضا،

- تحليل المخاطر يعطينا اتجاه منحنى التغير، ويعتمد على مقارنة الوضع الحالي مع الأوضاع السابقة، ولكنه لا يظهر الظواهر المتطرفة التي تمثل صدمات بسبب تغير المناخ، وكلما تحسنت بياناتنا امكننا التحديد بصورة افضل لمناطق الضعف والبؤر الساخنة لبناء المرونة بها،

- ما نعرفه حتى الآن عن تغير المناخ غير كاف، ونحتاج المزيد من الدراسة والبحث للفهم بشكل افضل، لان تغير المناخ وتأثيراته معقدة جدا، ولكن ما نعرفه الآن يسمح لنا ان نبدأ العمل، وان نحافظ على التوازنات الايكولوجية، وان نربط التكنولوجيا مع معارفنا التقليدية، وقد يكون علينا احيانا ان نغير نمط الاستخدام، وقد نقنع المزارعين بأن حصاد الشمس وإنتاج طاقة متجددة اكثر ربحية من زراعة الزيتون وإجهاد خزانات المياه الجوفية وخاصة غير التقليدية.

- دور المجتمع المدني هام وبدأ مبكرا، ربما بالتسعينات في الربط بين المستويات الوطنية مع المستويات المحلية أثناء العمل، دورها في موضوعات التخفيف هامة، وقطعت شوطا طويلا في دعم استخدامات الطاقة المتجددة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، والنقل المستدام، وحققت ربطا اجتماعيا اقتصاديا بيئيا بكفاءة، وربطا بين العلم والتكنولوجيا مع السياسات ولكنه دور يحتاج فهم ودعم معنوي ومالي وأشراك حقيقي من مؤسسات الدولة،

- يجب دعم الدول في إعداد مشاريع للاستفادة من صناديق التكيف ودعم الاقتصاد الأخضر، وان يتم تفعيل مرفق لتمويل التنمية المستدامة.

التوصيات

يؤكد المشاركون على :

1. تغير المناخ يشكل تهديدا لحياة الناس في "المنطقة العربية".
2. المنطقة العربية تساهم بالجانب الأقل من انبعاثات CO2، إلا أنها لاتزال الأكثر تأثرا بتغير المناخ.
3. في "المنطقة العربية"، ونحن نعرف ما يكفي عن تأثير تغيير المناخ لنعمل، والدول مدعوة إلى استخدام أجندة المناخ وأهداف التنمية المستدامة في سبيل التآزر لدعم جهودها في مجال التكيف وتقديم الدليل على التنمية المتحققة.
4. هناك حاجة إلى إيجاد مؤشرات واضحة لمتابعة مشكلة الضعف في المنطقة خلال منتصف ونهاية القرن كجزء من التقدم المحرز في تحقيق هدف المناخ.
5. إقامة شراكات طويلة الأجل مثل "ريكار" (القطاع الاقتصادي / جامعة الدول العربية -إسكوا) و"أكوم" (القطاع الاقتصادي / جامعة الدول العربية - جي أي زد) كأمثلة ممتازة للشراكات الناجحة لدعم البلدان والمنطقة لتحقيق الهدف 13 المعني بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، كما ينبغي الارتقاء بنتائج هذه الشراكات كوسيلة لتحقيق الهدف 13.
6. هناك روابط بين أهداف التنمية المستدامة التي تتعامل مع الأمن الغذائي وتغير المناخ والمياه والتي ينبغي إبرازها وان تنعكس في السياسات على الصعيد الوطني، البلدان والمنطقة مدعوة إلى تعزيز مستوى التنسيق عبر القطاعات، ووضع سياسة متماسكة وخطط التنفيذ.
7. تمويل المناخ العالمي وفرص "تمويل التنمية" موجودة، وينبغي وضع المنطقة العربية في وضع الاستفادة من فرص التمويل القائمة لتعزيز الاستثمارات المحلية على مستوى البلدان نفسها.
8. آثار المناخ معقدة، وسوف تؤثر في كل القطاعات، والدول العربية يجب أن تستخدم الهدف 13 كنقطة التأثير لجعل الاقتصادات الوطنية دليلاً على التعامل مع تغير المناخ.
9. وينبغي أن يتم إجراء تحليلات لسيناريوهات مختلفة لأنظمة مختلفة للوصول إلى الإجراءات الأكثر ملاءمة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل تغير المناخ.
10. كما أن هناك حاجة حقيقية لتعزيز التكامل الإقليمي كاستجابة لتغير المناخ، والأمان البشري.
11. منظمات المجتمع المدني على الصعيدين الإقليمي والوطني ينبغي أن تكون مستفاد منها بصورة أفضل في العمليات الإنمائية المختلفة وضمان المساءلة المتبادلة بين مختلف قطاعات المجتمع في إطار مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع.

جلسة جانبية

دور القوة الناعمة في التنمية المستدامة

قاعة ألف ليلة

الرئيس

اللواء / أكرم النشار

المدير المالي والإداري لصندوق تحيا مصر- جمهورية مصر العربية

المتحدثون

السيد / أيمن عثمان الباروت

عضو المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

الكابتن / تامر بجاتو

جمهورية مصر العربية

الكابتن / احمد حسن

كابتن فريق منتخب مصر لكرة القدم السابق - جمهورية مصر العربية

نظمت الأمانة العامة في إطار فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة جلسة عمل حول دور القوة الناعمة في التنمية المستدامة، بمشاركة عدد من ممثل الدول العربية، والإعلاميين، ومؤسسات المجتمع المدني، أدار الجلسة الإعلامي السيد العباسي رئيس قناة صحتي.

أكدت هذه الجلسة على أهمية دور الفن والرياضة والثقافة في دعم مبادرات التنمية المستدامة في كافة المجالات حيث أن هذا الدور مرتبط بعدد من أهداف التنمية المستدامة 2030 كالهدف الثالث والرابع والخامس والحادي عشر والسادس عشر والسابع عشر، وظهر أن المنطقة العربية مازالت بعيدة عن الاتجاه العالمي الذي بدأ يستخدم الفن والثقافة بشكل عام لمواجهة المشكلات العالمية ولتحقيق الأنواع المختلفة من التنمية فقد تم تأسيس العديد من المبادرات في أوروبا لاستخدام الفن من أجل نشر أفكار التنمية المستدامة التي تحترم البيئة.

كما ظهر أهمية التنمية الوجدانية أسوة بالتنمية العمرانية والاقتصادية كون أن العامل البشري هو أساس التنمية.

وعبر الحضور عن شكرهم لجامعة الدول العربية لتنظيم هذه الجلسة وتسليط الضوء على دور الفن والرياضة في تحقيق التنمية لتكون حافزا للمزيد من نجوم الفن والرياضة للانخراط في هذا العمل التطوعي المتميز.

وفيما يتعلق بالرياضة ودورها تم عرض فيلما وثائقيا عن دور الرياضة في التنمية من خلال دعم الأطفال بلا مأوى على مستوى العالم وتنظيم كأس عالم لهم، في حين أن المنطقة العربية ليس لديها منتخبات وطنية للأطفال بلا مأوى، وهذا ما ظهر خلال مبادرة مصرية جديدة لأول أكاديمية لكرة القدم في المنطقة العربية للأطفال بلا مأوى، بدأت بالفعل على أرض الواقع وستكون بمثابة خطوت نحو تأسيس مثل هذه الأكاديميات على المستوى العربي والربط بينها في المستقبل، لتأهيل وتنمية مهارات أجيال قادمة تستحق هذا الاهتمام من أجل مجتمعات آمنة ينتشر فيها السلام والأمن.

كما تم الإشارة إلى أن ممارسة الرياضة بشكل منتظم يحقق أهداف صحية واجتماعية بشكل مباشر للحفاظ على الصحة والوقاية من الكثير من الأمراض والابتعاد عن السلوكيات الضارة، وتحقيق السلام الداخلي والثقة بالنفس والقدرة على العمل.

وكان الاتفاق على أن إقامة شراكات قوية ومتماسكة هي أمر أساسي للتحسين الحقيقي للتنمية ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وباستطاعة الفن والرياضة أن توفر شبكات قوية تضم الشركاء وأصحاب المصلحة لتسخير الفن والرياضة لأغراض التنمية المستدامة.

التوصيات

يؤكد المشاركون على:

1. استخدام الفن والرياضة كأداة مجدية لمنع النزاع والعمل على تحقيق سلام يدوم طويلا، وإقامة مجتمعات عادلة ومسالمة لا يهمش فيها أحدا.
2. أهمية إبراز شعار التنمية المستدامة في الفعاليات الفنية والرياضية الكبرى على مستوى الوطن العربي، للتوعية بأهمية الشراكة من أجل التنمية.
3. تشجيع التسامح والاحترام والمساهمة في تمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات لبلوغ الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي.

مائدة مستديرة

المجموعة العربية للعلوم والتكنولوجيا

قاعة القلعة

الرئيس: الدكتور /غيث فريز

مدير المكتب الإقليمي لمنظمة اليونسكو بالقاهرة

المتحدثون

الدكتور/ وديد فوزي عريان

خبير رفيع المستوي للتنمية المستدامة - جامعة الدول العربية

الدكتور /عصام شوقي

اتحاد الجامعات العربية

الدكتور/ شادي عبد الله

المركز الوطني للاستشعار عن بعد - لبنان

الدكتور / حسين العطفي

الأمين العام للمجلس العربي للمياه

السيد/ أندرس جاجيرسكوغ

كبير أخصائي إدارة الموارد المائية - البنك الدولي

السيد / فادي الجنان

القائم بأعمال مدير المكتب الإقليمي للحد من المخاطر

أهم مناقشات المائدة المستديرة

- أهمية التكامل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية.
- نقل التكنولوجيا هام ولكن التكيف معها وتوطينها يجب أن تكون لها أهمية في السياسات العربية، والتكنولوجيا يجب أن تكون سعرها مناسب ومقبولة اجتماعيا ومناسبة بيئيا.
- أهمية وجود استراتيجية عربية للبحث العلمي تعمل على سد الفجوة المعرفية وتقوي من دور البحث العلمي وقدرته على الإجابة على الأسئلة المرتبطة بتحديات التنمية المستدامة في أهدافها المختلفة وتكاملها والترابط بينها.
- بناء الكتلة الحرجة لعمال المعرفة من الباحثين وتأمين أسس استيعابهم لخدمة أهداف المنطقة العربية هو سبيل نجاح خطط التنمية على كافة المستويات.
- يجب التأكيد على أن تقدم الأمم يرتبط بما تملكه من معرفة وان المعلومات والبيانات تسمح لمتخذ القرار بصناعة قرار سليم.
- ثقل جاذبية الاقتصاد ينتقل لشرق آسيا عبورا بالمنطقة العربية بدون التوقف عندها وذلك للضعف في العلوم والتكنولوجيا.

- يجب ابتكار طرق مختلفة لتقريب دور القطاع الخاص من الارتباط بالباحثين والاستفادة من أبحاثهم التطبيقية وقدراتهم على حل المشكلات التي تتطلب العلم والتكنولوجيا والابتكار.
- أهمية خلق منصات علمية وطنية ترتبط من خلالها أدوار المراكز البحثية وتتكامل أدوارها.
- هناك حاجة لوضع دليل للباحثين العرب في مجالات اختصاصاتهم.
- استراتيجية البحث العلمي خاصة بالدول ويجب إعطاءها والالكسوا المعني بتنفيذها الدعم اللازم، وان يتم موائمتها لتتماشى مع خطة التنمية المستدامة 2030.

التوصيات

يؤكد المشاركون على:

أن هناك العديد من التجارب والخبرات الناجحة على مستوى الدول وإقليميا، وان تحقيق خطط التنمية المستدامة يتطلب الخروج من حالة التشرذم والجزر المنعزلة السائدة في منطقتنا، وتحديد الأسئلة المطلوب من علمائنا الإجابة عليها للتعامل مع تحديات تحقيق التنمية المستدامة بشكل تكاملي بين الجوانب الطبيعية والاجتماعية،

وان الابتكار ونقل الحلول العلمية والتكنولوجيا يتطلب تكامل عدد من الأدوار منها دور للدولة وللقطاع الخاص والقطاعين المصرفي والمدني،

وهناك حاجة عند التعامل مع قضية بحجم دعم الدول العربية في تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 عن طريق العمل بمجهود منظم بصورة مؤسسية لدعم دور جامعة الدول العربية وإداراتها مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية التي يمكن أن تلعب دورا هاما في تفعيل مستوى التنسيق والتعاون مع مجموعة منتقاه من المؤسسات العلمية العربية والخبراء العرب نحو أنشاء "مجموعة الاستشاريين العرب للعلوم والتكنولوجيا للتنمية المستدامة"، ووضع أساس لبنائها والسعي لسد الفجوة المعرفية، ودعم بناء الكتلة الحرجة لعمال المعرفة من الباحثين العرب، وتحديد التحديات المطلوب التعامل معها من خلال العلوم والبحوث التطبيقية، ودعم نقل وتمكين مجتمع من التكنولوجيا وتوطينها ودعم الابتكار وتشجيعه لإيجاد حلول عملية.

وفي هذا الصدد رحب المشاركون بالاتفاق التمهيدي بين إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة ومع اليونسكو لاستضافة الأخير "مجموعة الاستشاريين العرب للعلوم والتكنولوجيا للتنمية المستدامة" في مقره الجديد وان يعمل كسكرتارية لهذه المجموعة، وان يتعاون الشركاء في تنظيم اجتماعات منتظمة لوضع المرجعيات الضرورية لعمل هذه المجموعة، وربطها دوليا بمجموعات مماثلة، وان يتفرع عنها ملفات خاصة لخدمة قضايا دولية مثل الحد من المخاطر، ومخاطر المناخ، والتصحر والجفاف، وقضايا الأمن المائي والغذائي والضعف المجتمعي والهشاشة، وغيرها، والبحث فيها وتكاملها وترابطهما مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات العلاقة.

وطلب المشاركون من إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة واليونسكو التواصل مع الشركاء من البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة لتشارك في عضوية الهيئة التأسيسية، وان تنظم عددا من جلسات الحوار حول اوراق يقوم بأعدادها عدد من الخبراء العرب والدوليين من اجل وضع مرجعيات واضحة لعمل هذه المجموعة وكيفية اختيار عضويتها.

الجلسة العامة الثالثة

تعزيز السلم والأمن والعدالة

15 مايو2017

قاعة القاهرة فندق النيل ريتز كارلتون

الرئيس

معالي السيد / حيدر جاسم الزاملي

وزير العدل - الجمهورية العراقية

المقرر

السيدة / رنا أبو عمرة

جامعة الدول العربية

المتحدثون

السفيرة / مرفت تلاوي

المدير العام لمنظمة المرأة العربية

اللواء / محمود خليفة

المستشار العسكري للأمين العام لجامعة الدول العربية

الدكتور/ وديد فوزي عريان

خبير رفيع المستوي للتنمية المستدامة جامعة الدول العربية

ناقش الحضور

- السلام والاستقرار والرخاء، حيث لا يمكن ان يتم تحقيقهم بدون تنمية، ومن خلال مؤسسات قوية خاضعة للمساءلة، ولن يتم تحقيق العدالة والسلام ويتحسن مستوى كرامة الأنسان ألا إذا توزعت ثمار التنمية المستدامة وشملت الجميع على جميع المستويات ولم تستثني أحدا،
- الشراكات والتعاون على حل جميع المشكلات ذات الأبعاد الإنسانية والثقافية والأمنية والاقتصادية مع تعزيز احترام حقوق الأنسان وتشجيع الحريات الأساسية دون تمييز بسبب العرق والجنس والدين أسس لتحقيق التنمية المستدامة،
- لا تنمية مستدامة بدون امن وسلام ووقف الحروب والمنازعات، أن ما حدث ويحدث في العراق وسورية وليبيا واليمن أضاع قدرات دول وأضاع اكتفائها الذاتي وأصبح أبنائها نازحين ولاجئين بمخيمات بدون تعليم أو خدمات أو رعاية صحية، أو فرص عمل، أوضاع تعيق الاستفادة من التنمية المستدامة ويشكل مسؤولية دولية وإقليمية ووطنية، ويجب على المنظمات والمؤسسات

الدولية الشريكة أن يكون لديها مواقف ضد الصراع والعنف والنزاعات، وان يتوحد صوتها أمام المجتمع الدولي، وان تسود المسؤولية الدولية لوقف الصراع،

- المرأة هي الأكثر تأثرا بتراجع مستويات الأمن والسلام، و80 % من ساكني المخيمات والنازحين من النساء والأطفال، وتشير التقارير الدولية الي ان المفاوضات تتحسن إذا وصلت نسبة مشاركة المرأة كمفاوضة 35%، وهي لم تتجاوز حاليا 9%، كما يجب تدريب المرأة على القيام بدورها في قوات حفظ السلام وغيرها من المجالات،

- وجود مجلس امن قومي بكل دولة، يحدد "الغاية القومية" من "حرية الوطن والمواطن" و"الرفاهية" و"الازدهار" والتي هي أساس تحديد السياسات المختلفة، خارجية وداخلية وزراعية واقتصادية وصناعية وخدمية، والتنمية المستدامة والأمن القومي كلاهما يؤثر على الأخر، والدول المستقرة تقوم على التوازن بينهما،

- تمثل الشائعات والأوبئة والتهديدات الخارجية والتدخل في الشؤون الداخلية، والاختراق وتهديد الحدود قضايا أمن قومي، والإرهاب يرتبط بالتدخلات الخارجية الداعية لإحداث مشكلات داخلية تهدد الأمن القومي،

- ضعف أي من القدرات الاقتصادية أو القدرات العسكرية يؤثر على امتلاك "قوة الدولة الشاملة"، ويعرض الدولة للمخاطر، لذلك تتضامن الدول، وتكاملها يقويها، ويحقق تعظيم القدرات الاقتصادية والعسكرية،

- حروب المعلومات واختراق الفكر لتعديل عقول الشعوب لصالح أسباب معينة تمثل خطرا رئيسيا، من خلال شبكات المعلومات، والشائعات، التي يمكن أن تؤدي "للتدمير الذاتي للشعوب"،

- فهم تأثيرات تغير المناخ والظواهر المتطرفة وخاصة التي تستمر لفترات طويلة، تؤثر على المياه والغذاء واستقرار المجتمعات خاصة بمناطق الضعف والهشاشة، وتأثير الجفاف ودوراته المتصلة كان له انعكاساته على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وانعكس على تزايد النزوح والهجرات وأدى لظروف معاكسة وعدم استقرار وكان مدخلا لتنامي الصراع والعنف، وخاصة بالريف ومناطق البوادي،

- فهم التاريخ فيه عبرة للمستقبل، فالتاريخ يرتبط بالحاضر، وما مر في التاريخ على المنطقة العربية له علاقة بما يمر بها حاليا، كما وان موت الأنهار، وتدهور الأراضي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، كلها في الماضي تسببت في اندثار حضارات وفي الحاضر شكلت مداخل لعدم الاستقرار،

- الأمن والعدالة والسلام تتطلب نشر معلومات ومعارف من مصادرها، وأعلام واعي وإحصائيات وشراكات وتنسيق كبير، كما ويتأثر بالاحتلال والنزاعات والحروب،

- تمثل التنمية الثقافية عنصرا هاما للارتقاء بالوعي والفكر، وتستقطب الشعوب والأفراد للإرهاب، بسبب ضعف الوعي والإدراك المحدود، وكلما دعمنا الوعي شكلنا حواجز ضد الفكر الخاطئ.

التوصيات

يؤكد المشاركون على:

1- دور المرأة في أنهاء الصراعات كبير لأنها الأكثر تضررا ويبدأ دورها من إشراكها في العملية التفاوضية في أنهاء الصراع، والواقع أن نسب إشراكها هي نسبة متدنية دوليا وعربيا،

2- تنمية الوعي لدى الشعوب بكون الأمن القومي يتمثل في قدرة الدولة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وحرب المعلومات والشائعات وان تراجع قوى الدولة اقتصاديا أو سياسيا أو عسكريا يعرض أمنها لمخاطر كبيرة،

3- الدول المستقرة تمشي في خطوط متوازية لتحقيق الأمن القومي والتنمية في اتجاه واحد،

4- العلاقة متواصلة بين السلام والتنمية والمؤسسات القوية، كما أن السلام شرط لتحقيق التنمية فان التنمية الحقيقية أساس بناء مجتمع يعيش في سلام،

5- بدون وقف الصراعات والنزاعات لا يوجد تنمية مستدامة، وهناك مسئولية وطنية إقليمية ودولية للتصدي للصراعات والحروب وإنهائها ولابد من التشبيك بين برامج الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي UN-WB في هذا الشأن،

6- البعد الإقليمي لانتقال التهديدات من دول لأخري يتطلب تحقيق التشابك والتكامل لمواجه المخاطر التي تواجه الأمن القومي،

7- التنمية الشاملة في المجالات المختلفة واستخدام الدول لمواردها يجب أن يسير بشكل متكامل مع استدامة جهود التنمية لضمان تحقيقها،

8- هناك حاجة للتنسيق والتناغم بين المنظمات العربية والإقليمية والدولية لتوفير أرضية مشتركة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030،

9- مخاطر المناخ والاعتماد على مورد طبيعي واحد يمثل تحديا للاستقرار،

10- يجب على الجامعة العربية أن تتعامل مع قضايا المياه والتصحر والجفاف باعتبارها موضوعات هامة تحدد مسيرة العالم وتحقيق التنمية المستدامة،

11- هناك دور هام في الوصول للمجتمعات المحلية لمواجهة المشكلات المحددة لتحقيق التنمية المستدامة والخاصة بالمرأة والتكيف مع المخاطر والحد منها ببناء المرونة والتعامل بالمعلومات مع الشائعات وتحقيق أعلام واعي من خلال منظمات المجتمع المدني،

12- ارتبطت فترات عدم الاستقرار بدول عربية عديدة بمعدلات الجفاف، باعتبار مشكلة الجفاف معقدة وتتلامس بشبكة من التحديات التي تعيق التنمية، وينتج عنها موجات عدم استقرار واسعة تتمثل في النزوح والهجرة وغالبا ما تكون المرأة والطفل هما الأكثر تضررا.

جلسة جانبية

الضعف الاجتماعي في المنطقة العربية وبناء القدرات لتحسين الأمن الاجتماعي

قاعة ألف ليلة

الرئيس السيد / كارلو سكاراميلا

نائب المدير الإقليمي برنامج الغذاء العالمي

المتحدثون

الدكتور / حسين العطفي

الأمين العام للمجلس العربي للمياه

مستشار / طارق النابلسي

مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - جامعة الدول العربية

السيدة / نيفين الكباج

مساعد وزير التضامن الاجتماعي - جمهورية مصر العربية

السيد كلمينز بريسنجر

مدير مكتب السياسات الدولية الزراعية بالقاهرة

التوصيات

يؤكد المشاركون على:

1. أهمية دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل ومتكامل، وهناك حاجة للربط بين الجوانب المختلفة والأهداف والغايات،
2. الضعف الاجتماعي، ويعرف بأنه يعبر عن عجز الناس والمنظمات والمجتمعات على تحمل الآثار السلبية من الضغوطات المتعددة التي يتعرضوا لها، وينبغي أن توضع في مركز القيادة لأية خطة أو خارطة الطريق للتنفيذ تتعامل مع أهداف التنمية المستدامة باعتبارها مفهوم مركزي مرتبط بأغلبية أهداف التنمية المستدامة،
3. تمثل الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، بدءاً من الرعاية الصحية والوجبات المدرسية، وتقديم المساعدات الطارئة، إلى التعليم والسكن، والتأمين، والمعاشات التقاعدية والمشاريع كثيفة العمالة، ينبغي اتباعها كمنهج حياة، ولتجنب أخطاء الإقصاء والإدماج، وينبغي الاعتراف بها واستثمارها كمدخل للتنمية، وكجزء من الدعم الإضافي اللازم للقطاع الزراعي، ولتعزيز سبل العيش لصالح الفقراء بالمناطق الريفية والمهمشة،
4. المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة مهمة، لكنها ليست كلها ذات صلة بالدول العربية ولذلك ينبغي وضعها بعناية في سياقها وتحديد الأولوية فيما يتعلق بوضع خطوط الأساس والرصد، في بعض الحالات هناك حاجة لاستخدام المؤشرات غير المحددة للتنمية المستدامة لقياس التقدم المحرز،
5. مطلوب أيضا التركيز بقوة على تقييم أثر السياسات والبرامج لتحديد ما هي الأكثر فعالية من حيث الأثر والجدوى الاقتصادية والتركيز بشكل أقوى على التعليم، فضلا عن بناء القدرات وتنمية رأس المال البشري والوعي مطلوب لتنفيذ برامج تنفيذ خطة التنمية المستدامة،
6. هناك حاجة إلى التوسع في مفهوم أصحاب المصالح التي ينبغي ألا تتعلق فقط بالحكومات، والمنظمات الدولية ... إلخ, ولكن يحتاج التركيز على أن تضم المستفيدين من هذه البرامج أنفسهم كوسيلة لدعم تصميم وتنفيذ البرامج،
7. الفقر في المنطقة العربية يحتاج إلى الاعتراف به على المستويات السياسية، وإعادة تعريفه لاحتضان مفاهيم متعددة لأبعاد الفقر.

جلسة جانبية

بناء مرونة المدن

قاعة القلعة

الميسر: السيد / ديفيد اوبري

مدير المكتب الإقليمي للمناطق الحضرية للدول العربية

المتحدثون

السيد / كيشان كوداي

رئيس فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية

السيدة / شهيرة وهبي

إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية - جامعة الدول العربية

السيد / راجي سارو

خبير المكتب الإقليمي للحد من المخاطر في الدول العربية

السيدة / كارين الزغبي

رئاسة مجلس الوزراء - الجمهورية البنانية

السيد / محمد حسان

مركز معلومات مجلس الوزراء – جمهورية مصر العربية

- اعتمدت سلسلة من الأطر العالمية والاتفاقات في عام 2015، بما في ذلك "إطار سنداي" للكوارث للحد من المخاطر (2015-2030)، وأهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، فأننا نرى أن "الأسبوع العربي للتنمية المستدامة" يشكل منصة مشتركة للتصدي ولإيصال هذه الإطر العالمية الي المنطقة العربية.
- من الضروري الاعتراف بأن جدول أعمال التنمية المستدامة عام 2030 في المنطقة العربية لن يتحقق إلا إذا تم التصدي لنقاط الضعف المتأصلة والمخاطر، لان التنمية التي لا تراعي المخاطر لا يمكن أن تستمر، كما أنها ليست مستدامة ويجب ان نتفهم ان حساسية الاستثمارات والتنمية للمخاطر تشكل دورا رئيسيا في ضمان التنمية المستدامة وتحقيق المرونة في خطة 2030 تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى الحد من مخاطر الكوارث، وهو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- إطار سنداي يضع التركيز على المنطقة العربية ويدعو لتعزيز وتوفير الاحتياجات الكافية والمستدامة وفي الوقت المناسب بما في ذلك الدعم التقني والمالي لبناء القدرات، وتعزيز التعاون الدولي والشراكات على المستويين الإقليمي والدولي.

تحقيق الهدف 11: بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة في المنطقة العربية، لذا فإنه يتطلب إدماج تقييمات خطر الكوارث في استخدام الأراضي ووضع السياسات وتنفيذها، بما في ذلك التخطيط الحضري وتقييم تدهور الأراضي والإسكان غير الرسمي وغير الدائم، واستخدام المبادئ التوجيهية وأدوات المتابعة وألابلاغ بالتغيرات الديموغرافية والبيئية المتوقعة.

يعني بتمكين السلطات المحلية من خلال التنظيمية والمالية للعمل والتنسيق مع المجتمع المدني، المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والمهاجرين في إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي مطلوب أيضا.

تعبئة حملات عالمية وإقليمية فعالة مثل "مرونة صنع المدن: مدينتي على استعداد" والحملة أيضا مفيدة لتعزيز التوعية العامة والتثقيف، والنهوض بثقافة اتقاء الكوارث، والمرونة والمواطنة المسؤولة، وتوليد فهم مخاطر الكوارث ودعم التعلم المتبادل وتبادل الخبرات.

التوصيات

يؤكد المشاركون على:

1. تطوير حملة فعالة للحكومات المحلية في المنطقة العربية وأن تستفيد من التوجيه، والأدوات والموارد، والشراكات "مما يجعل المدن مرنة" حملة تقودها الأمم المتحدة للحد من المخاطر بما في ذلك زيادة الفهم للمجتمعات المحلية في المدن والبلديات والمناطق الريفية حول مخاطر الكوارث والإجراءات التي تتخذها للحد من المخاطر.
2. من الضروري وضع آلية للتنسيق للمجتمعات المحلية لتكون قادرة على بناء السياسات العامة في إطار شراكة مع المستوى الوطني. (تعزيز المشاركة على المستوى المحلي في المنابر الإقليمية للحد من أخطار الكوارث، ومؤتمرات "التنمية المستدامة" في المنطقة العربية).
3. تعزيز التعاون المشترك بين المدن العربية والمدن عامة لتبادل ونقل المعرفة والخبرات عبر البلديات والحكومات المحلية بالشراكة مع إدارة البيئة والإسكان في "جامعة الدول العربية".

الجلسة العامة الرابعة

العلوم والتكنولوجيا والابتكار

15مايو2017

قاعة القاهرة فندق النيل ريتز كارلتون

الرئيس ومتحدث: الدكتور / إسماعيل عبد الغفار

رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

المقرر: الدكتور / غيث فريز

مدير المكتب الاقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - اليونسكو

المتحدثون

الدكتورة / مها بخيت

مدير إدارة الملكية الفكرية - جامعة الدول العربية

الدكتور/ محمد صيدم

رئيس علماء الأكاديمية الملكية للعلوم - المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتورة / زينب سلمان قراشي

نائبة رئيس الاتحاد العالمي للجمعيات الهندسية

الدكتور/ فؤاد مراد

مدير مركز الإسكوا لنقل التكنولوجيا

ناقش الحضور

- يمثل التطور العلمي والتكنولوجي الذي تشهده البشرية ثورة علمية سببت فيما يمكن أن نطلق عليه الانفجار المعرفي، ويشكل أنماطا جديدة من التفكير، ومن وسائل الإنتاج، والمنافسة الدولية غير المسبوقة، وهو ما يتطلب الانتقال للتنمية الذكية التي تقوم على الجانب المعرفي،
- والمنطقة العربية تعاني من فجوة معرفية كبيرة، وتضع مسؤولية كبيرة على العلماء والباحثين، فالمعرفة هي مفتاح النهضة والشباب هم عنصر فاعل في المجتمع المعرفي، ولهم دور هام في نقل وتوطين المعرفة والتي تمثل أسسا هامة نحو تحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة، والانتاج العربي المعرفي ضعيف جدا، معظمه وصفي، ويتطلب ان يكون العلم محورا رئيسياً،
- ومن الضروري ان نحدد اهم عوامل نجاح نقل التكنولوجيا، واهم القطاعات التي يجب ان تترابط عند التنفيذ، وقضية الكتلة الحرجة لقطاع المعرفة، والآليات الضرورية لبناء هذه الكتلة،

- يتطلب الإطار الجيد للبحث العلمي إرادة سياسية، وقد صدرت توصيات عديدة عن القمم العربية في هذا الإطار لدعم التعليم والبحث والابتكار، كما ويحتاج لتدبير المخصصات المالية في الموازنات العامة للدول، وان يعمل العلماء بصورة متكاملة بين التخصصات المختلفة، وكذلك الربط بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ومع متخذي القرار من غير الأكاديميين،

- تمثل نظم الملكية الفكرية أهمية في عمليات نقل وتوطين التكنولوجيا، فهناك طرف يمتلك أصولها (أصول غير مادية)، كما يجب انتتاج نظم للملكية الفكرية، وان تساهم الجامعات بدور في تبني الكثير من الأفكار لإنتاج ونقل التكنولوجيا، كما وتمثل التشريعات، وبناء القدرة التفاوضية، وتأهيل الكوادر البشرية عوامل هامة في نقل التكنولوجيا، وقد قطعت الجامعات العربية أشواطا جيدة في مشروع نقل التكنولوجيا، كما يجري إنشاء مراكز عربية في خمسة دول لنقل التكنولوجيا وستكون أساسا لإنشاء الشبكة العربية لنقل التكنولوجيا،

- هناك حاجة لاعتماد مسارات مختلفة حول الملكية الفكرية من خلال تسجيل براءات الاختراع، وإنتاج النماذج الأولى، وربط المخترعين مع المستثمرين من خلال أسواق المعرفة، وحماية حقوق المبتكرين، وكذلك ربط سياسات نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية بترقية الأساتذة والباحثين،

- لكون المنطقة العربية شبابية، فإن التعليم يجب أن يتحول من التلقين لنظم تفاعلية، ليكون الشاب قادرا على "ابتكار وظائفهم"، غير معتمدين على الدولة، خاصة في ظل التحديات الكبيرة، فعصر التسارع يتطلب القدرة على التواصل، الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا الحيوية، والبيوتكنولوجي، وهذه كلها أصبحت منتشرة في الوطن العربي لخدمة قطاعات عديدة، ويجب تعديل التشريعات بما يسمح بربط الباحث بمناطق الانتاج، كما يجب وضع مواثيق بأخلاقيات ممارسة المهن والقيم الاجتماعية،

- مجتمع الانفجار المعرفي، هو مجتمع الخدمات الضخمة المفتوحة، التي تضم المعارف والمعلومات والتي يمكن استخدامها كطاقات معمرة أو استغلالها في الهدم،

- لابد من تعديل المناهج لتكون عملية مرتبطة بالتكنولوجية، معتمدة محليا ودوليا، وتخرج خريجا متفاعلا مع احتياجات السوق وتحويل الجامعات لحرم متكامل يعتمد على التعامل مع الذكاء الاصطناعي، وتشجيع الأنشطة الرياضية، ومراكز الريادة للأعمال، والتبادل العلمي للطلاب، وتوفير منح دراسية للمتفوقين، كما ويحب أن تكون البحوث تطبيقية، تخدم المجتمعات، مع تشجيع النشر العلمي في الدوريات الدولية، كما ويجب تطوير المكتبات، ومراكز المعلومات، وتبادل المعرفة، وبناء اقتصاد المعرفة،

التوصيات

يؤكد المشاركون على:

1. ومن الضروري في المنطقة العربية أن نضع نموذجا للترابطات والتفاعل بين الأهداف والغايات، معتمدة على أولويات العمل العربي للتركيز على الأهداف والغايات المرتبطة بالتحديات الرئيسية مثل التعليم (4) والمياه (6) والطاقة (7) وتغير المناخ (13) والأمن والسلام (16) والشراكة (17)، وترابطها بشكل تسلسلي مما سيساهم في تحسين بقية الأهداف الأخرى.
2. دعم التعليم والبحث والابتكار، وتدبير أموال في الموازنات العامة للدول.
3. أن يعمل العلماء بصورة متكاملة بين التخصصات المختلفة، وكذلك الربط بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ومع متخذي القرار من غير الاكاديميين.
4. خلق بيئات مناسبة للتعامل مع نظم الملكية الفكرية في النقل والإنتاج والتوطين وتمثل التشريعات، وبناء القدرة التفاوضية، وتأهيل الكوادر البشرية عوامل هامة في نقل التكنولوجيا.
5. ضرورة أن تساهم الجامعات بدور في تبني الكثير من الأفكار لإنتاج ونقل التكنولوجيا،
6. إنشاء مراكز عربية في خمسة دول لنقل التكنولوجيا كأساس لإنشاء الشبكة العربية لنقل التكنولوجيا.
7. أهمية ربط المخترعين مع المستثمرين من خلال أسواق المعرفة، مع حماية حقوق المبتكرين، وكذلك ربط سياسات نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية بترقية الأساتذة والباحثين.
8. يجب تحويل التعليم من التلقين لنظم تفاعلية، ليكون الشاب قادرا على "ابتكار وظائفهم"، غير معتمدين على الدول في ظل التحديات الكبيرة.
9. يجب تعديل التشريعات بما يسمح بربط الباحث بمناطق الإنتاج، ووضع مواثيق بأخلاقيات ممارسة المهن.
10. لابد من تعديل المناهج التعليمية لتكون عملية واكثر ارتباطاً بالتكنولوجيا، معتمدة محليا ودوليا، وتخرج خريجا متفاعلا مع احتياجات السوق.
11. تشجيع النشر العلمي في الدوريات الدولية.
12. تطوير المكتبات، ومراكز المعلومات، وتبادل المعرفة، وبناء اقتصاد المعرفة.

جلسة جانبية

المناخ واستدامة البيئة: رؤية متكاملة

قاعة القلعة

الرئيس

السيد / أندرس جاجرسكوغ

كبير أخصائي إدارة الموارد المائية - البنك الدولي

المتحدثون

الدكتور/ بنوا بلاريل

مدير ممارسات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - البنك الدولي

الدكتور/ وديد فوزي عريان

خبير رفيع المستوي للتنمية المستدامة - جامعة الدول العربية

الدكتور/ شادى عبد الله

المركز الوطني للاستشعار عن بعد – الجمهورية اللبنانية

تناولت المناقشات

- العلاقة بين تدهور الأراضي/التصحر والغبار والعواصف الترابية وتلوث الهواء، حيث أوضحت العلاقة بين تزايد معدلات تدهور الأراضي والفرص المتاحة لبرامج استعادة المظاهر الطبيعية للسطوح الأرضية وتأهيلها. وأظهرت أن الغبار من مواد طبيعية حيث تشكل أكثر من 50 % منه الجسيمات الدقيقة (مواد الأصل) في المنطقة العربية (أي مدن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) في الوقت الحاضر.
- يجب إجراء تقييم لتحديد لأي مدى تزداد العواصف الغبارية بسبب الأنشطة البشرية مثل تغير المناخ وتدهور الأراضي؟ وكذلك العلاقة بين الغبار وتأثيره على صحة الناس والاقتصاد؟ وتحديد ما هي أنواع السياسات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من الآثار الضارة؟
- مفهوم الاستدامة البيئية يعتمد على القياس والروابط مع ما يمكن أن نطلق عليه " محاسبة رأس المال الطبيعي" والعلاقة مع أهداف التنمية تتطلب فهم افضل لاقتصاديات الاستدامة، عناصر رأس المال الطبيعي للاستدامة، والجوانب البيئية للاستدامة، وغيرها.
- كما تم التعرض للدراسات والجوانب المعرفية على المستويين الإقليمي والوطني (نموذج لبنان)، حيث أوضحت الدراسات القائمة حول نسب ومستويات تدهور الأراضي ودراسات الجفاف، والتغيرات الحادة في الغطاء النباتي الطبيعي نتيجة للحروب والمعدات الثقيلة والتعمير بالمناطق التي ظلت تربها متماسكة لمئات الأعوام وبدأت تتكشف للرياح، مما زاد من معدلات الأيام الغبارية والبؤر الساخنة التي تشكل مصدرا للغبار.

- تدهور الأراضي والعوامل البيئية المعاكسة من فعل الأنسان أثرت سلباً على الاقتصاديات العربية كنتيجة للنزوح البيئي والهجرة الداخلية من الريف والمناطق المتدهورة إلي المدن وشكلت ضغوطا اجتماعية واقتصادية وزادت معها العشوائيات بالمدن.
- تم وضع نظم لدراسة العديد من المخاطر كتدهور الأراضي، الانزلاقات الأرضية، والجفاف، وحرائق الغابات، والإنذار المبكر بها في بعض الدول العربية وبدرجات مختلفة.

التوصيات

يؤكد المشاركون على:

ضرورة تفعيل التعاون بين جامعة الدول العربية والبنك الدولي في مجالات:

1. الاستدامة البيئية، ورسم ملامح المخاطر الطبيعية المتعددة في الدول العربية، وتقييم أثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتحديد مدى تأثيرها على التنمية المستدامة بالدول والمجتمعات العربية المحلية.
2. تعميق نظم القياس وتحديد عناصر الربط مع " محاسبة رأس المال الطبيعي" واقتصاديات الاستدامة وعناصر رأس المال الطبيعي للاستدامة، والجوانب البيئية للاستدامة، وغيرها والعلاقة مع أهداف التنمية المستدامة.
3. أهمية التعاون بين جامعة الدول العربية والبنك الدولي في تعميق تحليل واسع متعدد المقاييس لمتابعة العواصف الغبارية ومدى تطورها كظاهرة سلبية على من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتحديد البؤر الساخنة وكيفية التعامل معها بشكل متسع.
4. توجيه الاهتمام اللازم لظاهرة تدهور الأراضي/ التصحر في التعاون المقترح بين جامعة الدول العربية والبنك الدولي لما تمثله من مخاطر على استقرار المجتمعات وأبعاد هذه الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتحديد مدى تأثيرها على التنمية المستدامة بالدول والمجتمعات العربية المحلية، وكيفية التعامل معها من خلال إطار الاستدامة البيئية.
5. دعم دراسات تغير المناخ وعلاقتها بالمخاطر وتحديد مناطق وعناصر الضعف.

الجلسة العامة الخامسة

تمكين المرأة وحماية الطفل والأسرة.. ركائز تحقيق التنمية المستدامة

15مايو2017

قاعة القاهرة فندق النيل ريتز كارلتون

الجزء الأول من الجلسة حول" قضايا تمكين المرأة والتنمية المستدامة 2030

الميسر: السيدة / إيناس مكاوي

مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة - جامعة الدول العربية

المقرر: السيدة / جيهان أبو طالب

إدارة المرأة والأسرة والطفولة - جامعة الدول العربية

المتحدثون

الأستاذة الدكتورة/ حنان جريس

المجلس القومي للمرأة - جمهورية مصر العربية

الدكتورة / سلمى النمس

الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة - المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتورة الشيخة / رنا بنت عيسى آل خليفة

عضو المجلس الأعلى للمرأة

الوكيل المساعد للشؤون العربية والأفروأسيوية والمنظمات بوزارة الخارجية - مملكة البحرين

الدكتور/ محمد الناصري

المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

السيد/ كريم الآتاسي

ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين لدى جمهورية مصر العربية ولدى جامعة الدول العربية

الدكتورة / أمينة الرشيد

المستشار الإقليمي لقضايا المرأة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

المناقشات

<u>الأسئلة التي تم مناقشتها خلال الجلسة تضمنت ما يلي:</u>

- ما هي أهم الأولويات التي يتعين البدء في عملية تنفيذها في إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية، وما الدور الذي يمكن أن تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الإطار؟
- كيف يمكن إدماج الهدف الخامس المعني بـ "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" والأهداف المراعية للنوع الاجتماعي في الخطط الوطنية الخاصة بدولتكم الموقرة؟
- هل تمثل قضية توفر البيانات عائقا في المنطقة العربية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

- يعقد الأسبوع العربي للتنمية المستدامة تحت شعار "نحو شراكة فاعلة". في رأيكم ما هي وسائل وآليات الشراكة التي ترونها أكثر فعالية ونجاحا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بقضايا المرأة.
- ما هي أهم انعكاسات الوضع الراهن للمنطقة العربية على المرأة وسبل إعادة تمكينها في المنطقة العربية في ظل أوضاع اللجوء والنزوح.
- كيف يمكن إشراك الرجال والفتيان على نحو تام بصفتهم عناصر محفزة للتغيير ومستفيدة منه لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؟

الجزء الثاني من الجلسة حول" حماية الطفولة وتعزيز مكانة الأسرة في ظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" 2030

الميسر : السيدة / إيناس مكاوي

مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة - جامعة الدول العربية

المقرر: السيدة / ماجي مينا

إدارة المرأة والأسرة والطفولة - جامعة الدول العربية

المتحدثون

الأستاذة الدكتورة/ مايسة شوقي

نائب وزير الصحة والسكان - جمهورية مصر العربية

الدكتورة / انشراح أحمد

المستشارة الإقليمية للنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والثقافة بالمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالقاهرة

الأستاذة / حياة عسيران

المستشارة الإقليمية لقضايا مكافحة عمل الأطفال بالمكتب الإقليمي للدول العربية - منظمة العمل الدولية

الدكتورة/ نهاد جوهر

خبير في قضايا حقوق الطفل

الدكتور / إيلي ميخائيل

خبير في شؤون الأسرة وحقوق الطفولة – الجمهورية اللبنانية

المناقشات

<u>الأسئلة التي تم مناقشتها خلال الجلسة تضمنت ما يلي:</u>

الالتزام بقضايا الطفولة هو التزام وطني أخلاقي وتنموي والاستثمار فيها يعزز فرص التنمية المستدامة من خلال كسر حلقات الفقر، ومكافحة التسرب من التعليم، والقضاء على عمالة الأطفال، وتوفير الخدمات الصحية الملائمة...ومصر بصدد إصدار الاستراتيجية المعنية بالأطفال، هل لكم أن تعرضوا كيف تم إدماج حقوق الأطفال في أجندة التنمية المستدامة؟

ما هي أكثر الأهداف المتعلقة بحقوق الأطفال في أجندة التنمية المستدامة 2030 وخصوصية الوضع العربي في تنفيذ هذه الأجندة؟ (مع الأخذ في الاعتبار التمايز بين دول المنطقة سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية وظروف عدم الاستقرار).

ما هي أهم التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنفاذ حقوق الطفل في المنطقة العربية؟

في رأيكم.. ما هي علاقة/ أهمية / قضايا إنفاذ حقوق الأطفال وحمايتهم في ظل الوضع الراهن في المنطقة العربية وما يعانيه الأطفال من مشاكل وتحديات كثيرات.. خاصة عند الأخذ في الاعتبار الأعداد غير المسبوقة من الأطفال في وضع اللجوء والنزوح بتحقيق التنمية المستدامة؟

كيفية العمل على زيادة الوعي بقضايا إنفاذ حقوق الطفل؟ (الفقر – التسرب من التعليم – الحماية – المشاركة – تنمية الطفولة المبكرة – حماية الأطفال من كافة أشكال العنف الممارس ضدهم – أسوأ أشكال عمالة الأطفال).

هل تمثل قضية توفر البيانات عائقا في المنطقة العربية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

قضايا أخرى متعلقة.. (التمويل – التشريعات – آليات التنسيق والرقابة...)

كيف لنا أن نبني شراكات مستدامة لتنفيذ الحقوق الأساسية للطفل في هذه المرحلة غير المسبوقة؟

ما هي أبرز التغيرات التي طرأت على أوضاع الأسرة في المنطقة العربية وأهم العوامل المؤدية إليها وانعكاسها على شكل ووظائف وأدوار الأسرة في المجتمع؟

ما هي طبيعة العلاقة التشاركية بين تحقيق أهداف التنمية وتعزيز التماسك الأسري؟

ما هي آليات دمج منظور تمكين الأسرة خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؟

ما هي انعكاسات الوضع الراهن للمنطقة العربية على دور الأسرة وسبل إعادة تمكينها في المنطقة العربية في ظل أوضاع اللجوء والنزوح؟

التوصيات

يؤكد المشاركون على:

<u>في مجال المرأة:</u>

1- تضافر الجهود وتعزيز دور المؤسسات الأكثر شمولية وفعالية وتعزيز الشراكة بين المعنيين لضمان الوفاء بالالتزامات لتحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 تراعي الفوارق بين الجنسين، وكذلك لتنفيذ **إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية "أجندة التنمية للمرأة في المنطقة العربية 2030"** والذي تم اعتمادهم من قبل مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الـ (28) في مارس/أذار2017. وتقديم عرض تقرير مرحلي كل 4 سنوات حول مدى التقدم المحرز في هذا الشأن.

2- تعزيز تصميم وجمع البيانات موثوقة وعالية الجودة مصنفة بحسب نوع الجنس والعمر والدخل وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، وضمان الحصول عليها.

3- دعوة الدول الأعضاء إلى التشاور على نطاق واسع مع كافة أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني، والمنظمات النسائية والمنظمات التي يقودها الشباب على تنفيذ عمليات شاملة وتشاركية في مجال وضع السياسات، والعمل على إدماج حقوق المرأة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية والمشاركة في عملية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة.

4- يعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات شرط أساسي لتحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030. وبالنظر إلى الهدف المتمثل في "ألا يتخلف أحد عن الركب"، من الضروري ضمان إدماج احتياجات المرأة في كافة أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030.

في مجال الأسرة:

1- يعتبر **"منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030"**، الذي تم اعتماده بموجب القرار(833) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته العادية السادسة والثلاثين (ديسمبر 2016) المرجع الإقليمي لقضايا تمكين الأسرة في المنطقة العربية وبصفته أول وثيقة على المستوى الإقليمي والدولي تضع قضايا تمكين الأسرة على أجندة 2030 للتنمية المستدامة طبقاً لمؤشرات قياس محدده ضمن المحاور السبعة عشر لهذه الأجندة.

2- ضرورة العمل على وضع استراتيجية تنفيذية "لمنهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030" ، خلال عام 2017، تكون بمثابة الآلية التطبيقية لرؤية المنهاج.

في مجال الطفولة:

1- التأكيد على أهمية قضايا إنفاذ حقوق الطفل وحمايتهم كأولوية ضمن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واجندة التنمية 2030، بصفتها قضية استراتيجية للمنطقة العربية.

2- تفعيل آليات الشراكة في تنفيذ **"أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي 2030"** والعمل على القضاء على كافة أشكال العنف ضد الأطفال، وإنفاذ حقوقهم الأساسية وحمايتهم من النزاعات المسلحة والحروب.

3- دعم وتعزيز البرامج والسياسات، واستحداث القوانين والتشريعات – وتفعيل الموجود منها – والتي من شأنها إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والإتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم (هدف 16.2)، وبناء الشراكات الفعالة في سبيل هذا الهدف.

جلسة جانبية

تقنيات المجتمع المدني

في دعم تنفيذ الخطط الوطنية للتنمية المستدامة تجربة مؤسسة ماعت كنموذج

قاعة ألف ليلة

الرئيس

السيد / أيمن عقيل

رئيس مجلس أمناء مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

الميسر

السيدة/ فاطمة عثمان

مدير برامج مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

المتحدثون

السيد / حازم منير

رئيس تحرير برنامج الحياة اليوم

رئيس المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان - جمهورية مصر العربية

السيد /حسن ثابت

وكيل وزارة الإعلام نائب رئيس أخبار التلفزيون وقناة النيل الدولية سابقا

الدكتورة /هدى بدران

مؤسس رابطة المرأة العربية - جمهورية مصر العربية

الأستاذة/ علا شوشة

إعلامية - جمهورية مصر العربية

المناقشات

على هامش النسخة الأولى من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، عقدت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان لقاءا إقليميا بعنوان " تقنيات المجتمع المدني في دعم تنفيذ الخطط الوطنية للتنمية المستدامة "، يذكر أن مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان التي تحظي بالمركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، تولي اهتماما متناميا بتعزيز دور المجتمع المدني في متابعة ودعم وفاء الدول بالتزاماتها الدولية المنبثقة عن الآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة، وتشارك بشكل مستمر في الفعاليات الأممية ذات الصلة. حيث استعرضت فيه تجربتها ورؤيتها للدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني العربي في متابعة ودعم الوفاء بالالتزامات الدولية للحكومات العربية المرتبطة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وهي الرؤية والتجربة المبنية على خبرة ماعت في العمل مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان على مدار عشر سنوات، ومشروع الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة الذي تنفذه ماعت بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي منذ مطلع 2016.

ناقشت مؤسسة ماعت خلال اللقاء الذي شهد مشاركة كبيرة من كافة الأطراف العربية المعنية ما يلي:-

- تقنيات متابعة ودعم تنفيذ الالتزامات الوطنية ذات الصلة بقضية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.
- دور الإعلام في دعم جهود المجتمع المدني لمساعدة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها.
- تحالفات المجتمع المدني وكيفية مشاركة المنظمات غير الحكومية لمساعدة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها.
- تبني ماعت مبادئ الحوار والمشاركة في جهود الإصلاح التي تقوم بها.
- تأكيد مؤسسة ماعت على دور المجتمع المدني كشريك في التنمية خاصة في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة العربية والمتمثلة في تنامي الإرهاب والكراهية والضغوط الاقتصادية الطاحنة التي تتعرض لها دول المنطقة.
- تحديد ستة مداخل أساسية اعتمدت عليها ماعت في متابعة ودعم وفاء الدولة بالتزاماتها المنبثقة عن الآلية الأممية أهمها 1) التوعية العامة، 2) المتابعة الميدانية والرصد والتوثيق، 3) بناء قدرات وتعبئة جهود المجتمع المدني، 4) التواصل مع الإعلام، الحوار وطرح البدائل المرتبطة بالالتزامات، 5) إعداد التقارير، 6) التواصل مع الهيئات الأممية والدولية.
- يقوم المجتمع المدني بعمله على المبادرة والتطوع، ويحتاج إلى قدر من الاستقلالية وان لا يكون تابعا للحكومات بالشكل الذي ترسخه بعض القوانين القائمة أو المشروعات القوانين المطروحة، والتأكيد على أن منظمات المجتمع المدني شريك أصيل في عملية التنمية ولديها أدواتها في هذا الصدد.
- أهمية التحالفات بين المنظمات الأهلية وعلاقتها بالحكومة والمجتمع الدولي.

- تساهم بعض وسائل الإعلام في نشر صورة سلبية مغايرة للواقع عن منظمات المجتمع المدني، وهو ما يضعف قدرة الطرفين على المساهمة في عملية التنمية المستدامة التي تستهدف بشكل أساسي الأجيال القادمة، وهو ما يميزها عن نمط التنمية السائد حاليا والذي لا يراعي فكرة العدالة بين الأجيال.

التوصيات

يؤكد المشاركون على:

1. ضرورة تبني آلية متابعة عربية شاملة تحت مظلة الجامعة لأوضاع حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في كافة الأقطار العربية، على أن تتضمن الآلية مشاركة حقيقية ومؤسسية لكافة الأطراف (الحكومات – المؤسسات الوطنية – المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الوطنيين)، وان ماعت تؤكد على مبادرتها بالمشاركة في أي برامج تدريب أو دعم فني تقدم للمنظمات العربية من خلال الجامعة، حيث ستضع ماعت خبرة موظفيها ومستشاريها في خدمة هذه القضية بشكل تطوعي.
2. أهمية النظرة التكاملية لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وهو ما يستوجب من الحكومات والمجتمع المدني التعامل مع أهداف التنمية المستدامة وقضايا حقوق الإنسان على أنهما وجهان لعملة واحدة.
3. تأسيس "الشبكة العربية لمتابعة الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة" لتكون كيان تشبيكي يضم منظمات المجتمع المدني العربي ويعمل بالتنسيق مع الجامعة العربية بهدف مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

يذكر أن مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان التي تحظي بالمركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، تولي اهتماما متناميا بتعزيز دور المجتمع المدني في متابعة ودعم وفاء الدول بالتزاماتها الدولية المنبثقة عن الآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة، وتشارك بشكل مستمر في الفعاليات الأممية ذات الصلة.

جلسة حوار

مبادرة الترابط مع مخاطر المناخ

قاعة القلعة

الرئيس

الدكتور / محمود أبو زيد

رئيس المجلس العربي للمياه

رئيس مشارك

السيدة / ندى العجيزي

مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي - جامعة الدول العربية

الميسر

الدكتور/ وديد فوزي عريان

خبير رفيع المستوي للتنمية المستدامة - جامعة الدول العربية

المتحدثون

السيد / كيشان خوداي

رئيس فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية

السيد / اوسكار اكدال

المنسق الاقليمي - برنامج الغذاء العالمي

السيدة / جيدا حداد

المنسق الإقليمي لأفريقيا والشرق الأوسط برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمبادرات التمويل

الدكتور / حسين العطفي

الأمين العام للمجلس العربي للمياه

السيد / فادي جنان

القائم بأعمال مدير مكتب العربي للأمم المتحدة للحد من مخاطر

المناقشات

- تبرز خطة عام 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة أنه لكي تكون هناك تنمية مستدامة في القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون مرناً لمخاطر متزايدة التعقيد بما فيها من تغير المناخ. منطقة الشرق الأوسط هو أولوية في هذا الصدد، نظراً لأنها منطقة المياه النادرة في العالم والمنطقة التي تعتمد على توقف استيراد الأغذية وتغير المناخ، ويتسبب في زيادة الفقر والضعف الاجتماعي، والصراعات والهجرة في السنوات الأخيرة. ويتطلب لتحقيق الهدف 13 العمل على بناء العلاقة الوثيقة مع الأهداف الأخرى ودعم جدول الأعمال الاجتماعي، ومساعدة المجتمعات المحلية على الصمود ضد المخاطر التي تمثلها الآن في تغير المناخ.

- القيام بأشكال مبتكرة للتمويل هو التحدي الأكبر، وله أهمية خاصة وفرصة لتحقيق الهدف المتمثل في أشكال التنمية المستندة إلى المخاطر أكثر ومرونة، على الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن تحقيق الخطط الوطنية المتعلقة بالمناخ (مراكز البيانات الوطنية) سيتطلب ما يزيد على مبلغ 53 تريليون من الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة النظيفة بحلول عام 2030، ولتوفير مثل حجم رأس المال هذا سوف يتطلب سياسات جديدة ومبتكرة، كما أن انخفاض مخاطر المستثمرين في الارتقاء بحلول لتخفيض نسبة الكربون في القطاعين العام والخاص دور هام في هذا الصدد وعلى مستوى العالم وفي منطقة الشرق الأوسط.

- من خلال هذا ينشئ التعاون بين جامعة الدول العربية، والمجلس العربي للمياه وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء العالمي والأمم المتحدة للبيئة مبادرة التمويل، والمكتب الإقليمي للحد من المخاطر، " المرفق" لهدف ترابط مخاطر المناخ، ويقوم المرفق بدور قيادي مع إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية.

- كما يدعم المرفق تحقيق أهداف "مبادرة العلاقة بين جامعة الدول العربية ومخاطر المناخ"، للتنسيق في معالجة مخاطر الأمن الغذائي وندرة المياه والضعف الاجتماعي في المنطقة. "المرفق" سيكون بمثابة مرفق تنفيذي للمبادرة، يركز على مساعدة الدول في دمج المخاطر المناخية بالمجتمعات المحلية وتحديد إجراءات التدخل، مع التركيز بصفة خاصة على المساعدة في إنشاء وتنفيذ الأدوات المالية المبتكرة والشراكات من أجل تحقيق الهدف 13 في المنطقة، بما في ذلك الفوائد المشتركة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

- المرفق سيوفر عددا من خدمات الدعم للدول العربية وهي ما يلي:-

- توضيح ماذا نعني بالعلاقة بين أهداف التنمية المستدامة ومناخ العمل في سياق الشرق الأوسط وعرض فرص العلاقة بين المناخ مع مختلف أهداف التنمية المستدامة والقطاعات ذات الأولوية.
- دعم التدابير الرامية إلى العمل لدعم مرونة المناخ.
- تحديد نتائج كمية للمخاطر المناخية داخل الأهداف والاستثمارات المطلوبة في القطاع الاجتماعي.
- عرض فرص العلاقة بين المناخ مع مختلف أهداف التنمية المستدامة وعرض القطاعات ذات الأولوية.
- وضع نماذج للتنبؤ بالتغيرات، والإنذار المبكر وآليات العمل المبكر.
- تقدم أفكاراً في دور السياسات الإنمائية والقطاع المالي لمعالجة المناخ بطريقة متكاملة وبناء قدرة القيادة الوطنية والمحلية المشاركة في الحلول المستندة إلى المخاطر، وقادرة على مواجهة مخاطر تغير المناخ.
- تأمين الشركاء، والمؤسسات المالية والجهات التنظيمية لتنمية القدرات وأدوات السياسات العامة للحد من المخاطر المالية المترتبة على تغير المناخ والإسراع بالتحول إلى مسارات التنمية القادرة على مواجهة مخاطر المناخ.
- إشراك القطاع المالي كقائد مستقبل لتطوير مناخ مرن.

- استكشاف أدوار التمويل المبتكرة بما في ذلك التمويل الإسلامي للارتقاء بالعلاقة بين الاستثمارات للعمل في مجال المناخ وعرض نتائج فرص السوق المتطورة المالية الخاصة بالمناخ عبر القطاعات الاجتماعية.
- إنشاء منصة إقليمية للتعامل وتبادل الخبرات و التعلم حول العلاقة بين المنهجيات وظروف التمويل وأفضل الممارسات.

التوصيات

يؤكد المشاركون على :

يجب أن تكون الشراكات عنصرا أساسيا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، على وجه الخصوص البرامج والسياسات والمبادرات، مثل إنشاء "مرفق ترابط هدف المناخ ومخاطره مع جامعة الدول العربية"، والتي تخدم رؤى تكاملية وتدعم اتباع نهج تكاملي مترابط للتنمية المستدامة، يدعم ويشجع الدول الأعضاء والمجتمعات المحلية في تحقيق خطة التنمية المستدامة في "المنطقة العربية".

الجلسة العامة السادسة

نحو نمو اقتصادي مستدام في المنطقة العربية

16 مايو2017

قاعة القاهرة فندق النيل ريتز كارلتون

الميسر

السيدة / ليسيل فان أست

مدير العلاقات الموقعة - برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمبادرات التمويل

المقرر: السيدة / جيدا حداد

منسق برنامج الامم المتحدة للبيئة المبادرة التمويلية

المتحدثون

السيد / وليد عادل فوزي

رئيس إدارة مخاطر الائتمان والاستثمار بالبنك التجاري الدولي - جمهورية مصر العربية

الدكتور / حسين أباظة

مستشار وزير البيئة وزارة البيئة - جمهورية مصر العربية

الدكتور / أنطوان حبيش

خبير أول في اتحاد المصارف العربية

الدكتور / بهجت أبو النصر

مدير إدارة التكامل الاقتصادي – جامعة الدول العربية

السيد / أندرس جاجرسكوغ

كبير أخصائي إدارة الموارد المائية - البنك الدولي

ناقش الحضور

- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تمويل يدعم تنفيذ اتفاقية المناخ، والاقتصاد الأخضر، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والتوسع في الطاقة المتجددة، ويلعب القطاع المصرفي دورا هاما في التعاون لتحقيق احتياجات التنمية المستدامة، ويمثل دعم التمويل المستدام أهمية في هذا المجال، وتم تقدير احتياجات المنطقة العربية بحوالي 80 – 85 مليار دولار سنويا لتحقيق التنمية المستدامة،
- هناك حاجة لشراكات وتعاون دولي ومحلي، وتمويل من المجتمع، ومن القطاع الخاص والعام لتحقيق التنمية المستدامة، يجب تحديد افضل الممارسات والأدوات التي تدعم التغلب على تحديات الحصول على التمويل المناسب، كيف يتحول دعم الوقود الأحفوري والذي يبلغ دوليا حوالي 500 مليار دولار إلي دعم الاقتصاد الأخضر،

- الاقتصاد في المنطقة العربية يمثل حالة مضطربة في ظل التحديات التي تواجهه، مثل ارتفاع معدلات البطالة والتي تقدر بـ 16 %، وارتفاع مستوى التضخم لنحو 30 % في بعض دول المنطقة، وارتفاع نسب من هم تحت خط الفقر لأكثر من 40 % في عدد كبير من الدول غير النفطية، وتدني مستوى الخدمات وارتفاع مستوى الأمية لأعلى من 20 %،

- الاقتصاد في المنطقة العربية غير مستقر وبالتالي غير مستدام، ويمكن وصف ملامحه الحالية بأنه **اقتصاد ريعي** (يعتمد على موارد مثل السياحة، النفط، طرق التجارة، تحويلات المغتربين، والريع العقاري، ومنتجات المناجم)؛ ويتميز **بتركيزه القطاعي** فقد يعتمد الناتج المحلي الإجمالي على قطاع معين، وهو بالتالي يتأثر بشدة بتأثر ذلك القطاع؛ كما انه اقتصاد **متأثر بالصدمات** (استهداف مركز التجارة العالمي، ازمه الرهن العقاري، الإضرابات السياسية في الأعوام 2011 و 2012، انخفاض أسعار النفط، ازمه الديون بالاتحاد الأوربي)، تذبذب التدفقات الاستثمارية وانخفاض التكوين الرأسمالي والذي يجب ألا يقل عن 25-30 % وهو في الواقع لا يزيد عن 4.5 % ولا يحقق النمو الاقتصادي؛ **متأثرا بحجم التدهور البيئي** واثره على الناتج المحلي والذي يؤدي لهدر نحو 4.3 % من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي،

- يتطلب التمويل المستدام، 1) **تحسين بيئة الأعمال**، والاهتمام بالقطاعات الإنتاجية، والزراعة والصناعة والصناعات التحويلية، وتنويع مصادر توليد الناتج، ومشاركة مؤسسات التمويل، وبناء الشراكة بين القطاع الخاص والعام والمؤسسات التمويلية، 2) **الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، باعتبارها أداه للحد من الفقر، وإعادة توزيع الدخل، وتتطلب استثمار أقل، وتتأثر بدرجة أقل بالأزمات الاقتصادية، 3) **ضمان جودة الإنتاج والاستهلاك المستدام**، وتوفر الخدمات الأساسية، وفرص العمل اللائق، وأنشطة غير ضارة بالبيئة، 4) **تحسين جودة الحياة لصالح الجميع** بكلفة اقل و شكل افضل، وخفض استعمال الموارد مع زيادة العائد،

- ولكي يكون دور القطاع المصرفي فاعلا يتطلب ذلك، 1) **زيادة الوعي** داخل البنك ومع عملائه بأهمية التنمية، 2) **دعم البناء المؤسسي** للبنك وتوفر المعلومات المناسبة عن الدعم المؤسسي، 3) **وجود قواعد معلومات** اجتماعية وبيئية مناسبة خاصة للمؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة، وكيفية قياس التقدم المحرز، 4) **توفير تمويل بسعر معقول** ولمدة زمنية طويلة نسبيا

(10-15 سنة) بما يحقق اهتمام اكبر من المستثمرين ويحقق مكاسب للبنك، 5) **ضعف التنسيق** واللغة المشتركة للعاملين بالمجال المصرفي ودعم زيادة الاستثمارات في المجالات التي تحقق التنمية المستدامة،

- التمويل المستدام سيتحقق مع زيادة رفع الوعي العام ووجود الإرادة السياسية ووضع الاستراتيجيات وتقديم الدعم اللوجستي، وإيجاد حوافز للتمويل المصرفي والاستثمار، فجميعها أجزاء من دائرة متصلة، ويشكل اكتمال هذه الدائرة بكل أبعادها، ومن خلال رؤية متناسقة تسمح بحد ادني من تباين الرؤى والاختلاف، فرصة للمصارف لتمويل التنمية المستدامة، ولخلق فهم وقاعدة مشتركة للشراكات الفاعلة،

- القطاع المالي بتكوينه يهتم بالعائد المادي والاقتصادي وهو غير معني بالعائد التنموي وهذا موضوع هام لتطوير الفكر المصرفي، فجميع البنوك والخاص منها لن يتدخل بدون وجود حوافز تشجعه وتشجع القطاع الخاص ، وتحديد العائد من العملية التنموية حاليا ومستقبلا وأثره على تقليل المخاطر عنصر هام، وحساب العوائد المادية من التنمية أيضا هام، ودفع هذا المفهوم من خلال سياسات الدول للخروج من التقيد فقط بالاستثمارات التقليدية هام لأنه يدعم التنمية المستدامة، فهناك استثمارات وأسواق واعدة في مجالات الطاقة المتجددة، وتدوير المخلفات، وتحلية المياه، والبنية التحتية لمشروعات المياه والصرف الصحي والنقل العام، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومثل هذه الاستثمارات الجديدة هي فرصة ومخرج وحيد للمنافسة،

- القطاع المصرفي بما لديه من خبرات وكفاءات قادر على دراسة مشاريع جديدة تحقق التنمية المستدامة، وتقديم اقتراحاته ورؤيته، وقادر على الصرف على توجيه صناع القرار، فالأمم المتحدة لأول مرة في أدبيتها، أعطت النظم البنكية فقرة كاملة من أجندة 2030، وان يكون لها دور في تحقيق التنمية المستدامة، وان يكون لكل مواطن فرصة ليكون لديه حساب بنكي.

- مشروعات الدولة في الطاقة والمياه وغيرها يجب أن تتحول لحالة "استعادة التكلفة"، لأن تكاليف الأنشاء والإدارة والصيانة إن لم يتم تغطيتها ستكون غير مستدامة، والحكومات يجب أن تكون واقعية، في تحسين نظم وكفاءة التحصيل، وخفض الهدر وتقييم أسباب الخسائر، وإيجاد موارد مالية من الخدمات التي تقدمها، فالدعم في النهاية لا يحقق تنمية مستدامة، ولكن يحققها إجراءات دعم شبكات الحماية الاجتماعية وتحفيز المسؤولية المجتمعية،

- دعم الشراكة بين القطاع الخاص والعام ضرورية، وخاصة في مشروعات البنية التحتية،

- وضع المنطقة العربية في ظل عدم الاستقرار يتطلب تحركا غير تقليديا، وتوفير حوافز وتسهيلات وإعفاءات قوية للاستثمار، ويتطلب أن يكون في مسار وتوجه الدولة واستراتيجياتها بوضوح، وإلي جانب التحفيز يجب أن تكون هناك إجراءات عقابية لكل من لا يراعي معايير "البصمة الكربونية"،

- انتقال البنوك من العالم الورقي للعالم الرقمي، والتوسع في استخدام الطاقات المتجددة في بنية البنوك هي فرص جيدة نحو تحقيق عملي للتنمية المستدامة،

- التقييم والمراقبة وجمع المعلومات بشفافية تدعم، القياس فما لا يمكن قياسه لا يمكن إصلاحه، والتقييم والرقابة تحسن فرص تحقيق التنمية المستدامة،

- دعم فرص البنوك لتبادل الخبرات مع العالم والتعرف على النجاحات، والدروس المستفادة، والتجارب الجديدة، والدخول في عمليات للبناء المؤسسي وزيادة الوعي بالفرص المتاحة، والتعرف على اتجاهات المؤسسات الدولية، وتحقق دعم لمجتمع رجال الأعمال والاستثمارات، وتسهل من وضع قواعد الاستدامة في عمل البنوك وتحقيق عوائد مجزية، وكلها تشكل اتجاها إيجابيا في الوصول للتنمية المستدامة،

- هناك تطورات قوية في أدوار البنوك المركزية، وخروج من الأدوار التقليدية، وتحويل المخاطر لفرص، ووضع مساهمات اكبر في التحفيز والتعامل مع الضمانات، وتوجيه الإقراض، ودعم التكنولوجيا والابتكار والتعليم والشباب، والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، ودعم الإنتاج والاستهلاك المستدام لدعم التنمية المستدامة.

التوصيات

يؤكد المشاركون على ما يلي :-

1. تنفيذ خطة التنمية المستدامة يتطلب رؤية تكاملية ومراعاة عناصر الموائمة والترابط والمعلومات والعلوم والتكنولوجيا والبناء المؤسسي.
2. التمويل والاستثمارات لن تكون متاحة من القطاع المصرفي ألا عندما تتطور مفاهيم هذا القطاع المعني بالاستثمار والنمو الاقتصادي في فهم أهداف التنمية المستدامة وأدواتها ومنهجيات عملها، بحيث يتحول لقطاع إيجابي ويكتسب الجات جديدة للعمل تدعم خطط الدول العربية بشكل فاعل.
3. تأمين الشركاء، والمؤسسات المالية والجهات التنظيمية لتنمية القدرات وأدوات السياسات العامة المالية المترتبة على خطة التنمية المستدامة والإسراع بالتحول إلى مسارات التنمية القادرة على مواجهة احتياجات التنمية والاستفادة من الفرص المتاحة.
4. ضرورة إشراك القطاع المالي كقائد لتطوير آليات مرنة لدعم التنمية المستدامة فإن الشراكة بين إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال مبادرة التمويل تمثل أهمية باعتبارها تضم عدد كبير من أهم المؤسسات التمويلية الدولية وشركات التأمين والبورصات والقطاع المصرفي، وخطوة هامة لدعم الدور التمويلي لخطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية.
5. أهمية استكشاف أدوار التمويل المبتكرة بما في ذلك التمويل الإسلامي للارتقاء بالعلاقة بين الاستثمارات للعمل في مجال المناخ وعرض نتائج فرص السوق المتطورة المالية الخاصة بالمناخ عبر القطاعات الاجتماعية.
6. التعاون مع المنظمات الدولية لدعم بناء القدرات الإحصائية علي مستوي النظام الإحصائي الكلي في الدول العربية الذي يتضمن المؤسسات الإحصائية والوحدات الإحصائية في الوزارات وفي مختلف القطاعات الحكومية و الخاصة التي يمكن أن تنتج بيانات إحصائية رسمية.

7. تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات علي مستوي البيانات الإحصائية في جمع وإنتاج ونشر بيانات إحصائية حديثة ومؤشرات بجودة عالية مطابقة للمعايير الدولية في خدمة أهداف التنمية المستدامة.

8. الشراكة بين "إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي" مع " مبادرة التمويل - لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة" تمثل أهمية، لان الأخيرة تتعامل مع وتضم في عضويتها عدد كبير من اهم المؤسسات التمويلية الدولية وشركات التأمين والبورصات والقطاع المصرفي، وهذه الشراكة خطوة هامة لدعم الدور التمويلي لخطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية.

الجلسة العامة السابعة

التصنيع الشامل والمستدام، والنمو الاقتصادي والبنية التحتية

16 مايو2017

قاعة القاهرة فندق النيل ريتز كارلتون

كلمة ترحيب

السيدة /جيوفاني كيجيلي

مير المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – جمهورية مصر العربية

الميسر: الدكتور/ حسين منصور

رئيس وحدة إدارة سلامة الأغذية بوزارة التجارة والصناعة – جمهورية مصر العربية

المقرر: السيدة / شيرين خلاف

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

السيد /محمد كمال

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

الدكتور/ خالد السقطي

عميد كلية النقل واللوجستيات - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

السيد / داني جدعون

مدير عام بوزارة الصناعة - الجمهورية اللبنانية

السيدة / مارجريت دافيدسون

مستشارة بالوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي

السيدة / سامية معمر

المدير العام للزراعة العضوية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية – الجمهورية التونسية

الدكتور /عماد خطيب

جامعة العلوم التطبيقية – دولة فلسطين

السيد / محمود البسيوني

المدير التنفيذي لغرفة الصناعات الغذائية - جمهورية مصر العربية

الدكتور / حسام علام

المدير الإقليمي للنمو المستدام مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية

ناقش الحضور

- يمثل تطوير الصناعة أهمية كبيرة لأن الدول التي تشهد تطورا صناعيا واضحا تكون اكثر قدرة على خفض معدلات الفقر، وتقلل البطالة بسبب قدرة التصنيع على خلق وظائف تتسم بأنها اكثر استقراراً عن غيرها من الوظائف بالقطاعات الاقتصادية وذات عائد اعلى.
- الصناعة تخدم العديد من أهداف التنمية المستدامة، فهي تخدم الهدف الخاص بالفقر، والأمن الغذائي، والإنتاج والاستهلاك المستدام، كما وتدعم اتجاه النمو الذي يخدم الجميع، وتصل للمرأة والشباب.
- الصناعة مسؤولة عن مشاكل عديدة، من ضمنها أنها مصدر ثلث الانبعاثات الغازية، والعديد من صور التلوث، وتستخدم معدلات عالية من الموارد الطبيعية، ولذلك يمثل إعطاء دفعة كبيرة لقطاع الصناعات الخضراء أهمية كبيرة، فكل ما تحدت ملامح الصناعة المطلوبة تم دعم تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة.
- أهمية تحقيق التكامل والتنسيق العربي ، وتطوير القدرات في مجال الصناعة والتعدين وتحسين القدرات الإنتاجية ونوعيتها ودرجة تنافسيتها، وإعداد مشاريع صناعية على المستويات الوطنية والإقليمية تستقطب استثمارات جيدة، كما انه من الضروري العمل على توحيد المستويات القياسية لنوعية متميزة من المنتجات التي تدفع التجارة، وتدعم التكنولوجيا، والتنسيق الفني، بين الدول العربية مع الدول المتقدمة والنامية.
- يمثل وضع استراتيجيات لجودة البنية التحتية أهمية في تحفيز التجارة الإقليمية، وتقوية أدوات التعاون الإقليمي، والتعرف على افضل الممارسات الدولية لتحقيق منتج بمستوى دولي ورفع مستوى الخدمات والمنتجات العربية، وتقييم نظم المطابقة والاعتماد.

- يعتبر النقل هو عماد التجارة الداخلية والدولية، ولان التجارة العالمية ينقل 93 % منها بحرياً وهو ما يمثل 86 % من القيمة المادية للتجارة العالمية، لذلك فان تحقيق مفهوم النقل المستدام هام ، وان اعتماد الطاقة النظيفة المتجددة واستخدام تكنولوجيات جديدة، ونظم صديقة للبيئة، وممرات خضراء، وخدمات النقل الذكية والموانئ البحرية الذكية، فجميعها تشهد نتائج هامة في خفض الآثار البيئية السلبية، ورغم التباطيء العالمي تظل معدلات نمو التجارة المنقولة بحرا شبه ثابتة، تقدر بحوالي 3.4 %.

- يجب الاهتمام بالنقل المستدام والتخطيط والاستثمار في النقل الذكي، من خلال وضع منظومة حكومية وإدارية تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتطوير منظومة وسائل النقل، وبناء القدرات الفنية الضرورية، والشراكات الدولية ومع المصارف الداعمة، وتعزيز جهود تنظيم حركة المرور لتقليل الهدر، والتعاون لخلق وإعداد مستخدم واع، وتطبيق نظم للرصد والقياس والتقييم، ووضع السياسات المشجعة لدور القطاع الخاص، وزيادة التمويل الإنمائي وتمويل صناديق المناخ لدعم النقل المستدام، وتنويع مصادر التمويل.

- ضرورة الاهتمام بالمناطق الصناعية، مع التركيز وتعميق مفهوم التخصصية في الصناعات الوطنية، لان التنافس كبير، ويتطلب تكاملا بين الدول لتقليل المنافسة، وتقسيم واضح للعمل بين القطاعات الإنتاجية، وتنمية بشرية، وخلق مفهوم العمل الجماعي وفرق العمل بدلاً من مفهوم الفردية، وربط القطاعين العام والخاص بشراكة وفاعلية، لخلق فرص عمل واستثمار وتنمية اقتصادية حقيقية،

- تمثل الشركات المتوسطة والصغيرة أهمية، خاصة في منتجات المنشأ المحلية، وتتميز المنتجات البيولوجية (العضوية) فرص للمجتمعات الهشة والتي يمكن أن تحسن المردود الاقتصادي للأسر الفقيرة، وتعطي منتجات لها قيمة تسويقية تنافسية عالية، ويمكن ربط هذا الإنتاج بمسارات سياحية بيولوجية لدعمها، وتعود أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة لكونها تدعم عمل المرأة والشباب والفئات المهمشة، وتحقق دخل مناسب لهم.

- يمثل الاستهلاك والإنتاج المستدام أهمية في ترشيد الاستهلاك وتقليل التلوث والفقد، والواقع أن تعديل وترشيد الاستهلاك يغير من الطلب من المستهلك وبالتالي من طبيعة المنتج، حيث يعتبر من اهم السياسات التي يجب تبنيها من خلال المبادرات والأنشطة وعند إعداد الخطط الوطنية.

- خلال مناقشات إعداد أهداف التنمية المستدامة كانت المجموعة العربية نصيرا قويا لإدراج التصنيع كهدف، وأصرت على أهمية هذه الفرصة لإطلاق مبادرة إقليمية بشأن التنمية الصناعية لتشمل جميع الدول العربية.

التوصيات

يؤكد المشاركون على ما يلي :-

1. أهمية تطوير الصناعة لبناء قدرات الدول على خفض معدلات الفقر، وتقليل البطالة وخلق وظائف تتسم بأنها اكثر استقراراً عن غيرها من الوظائف من القطاعات الاقتصادية وذات عائد أعلى.
2. دعم المبادرات الإقليمية بشأن التنمية الصناعية التي تشمل جميع الدول العربية، حيث تم التأكيد مجددا أن الأنشطة الإقليمية التي تركز على التنمية الصناعية هي أولوية بالنسبة للمنطقة العربية، وأن المساعدة التي تقدمها اليونيدو والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ودعم "سيدا" في هذا الصدد ستكون موضع تقدير كبير من الدول العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية ذات العلاقة.
3. أهمية الإشادة والدعم لمختلف أنشطة اليونيدو في المنطقة بدءاً من المجمعات الصناعية، وسلاسل القيمة الزراعية، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعة الخضراء.
4. ضرورة إيلاء الاهتمام بالنقل المستدام والتخطيط والاستثمار في النقل الذكي، من خلال وضع منظومة حكومية وإدارية تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتطوير منظومة ووسائل النقل، وبناء القدرات الفنية الضرورية، والشراكات الدولية ومع المصارف الداعمة، وتعزيز جهود تنظيم حركة المرور لتقليل الهدر، والتعاون مع خلق وإعداد مستخدم واع، وتطبيق نظم للرصد والقياس والتقييم، ووضع السياسات المشجعة لدور القطاع الخاص، وزيادة التمويل الإنمائي وتمويل صناديق المناخ لدعم النقل المستدام، وتنويع مصادر التمويل.
5. أهمية ترشيد الاستهلاك وتقليل التلوث والفقد، و تعديل وترشيد الاستهلاك عبر بناء الوعي لدى المستهلك وتعديل الطلب وبالتالي طبيعة المنتج، كأحد اهم السياسات التي يجب تبنيها من خلال المبادرات والأنشطة وفي الخطط الوطنية.

جلسة حوار

دور التقنيات الحديثة في التنمية المستدامة بالمنطقة العربية

قاعة الف ليلة - فندق النيل ريتز كارلتون

الرئيس: الدكتور / محمود أبو زيد

رئيس المجلس العربي للمياه

الميسر: الدكتور /حسين العطفي

الأمين العام للمجلس العربي للمياه

المتحدثون

السيدة /اوين لي

خبير أول بإدارة الموارد المائية - البنك الدولي

السيد /عاطف سويلم

كبير علماء البرنامج المتكامل لإدارة المياه والأراضي بالمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

الدكتور /محمد البرقاوي

خبير المياه بالمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

الدكتور /خالد أبو زيد

مدير البرنامج الإقليمي للموارد المائية مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا

السيد / هاني سويلم

رئيس التغييرات الهيدرولوجية وإدارة الموارد المائية

يؤكد المشاركون على ما يلي :-

1. من المهم جداً لصناع القرار والمسئولين عن ملفات المياه في "المنطقة العربية" الاعتراف بأهمية الالتزام بـ "جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة" وبدء التمهيد لمرحلة جديدة من التنمية في الترابط بين المياه والطاقة والغذاء كمفهوم رئيسي.
2. أهمية الارتقاء باستخدام العلوم الحديثة والتكنولوجيا في مجال إدارة الموارد الطبيعية مع مراعاة مستويات القدرات لدى المزارعين.
3. ضرورة إقامة شراكات قوية لضمان تحسين تخطيط الاستراتيجيات المستقبلية وإدخال نماذج تجارية جديدة لاعتماد التكنولوجيا وتوطين التكنولوجيات الخضراء المناسبة.
4. ضرورة إعادة تحديد بعض مؤشرات التنمية المستدامة واقتراح استخدام تلك المؤشرات البديلة التي تناسب الظروف المحلية ذات الصلة، وتنعكس على نحو أفضل في المنطقة العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5. مطلوب اعتماد حلول مبتكرة عالية للتحول من الممارسات الحالية إلي أفضل الممارسات لتحقيق اعلى قدرات إنتاجية ممكنة، مما يتطلب تعبئة الموارد المالية، وإدماج معاملات الإدخال الجديد التكنولوجية عند العمل لتحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

6. النظر في الغاية سمة رئيسية لتسخير العلوم والتكنولوجيا لخدمة "التنمية المستدامة" وهو الأمر الذي يتطلب تجاوز مجرد توليد المعارف الجديدة نحو عملية تطبيق هذه المعرفة في حل المشاكل اليومية الحقيقية. وإقامة الشبكات وتقاسم المعارف والتجارب الناجحة والممارسات الجيدة ضروري أيضا لتحقيق نهج متكامل متعدد التخصصات.

7. تؤدي سوء إدارة مياه الري بالإضافة إلى آثار تغير المناخ إلى التدهور السريع للأراضي؛ ولذلك فان إنشاء إدارة فعالة واقتصادية مستدامة للري ونظم الرصد تمثل امراً حيوياَ.

8. يعتمد النموذج الواضح للفوائد المكتسبة من توظيف التكنولوجيات الجديدة في مجال إدارة موارد المياه على استخدام الاستشعار عن بعد في الكشف عن المياه وعن التعديات والممارسات غير القانونية في الري.

جلسة حوار

ترابط المياه والغذاء والطاقة

قاعة القلعة - فندق النيل ريتز كارلتون

الرئيس: الدكتور / حمو العمراني

خبير بإدارة البيئة والإسكان والموارد المائية - جامعة الدول العربية

المقرر: الدكتورة / نسرين لحام

مستشار التكيف مع تغيير المناخ - الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

المتحدثون

السيد / ماتيس بارتليز

مدير مشروع المياه - الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

الدكتورة /آن أولريش

خبير

الدكتور /حسين أباظة

مستشار وزير البيئة – جمهورية مصر العربية

السيدة / كارول شوشاني

رئيس قطاع الموارد المائية منظمة الإسكوا

الدكتور / نديم فرج الله

أستاذ بالجامعة الأمريكية – بيروت – الجمهورية اللبنانية

التوصيات

يؤكد المشاركون على ما يلي :-

1. الترابط بين المياه والطاقة والغذاء آلية لتحقيق تنمية مستدامة وضمان استدامة الإمداد للموارد المائية والطاقية والغذائية وبالتالي ضمان الأمن والاستقرار الضروريين لتحقيق أهداف الأجندة 2030.
2. الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي نموذج للتنسيق المطلوب بين القطاعات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن بذلك البناء على ما تم تنفيذه من أنشطة إقليميا وفي بعض الدول من خلال المجلس الوزاري العربي للمياه والمجلس الوزاري العربي للكهرباء والطاقة بشراكة ناجحة بين جامعة الدول العربية وشركاء إقليميين ودوليين.
3. يمكن تفعيل الترابط والتحول من مستوى السياسات الإقليمية إلى مستوى المشاريع التنموية في الدول العربية وفيما بين الدول العربية وبالتالي فرصة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي.
4. دعوة الدول العربية إلى خلق آلية للتنسيق بين تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 واتفاق باريس للتغيرات المناخية لتعبئة الموارد اللازمة المالية لتفعيل الترابط بين المياه والطاقة والغذاء على اعتباره مدخلا لتحقيق الأهداف 2 و 6 و 7 و 13 من خلال شراكات على مستوى الدول العربية وإقليميا ودوليا كما يقتضي ذلك الهدف 17.
5. ضرورة ربط تمويل المشاريع التنموية بناء على مدى التنسيق بين قطاعات المياه والطاقة والأمن الغذائي وإشراك الفاعلين وأصحاب المصلحة.
6. ضرورة العمل بتوازن بين صياغة سياسات وبناء القدرات الضرورية على مستوى كبار المسؤولين وصناع القرار وعلى المستوى التنفيذي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

7. رفع الوعي لدى الشركاء وأصحاب المصلحة بالعائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للترابط والبناء على المؤسسات القائمة دون الحاجة الى خلق مؤسسات جديدة والرفع من مستوى التنسيق والتخطيط المنسجم تفاديا لتضارب السياسات القطاعية.

8. تفعيل آليات تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية وتعميم قصص النجاح التي تمت في بعض الدول العربية في اطار مشاريع رائدة.

الجلسة العامة الثامنة

الأمن المائي والغذائي في اطار خطة 2030 في المنطقة العربية

16مايو2017

قاعة القاهرة - فندق النيل ريتز كارلتون

الرئيس: دكتور / حمو العمراني

خبير بإدارة البيئة والإسكان والموارد المائية - جامعة الدول العربية

المقرر: السيدة /موريل كالو

خبير برنامج الغذاء العالمي

المتحدثون

السيد /كارلو سكارميلا

نائب المدير الإقليمي - برنامج الغذاء العالمي

الدكتور /عبد السلام ولد أحمد

المدير الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة

الدكتور /محمود أبو زيد

وزير الموارد المائية الأسبق بجمهورية مصر العربية - رئيس المجلس العربي للمياه

الدكتور / ابراهيم ادم احمد الدخيري

المدير العام - المنظمة العربية للتنمية الزراعية

السيدة / شهيرة وهبي

إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية - جامعة الدول العربية

ناقش الحضور

- يعتمد الحوار على العلاقة التكاملية بين الأمن المائي والأمن الغذائي، والحلول الممكنة في ظل التحديات الرئيسية مثل: ندرة الموارد المائية، النمو السكاني والتحضر، تغير المناخ، الأزمات والصراعات تولد تشريد واسع النطاق ومعاناة، وتزايد الاعتماد على الواردات الزراعية، وتعرض المجموعات الضعيفة للتقلبات في الأسعار الدولية للأغذية.
- 14 دولة عربية حققت أهداف الألفية فيما يخص الجوع، واعتمدت نظم إدارة مائية وزراعية جيدة، كما اعتمدت نظم تضمن وصول الطعام للجياع، وان معدل السعرات الحرارية من الطعام بالمنطقة العربية يعادل عددا من الدول المتقدمة،
- يعتبر تطور الإنتاج الزراعي على حساب استهلاك نسبة عالية في قطاع الزراعة من المياه على حساب قطاعات أخرى، واستنزاف مياه جوفية غير متجددة من السلبيات، مما اثر على استدامة الموارد المائية، أن السعرات الحرارية التي يكون مصدرها من الحبوب تكون بنسبة 50 % بينما المعدل الدولي 30 %، كما انه من السلبيات أيضا أن يكون لدينا نسب عالية من هدر الطعام وفقد الإنتاج الزراعي،
- يجب الاهتمام بـ 1) أن تتوائم الزراعة مع الموارد والقدرات المائية، 2) أن يراعي تغير المناخ وتأثيره على الإنتاج والمياه، 3) أن الصراع والعنف معوقان للتنمية وزيادة أعداد النازحين واللاجئين مؤثر على الاقتصاد لدول النزوح واللجوء ويضغط على الموارد، وان تحقيق السلام هو السبيل والضمان لحل مشكلة الأمن الغذائي، 4) أن انخفاض أسعار النفط ستنعكس على الاستثمار في الأمن الغذائي،
- يتراجع نصيب الفرد من المياه في المنطقة العربية، إلى (688 متر مكعب للفرد) تمثل ثلث ما كان عليه منذ 50 سنة، وان الفجوة بين العرض والطلب عام 2014 وصلت إلى 50 مليار متر مكعب، وستصل إلى 100 مليار متر مكعب عام 2025، وإلي 220 مليار متر مكعب عام 2050،
- تتحدث استراتيجية الأمن المائي عن خمسة أهداف، ثالثها يتعامل مع المياه غير التقليدية كما في تحلية المياه واستخدام مياه الصرف الصحي والزراعي بعد معالجتها، والمياه الجوفية شبه المالحة، وحصاد المياه، وبلغت عام 2012 حوالي 62 مليار متر مكعب أي 8 % من اجمإلي الموارد التقليدية،
- التكامل في المنطقة العربية هو حل لترابط الأمن المائي والأمن الغذائي وما تتطلبه من تمويل، وقدرات بشريه، ومعارف، ولكن لا يكفي أن تكون لدينا استراتيجيات وسياسات على المستوى الإقليمي، الحاجة إلى إرادة سياسية، والتزام سياسي ومهارات تنفيذية، الحاجة إلى ربط المبادرات والاستراتيجيات في برامج وأنشطة على أرض الواقع، فالمستوى الحالي غير كاف حتى الآن،
- توفر خطة التنمية المستدامة عام 2030 فرصة جديدة للتعاون بين الدول العربية والتكامل الذي يمكن أن يعزز الأمن الغذائي والمائي في المنطقة، ويشكل إعطاء أولوية لهدفي الجوع والمياه أساسا قويا لتحقيق أجندة 2030، لارتباطهما بالأهداف الأخرى،

ويمثل هدف الشراكات اهم الأهداف كقاعدة العمل الأساسية، ويجب ترجمة العمل لبرامج، كما يجب أن نعمل نحو رفع قدرات المزارع بالريف ليكون أكثر قدرة على استخدام التقنيات.

- ضرورة البحث عن الحلول الصحيحة من خلال تبادل الخبرات والابتعاد عن الحلول غير الصحيحة، ويجب البحث عن التكامل، مع القدرة على مراجعة وتغيير الاستراتيجيات وان يدار الأمر بمسعى نحو "إدارة للتغيير change management " في الرؤية واطر التكامل، مع فتح مساحات لتطوير آليات التنفيذ،
- <u>التحديات الرئيسية التي ابرزها المتحدثين حول الأمن الغذائي وندرة المياه</u>

  - ندرة الموارد المائية
  - النمو السكاني والتحضر
  - تغير المناخ
  - الأزمات والصراعات تولد حالات تشريد واسعة النطاق ومعاناة
  - الاعتماد على الواردات الزراعية وتعرض المجموعات الضعيفة للتقلبات في الأسعار الدولية للأغذية

- <u>السياسة الإقليمية في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها:</u>

  - هناك عدد من الاستراتيجيات العربية التي تسبق جدول أعمال عام 2030، بما في ذلك "إطار الاستراتيجية العربية" للتنمية المستدامة، والاستراتيجية العربية للطاقة، والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، وخطة العمل المتعلقة بتغير المناخ، وهذا يدل على الإرادة السياسية للدول الأعضاء للتصدي للتحديات الرئيسية.

- وبالإضافة إلى ذلك، فإن جدول الأعمال العالمي لعام 2030 يوفر فرصاً جديدة للتعاون بين الدول العربية والتكامل الذي يمكن أن يعزز الأمن الغذائي والمائي في المنطقة ولكن الإنجازات على مستوى الأرض غير كافية حتى الآن.

– <u>الحلول:</u>

- المطلوب في هذه المرحلة هو الالتزام السياسي لحشد الموارد المالية والبشرية والتقنية في المنطقة لتنفيذ الخطط.
- ضرورة أن تكون الخطط والسياسات متوازية مع أهداف التنمية المستدامة.
- الأطر المتكاملة والرؤية التي تحققت من خلال الشراكات (SDG17) مطلوب من أجل تحقيق الأهداف.
- اقتراح آليات التنفيذ للخطط والسياسات بما في ذلك البنية الأساسية القانونية لدعم التنفيذ.
- اقتراح عدد من الحلول التقنية لمعالجة المياه وانعدام الأمن الغذائي؛ بما في ذلك تنمية الموارد المائية غير التقليدية (تحلية المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي)، وإصلاح نظم الإعانات الغذائية، تخفيضات في خسائر الأغذية والنفايات، والمواءمة بين نظم الإنتاج مع الموارد المائية المتاحة، وتحسين الري بالشبكات، الحماية الاجتماعية استناداً إلى نظم الإنذار المبكر والتنبؤات بصدمة مستجيبة، ربط شبكات السلامة الإنسانية والوطنية للحماية الاجتماعية؛ من بين أمور أخرى.

التوصيات

يؤكد المشاركون على ما يلي :-

1. الإرادة والالتزام السياسي مع القدرة التنفيذية، لحشد الموارد المالية والبشرية والتقنية عبر المنطقة لتنفيذ الخطط المطلوبة في هذه المرحلة، واقتراح آليات التنفيذ للخطط والسياسات بما في ذلك البنية الأساسية القانونية لدعم التنفيذ.
2. تغيير ومراجعة الاستراتيجيات وأن يدار الأمر بمسعى نحو إدارة للتغيير في الرؤية واطر التكامل، مع فتح مساحات لتطوير آليات التنفيذ، واستعراض الخطط والسياسات الكفيلة بالتوازي مع أهداف التنمية المستدامة،
3. الاستفادة من الأطر المتكاملة والمترابطة في أهداف الجوع والمياه، وربطها مع الرؤية التي تحققت من خلال الشراكات (SDG17) هو أمر ضروري ومطلوب من أجل تحقيق الأهداف بشكل مستدام،
4. يوجد عدد من الحلول التقنية لمعالجة المياه وانعدام الأمن الغذائي؛ بما في ذلك تنمية الموارد المائية غير التقليدية (تحلية المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي)، وإصلاح نظم الإعانات الغذائية، تخفيضات في خسائر الأغذية والنفايات، والمواءمة بين نظم الإنتاج مع الموارد المائية المتاحة، وتحسين الري بالشبكات، الحماية الاجتماعية استناداً إلى نظم الإنذار المبكر والتنبؤات بصدمة مستجيبة، ربط شبكات السلامة الإنسانية والوطنية للحماية الاجتماعية.

جلسة حوار

المنتدى المصري للتنمية المستدامة

قاعة الف ليلة – فندق النيل ريتز كارلتون

تأتي هذه الجلسة ضمن فاعليات الأسبوع الوطني الثالث للتنمية المستدامة

نظم المنتدى المصري للتنمية المستدامة الأسبوع الوطني الثالث للتنمية المستدامة، وذلك تحت رعاية دولة رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية تحت عنوان **"المدن والمناطق المستدامة"**، وذلك بالتزامن مع الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، وبحضور رموز وخبراء التنمية والعمل المدني في مصر بالإضافة إلى المتخصصين والأكاديميين من جامعات مصر المختلفة. قد خرج الأسبوع بمجموعة من التوصيات الهامة وأهمها مبادرة مشتركة مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية تطالب بتنفيذ العاصمة الإدارية كنموذج للمدن المستدامة، وأن تطبق بها معايير الاستدامة في كل القطاعات والخدمات، مع ضرورة إبرام بروتوكول تعاون بين المنتدى ووزارة التربية والتعليم من أجل العمل على نشر التعليم من أجل الاستدامة، بالإضافة إلى تكوين مجموعات من شباب الجامعات المختلفة والعمل على جعل المنتدى حلقة وصل دائمة بينهم، الاستفادة من خبرات المتخصصين والاكاديميين داخل فرق المنتدى.

المنتديات العربية للتنمية المستدامة

الرئيس: الدكتور عماد الدين عدلي

رئيس المنتدى المصري للتنمية المستدامة

المتحدثون

الدكتور / فائقة الرفاعي

المنتدى المصري للتنمية المستدامة

الدكتور /هاله يسري

المنتدى المصري للتنمية المستدامة

الدكتور/ مجدي علام

المنتدى المصري للتنمية المستدامة

الدكتور/ محمد فتوحي

الشبكة العربية للبيئة والتنمية " رائد" - المملكة المغربية

الدكتور / مالك غندور

الشبكة العربية للبيئة والتنمية " رائد" - الجمهورية اللبنانية

على هامش أعمال الأسبوع العربي للتنمية المستدامة نظم المنتدى المصري للتنمية المستدامة "منظمة غير حكومية مصرية " حدثاً جانبياً حول الترويج لفكرة آلية إنشاء منتديات وطنية للتنمية المستدامة في الدول العربية، وذلك بناء على الدروس المستفادة والنجاحات التي حققها المنتدى منذ تكوينه في 2012.

التوصيات

يؤكد المشاركون على :

1. أشاد الحاضرون بالتجربة المصرية الناجحة والتي تعتبر نموذجاً رائداً لتحقيق الحوكمة الجيدة والمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والمحلي.
2. أكد المشاركون على ضرورة وجود كيانات مدنية تضم في عضويتها أطياف المجتمع العربية المختلفة من مجتمع مدني وحكومي وخاص وإعلام وأكاديميين وخبراء وغيرهم، على أن تسعى هذه المنتديات إلى ترسيخ فكرة التنمية المستدامة في هذه المجتمعات، وتسعى إلى بناء قدرات المجتمعات والجهات المعنية لتحقيق هذا الغرض.

الجلسة العامة التاسعة

دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

16مايو2017

قاعة القاهرة - فندق النيل ريتز كارلتون

الرئيس: السيدة /علياء غنام

مدير إدارة منظمات المجتمع المدني - جامعة الدول العربية

المقرر: السيد / وليد جودة

إدارة منظمات المجتمع المدني

المتحدثون

الأستاذ / زياد عبد الصمد

المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

الدكتورة / مشيرة أبو غالي

مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة

الدكتورة / أماني قنديل

خبير المجتمع المدني والمدير التنفيذي للشبكة العربية للمنظمات

السيد / نيازي سلام

مؤسس ورئيس مجلس إدارة بنك الطعام المصري

الأستاذة/ أميرة حسين

مديرة برنامج التعليم - هيئة كير الدولية في مصر

الأستاذ / ايمن الباروت

عضو المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

الدكتورة / سناء علي العصفور

عضو مجلس إدارة رابطة الاجتماعيين الكويتية

الدكتور /عماد الدين عدلي

رئيس الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد"

الدكتور /عبد المحسن الديري

رئيس جمعية البحرين للمشاريع

التوصيات

يؤكد المشاركون على ما يلي :-

1. ضرورة الإعلان الرسمي عن أولويات المنطقة العربية في التنمية، والتي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، والتي تتوافق مع قدرات وإمكانيات القطاع الأهلي.
2. أهمية تواجد مؤشرات لقياس فاعلية الأداء، وقدرات الجمعيات والمؤسسات الأهلية على العمل في اتجاه التنمية المستدامة.
3. العمل على بناء شراكات قوية وفاعلة بين الحكومات والقطاع الخاص والقطاع الأهلي على أرض الواقع.
4. التأكيد على تهيئة البيئة السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية لدعم الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني.
5. العمل الجماعي وفي إطار شبكات عربية قومية/وطنية للإنجاز في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
6. التنسيق الفاعل مع جميع الجهات ذات الصلة (الحكومية-غير الحكومية-المحلية-الإقليمية-العالمية) وإقناعهم بمبدأ الشراكة.
7. ضرورة وضع أهداف قصيرة وطويلة المدى لإشراك المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
8. التركيز على مبدأ الاستمرارية في الأعمال كمبدأ أساسي في النجاح المنشود لعمل منظمات المجتمع المدني.

9. التركيز على استقطاب وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة للمساعدة في تحقيق أهداف وجهود منظمات المجتمع المدني.
10. التنسيق بين منظمات المجتمع المدني داخل الدولة الواحدة وبين منظمات المجتمع المدني في الدول العربية مع بعضها البعض وتحقيق التكامل فيما بينهم.

11. نقل الخبرات للنماذج الناجحة وكذلك حقوق المعرفة إلى الدول الشقيقة التي تحتاجها.

12. وضع آليات للتأكد من تنفيذ وتطبيق توصيات المؤتمر وكذلك آليات المتابعة وقياس نسبة التنفيذ والنجاح.

13. وضع أولويات العمل للمجتمع المدني طبقاً للأولويات ووضع استراتيجيات للتنفيذ وخطط زمنية لها.

14. رصد وتقييم خبرات المؤسسات والجمعيات الأهلية في المجالات الـ 17 الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

15. التنسيق الفعال مع الحكومات حول كيفية تحويل أهداف التنمية المستدامة إلى سياسات وقوانين والاستفادة من الخبراء في كل مجال.

16. تحديد أولويات عربية وقومية تخص كل هدف من أهداف التنمية المستدامة مع تحديد احتياجات وقدرات كل بلد عربي وفقاً للإمكانيات المتاحة.

17. عقد ملتقى سنوي عربي مشترك لتبادل الخبرات ودعم مؤسسات المجتمع المدني حديثة العهد.

18. تأسيس قاعدة بيانات وإحصاءات تخص المرأة العربية لتسهيل مهمة البحث العلمي.

19. تشجيع إثراء الحوار على المستويات الوطنية والاستفادة من تجربة المنتدى المصري للتنمية المستدامة لدعم الحوار والشراكة بين أصحاب المصلحة لتحقيق التكامل فيما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبينية والعمل على إدماج كل الأطراف في منظومة فاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

20. إشراك منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة في الحوار حول التشريعات والقوانين مع لجنة المرأة والأسرة داخل مجلس الأمة/الشعب.

21. دعوة إدارة منظمات المجتمع المدني بالجامعة العربية لوضع خطة عمل يشارك فيها المجتمع المدني مع الحكومات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

22. ضرورة التواصل المباشر بين مؤسسات المجتمع المدني في كل الدول العربية مع إدارة منظمات المجتمع المدني بالجامعة العربية وعقد دورات تدريبية وتثقيفية في كل المجالات الإنمائية.

23. دعوة منظمات المجتمع المدني العربية إلى الاسترشاد بوثيقة العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني والتي أصدرتها إدارة منظمات المجتمع المدني بجامعة الدول العربية وتم اعتمادها من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لتكون بمثابة خارطة طريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

24. توحيد القوة للوقوف أمام الكيان الصهيوني الذي يعرقل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية.

جلسة حوار

المرأة العربية والأجندة التنموية 2030

نحو دعم الجهود الوطنية والإقليمية

لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة في المنطقة العربية

قاعة الف ليلة – فندق النيل ريتز كارلتون

الرئيس: السفيرة / مرفت تلاوي

المديرة العامة لمنظمة المرأه العربية

رئاسة مشتركة: معالي السيد /حيدر جاسم الزاملي

وزير العدل - الجمهورية العراقية

الميسر: السيدة / زينة علي أحمد

نائب مدير المركز الإقليمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اللواء /أبو بكر الجندي

رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - جمهورية مصر العربية

الدكتورة / نهال المغربل

نائبة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

السيدة /هيباق عثمان

رئيس مؤسسة كرامة

التوصيات

يؤكد المشاركون على :

1. ضرورة تطويع وسائل التكنولوجيا لفتح آفاق جديدة لتمكين المرأة في كافة المجالات.
2. ضرورة تعزيز الشمول المالي خاصة للمرأة في المنطقة العربية بهدف توسيع مشاركتها في النظام المالي بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.
3. ضرورة العمل علي إيجاد حل سياسي للازمات والنزاعات المسلحة المستمرة في المنطقة العربية لما لها من آثار سلبية علي الشعوب العربية عموما وعلي المرأة خصوصا ولكونها تمثل تحديا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
4. حتمية إدماج المرأة في تنفيذ كافة الأهداف الـ17.
5. بناء قدرات مكاتب الإحصاء العربية لإنتاج واستحداث بيانات ومؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي وسد الفجوات الإحصائية الخاصة بالبيانات في الأجندة التنموية.

جلسة حوار

تخفيف آثار تدهور الأراضي

قاعة القلعة – فندق النيل ريتز كارلتون

الرئيس: السيدة / سابين صقر

ممثل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن المنطقة العربية

المتحدثون

الدكتور طلال درويش

خبير خسائر "الكربون العضوي في التربة" بالدول العربية

السيد / رائد بني هاني

نقطة الاتصال الوطنية – المملكة الأردنية الهاشمية

السيد / فادي أسمر

نقطة الاتصال الوطنية - الجمهورية اللبنانية

السيد / محمد لامين عبد القادر

نقطة الاتصال الوطنية – الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الدكتور / وديد فوزي عريان

خبير رفيع المستوي للتنمية المستدامة - جامعة الدول العربية

التوصيات

يؤكد المشاركون على:

1. أهمية تحقيق "تحييد تدهور الأراضي" في المنطقة العربية كجزء من جدول أعمال التنمية المستدامة للعام 2030، ونشر الوعي والمشاركة العربية الأوسع مع برنامج تحييد آثار تدهور الأراضي وإعطاءه أهمية خاصة في برامج خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.
2. تعزيز برنامج الإعداد المستهدف لتحقيق "تحييد تدهور الأراضي" بدعوة الدول العربية لتبادل خبراتهم في هذا البرنامج والتشديد على التعاون الإقليمي وإقامة شراكات مع المنظمات الأخرى واستكشاف الفرص المتاحة للمشاريع.
3. أهمية حماية المجتمعات العربية وبيئاتها المختلفة من مخاطر تغير المناخ وتدهور الأراضي والدعوة ألي التقليل من انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تحقيق تحييد آثار تدهور الأراضي وأهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات العلاقة.
4. التأكيد على العمل مع المجتمعات المحلية بكل أطرافها لمعالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل متوازن في المناطق المستهدفة لإعادة تأهيلها خاصة المجتمعات الهشة كمجتمعات البدو والرعاة بالمناطق الرعوية المتدهورة.

جلسة حوار

الشباب العربي بين التحديات والتطلعات

قاعة الف ليلة – فندق النيل ريتز كارلتون

الرئيس: السيدة / مشيرة أبو غالي

مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة

المتحدثون

السيدة / مي سليم الطبال

مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة – الجمهورية اللبنانية

السيدة /فداء تركي

مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة - دولة فلسطين

الدكتور /ادريس ديمبا كوريرا

مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة – الجمهورية الإسلامية موريتانيا

السيد/ محمد الهاجري

مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة – المملكة العربية السعودية

المناقشات

شارك بالجلسة ما يزيد عن مائة شاب وشابة من " مصر، والسعودية، والامارات، والكويت، والبحرين، ولبنان، وفلسطين، والأردن، وليبيا، والسودان، واليمن، وموريتانيا، والمغرب " بدعوة من مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة وشارك بالحضور سعادة الشيخة الدكتورة هند القاسمي رئيسة نادي الإمارات العالمي لصاحبات الأعمال ووفد مرافق لها من سيدات ورجال أعمال عرب، كما شارك بالجلسة لفيف من الشخصيات العامة وأساتذة الجامعات والمتخصصين وبعض ممثلي منظمات المجتمع المدني.

رحب المشاركون باختيار عنوان الجلسة " الشباب العربي بين التحديات والتطلعات" ضمن فاعليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي يمثل منصة حوارية هامة، وتضع الجلسة رؤية الشباب العربي حول ما تواجهه الأمة العربية من تحديات جسام تقف أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتطلعات الشباب العربي حول كيفية تنفيذ أجندة التنمية 2030 مما يعطي مؤشرا هاما حول أهمية إشراك الشباب في تنفيذ أجندة التنمية.

عرضت الدكتورة مشيرة ابوغالي مبادرة مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة الخاصة بتأسيس الصندوق العربي لدعم الشباب وأشارت الي أن المبادرة خرجت ضمن توصيات منتدي الشباب العربي بين أهداف التنمية المستدامة والأمن القومي العربي الذي نظمه مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة بالتعاون مع إدارة التنمية المستدامة وقطاع الأمن القومي العربي تحت رعاية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في فبراير 2017.

أهداف تأسيس الصندوق:

1. دعم الاقتصاد العربي بمشروعات تحل مشكلة البطالة وتحقق التكامل الاقتصادي.
2. الربط بين التدريب المهني والتشغيل لدعم الصناعات العربية.
3. الاستثمار بالمنطقة العربية من خلال مشروعات الشباب وفق الخريطة الاستثمارية.
4. استثمار الديموغرافية السكانية بالدول العربية وتحويلها إلي طاقات إنتاجية بدلا من تركها عبء تتحمله الاقتصاديات العربية، فالأمة العربية أمة شابة وعلي الدول العربية استثمار شبابها بتأهيلهم وضخ طاقاتهم في السوق العربي.
5. استثمار الأفكار المبتكرة لدي الشباب العربي المبدع بفتح مجالات عمل جديدة تدعم التنمية وتسهم في حل مشكلة البطالة وتأسيس بنك يدعم المحافظة علي هذه الأفكار.
6. الحفاظ علي الهوية والتراث العربي وتوعية الشباب بأهمية الانتماء والولاء للوطن.
7. دعم ابتكارات واختراعات الشباب والسعي تجاه تنفيذها لتطوير الصناعات العربية.
8. دعم البحث العلمي بما يسهم في تطوير الاقتصاد العربي.
9. دعم الشباب الغير قادر علي إكمال تعليمه الجامعي.
10. دعم الحرف اليدوية والتعليم الفني.

مهام الصندوق:

يقوم الصندوق بتوفير الدعم المالي لبرامج ومشروعات تدعم الشباب العربي في عدة مجالات تنموية علي النحو التالى:-

- دعم الشباب في مجال التنمية الاقتصادية
- دعم الشباب في مجال التنمية الثقافية
- دعم الشباب في مجال التنمية التعليمية
- دعم الشباب في مجال التنمية البحثية والعلمية
- بنك الأفكار

ناقش الحضور كذلك ورقة حول تأثير الشباب في تحقيق الأمن والسلم من أجل التنمية البشرية، وأهمية مشاركة الشباب في العملية التنموية والتي تكمن في تحقيق الفرد لذاته وشعوره بأهميته وقيمته، فالشباب عندما يشتركون في وضع الخطط يضفي على هذه المشاركة إجماعاً على هذا المشروع، كما أن مشاركة الشباب تعزز العلاقة بين المجتمع وأجهزة الدولة المختلفة وتبرز قيادات مجتمعية محلية مما يعزز فرص نجاح المشروعات التنموية ويضفي عليها صفة الاستمرارية بفعل المشاركة الحقيقية، كما أنها تقلل من الإنفاق الحكومي بفعل المساهمات المحلية، والذي يكون نابعا في الأساس من الشعور بالمسؤولية والانتماء، وان غرس القيم لدي الشباب يمكن تحقيقها من خلال جعل قيم الانتماء أساسية في جميع البرامج التربوية، التوعية المستمرة بأهمية المحافظة على غرس وتعزيز قيم الوحدة الوطنية، والاعتراف بالتنوع الفكري والثقافي في محيط الوطن الواحد، وسن وتطبيق قوانين تحمي الوحدة الوطنية وتساعد على الانتماء الوطني، مع قيام جميع أفراد ومؤسسات التربية بغرس وتعزيز وحماية الانتماء ومتطلبات الوحدة الوطنية.

كما ناقش الحضور دور ريادة الأعمال لتحقيق الأهداف "تجارب شبابية مبدعة" تناولت دور الحاضنة الاولي لسيدات الأعمال بدولة فلسطين ومشروعها الأول لتأسيس أول حاضنة لسيدات الأعمال الفلسطينيات التي نفذت قرابة مائة مشروع وتتعاون مع الكثير من جهات الدعم العربية والأوروبية.

كما ناقش الحضور ورقة العمل مفهوم الشباب في وثائق الأمم المتحدة و الميثاق العربي للشباب وتمكين الشباب من تنمية الذات واستغلال طاقة الشباب فيما يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع وكذا التوجيه المهني والتأهيل العلمي للحياة الاجتماعية والاقتصادية المنتجة، وأهمية تحقيق الرعاية الجسمية والنفسية والعقلية والصحية، ومن ثم إنتاجيته الفاعلة واتاحة الفرص لممارسة المواقف العلمية والمسؤولية التي تنمي الالتزام والضبط والاتزان الاجتماعي.

كما وناقشوا ورقة حول الشباب العربي فكر مبتكر لتنمية اسرع "مناقشة حول استثمار العقول البشرية"، وتناولت المطالبة بدعم إبداعات الشباب وابتكاراتهم مشيرة إلي أن مشاكل الشباب في عصر العولمة برزت في الانحراف الفكري وأوقات الفراغ وإدمان المخدرات والبطالة وانعدام الرغبة في المشاركة المجتمعية، ولكى ننجو بالشباب علينا رفع قدراته لاسترداد ثقته بنفسه وبدوره من خلال إشراكه بالمنظومة المجتمعية ودعم إبداعه وابتكاراته وكذا تمكين دوره كصانع قرار وإشراكهم في وضع الاستراتيجيات.

وقامت الشيخة الدكتورة هند القاسمي بإلقاء كلمة توعية للشباب أشارت فيها إلي انه يجب أن يتمسك الشباب بالعلم والتعليم والمثابرة وعدم توقف طموحاتهم، مؤكدة أن لكل مجتهد نصيب وان من يبدأ المشوار بجد وعطاء لابد وان يجني ثمار عمله وطالبت الشباب بألا يدعوا التحديات تقف أمام طموحاتهم وان يستغلوا البيئات المحيطة في صناعة عمل مفيد مؤكده أن الأعمال الناجحة لم تخرج من المكاتب المغلقة.

وفي ختام الجلسة أشاد الحضور بالجلسة بموضوعات المحاور خاصة مبادرة مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة بتأسيس الصندوق العربي لدعم الشباب وأكدوا علي إنها مبادرة تعد نواة لتحرك مجتمعي عربي يدعم المجتمع العربي ويحقق أهداف التنمية وبادر احد رجال الأعمال المشاركين بعرض رغبته في التبرع بقطعة ارض بمصر لتأسيس حاضنة لريادة الأعمال لدعم الشباب وبادر احد أساتذة بجامعة عين شمس برغبته في المشاركة في التأسيس ودعم التدريب وبادر محافظ الإسكندرية الأسبق برغبته في المشاركة في التأسيس ودعم دراسته التشغيلية.

التوصيات

يؤكد المشاركون على :

1. مطالبة جامعة الدول العربية بدعم مبادرة مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة بتأسيس الصندوق العربي لدعم الشباب من خلال الصندوق العربي للتنمية ليكون نواة تمويلية لتنفيذ برامج أهداف التنمية المستدامة.
2. الاهتمام بالتدريب والتأهيل بوضع خطة عربية لتدريب وتأهيل الشباب وضخهم لسوق العمل.
3. مطالبة جامعة الدول العربية بوضع استراتيجية عربية ترتكز علي تحويل مخرجات البحث العلمي إلي منتجات قابلة للتسويق محليا ودوليا دعما لشباب المبتكرين والباحثين.
4. مطالبة جامعة الدول العربية بدعوة الجهات المعنية لأطلاق حملة عربية لدعم المنتج الوطني.
5. إصدار تشريعات تجبر القطاع الخاص علي الالتزام بدعم البحث العلمي والابتكار وتوفير الدعم المالي اللازم لتطوير الأبحاث المتميزة.
6. مطالبة جامعة الدول العربية بإشراك الشباب في وضع الاستراتيجيات والخطط الحكومية وإشراكهم في صناعة القرار.
7. تحفيز دور الإعلام التنموي في توعية الشباب علي ريادة الأعمال واكتساب المها ارت وإشراك الدراما في الدعوة للعمل والتنمية وإبراز التجارب الناجحة.

البيان الختامي

للأسبوع العربي للتنمية المستدامة

القاهرة 14-17 مايو 2017

برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية" الأسبوع العربي للتنمية المستدامة"، خلال الفترة من 14-17/5/2017، وذلك بالتعاون مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية).

عقدت فعاليات الأسبوع في يوميه الأول 14/5/2017 والأخير 17/5/2017 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، فيما عقدت فعاليات اليوم الثاني 15/5/2017 واليوم الثالث 19/5/2017 بفندق النيل ريتز كارلتون.

شارك في فاعليات الأسبوع ممثلون عن الدول العربية، وعدد من البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى جامعة الدول العربية، إلى جانب المنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والبنك الدولي ومنظمات إقليمية ودولية وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص وعدد من الاكاديميين والإعلاميين والبرلمانيين، كما شهد الأسبوع حضورا مميزا للشباب والمرأة وذوي الإعاقة.

كما احتفلت جامعة الدول العربية والبنك الدولي خلال اليوم الأول من أعمال الأسبوع بتوقيع مذكرة التفاهم فيما بينهما في مجالات التنمية المستدامة.

تناول الأسبوع العربي للتنمية المستدامة العديد من القضايا التي تهم المنطقة العربية في اطار متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، في تسع جلسات عامة شملت المحاور التالية:

1) كرامة الإنسان ونوعية الحياة
2) ترابط مخاطر المناخ
3) تعزيز السلم والأمن والعدالة
4) العلوم والتكنولوجيا والابتكار
5) تمكين المرأة وحماية الطفل والأسرة...ركائز تحقيق التنمية المستدامة
6) نحو نمو اقتصادي مستدام في المنطقة العربية
7) التصنيع الشامل المستدام والنمو الاقتصادي والبنية التحتية
8) الأمن المائي والغذائي
9) دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

اشتمل الأسبوع على عدد من الفعاليات الجانبية التي خصصت لمناقشة قضايا ذات أهمية خاصة للمنطقة العربية، من بينها منتدى المياه والهشاشة الذي نظمه البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنتدى الوزاري العربي لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، نظمته إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية، والمائدة المستديرة حول إدارة مخاطر الجفاف في الصومال والقرن الأفريقي، قامت بتنظيمه إدارة القرن الأفريقي والسودان وإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، والمائدة المستديرة لتشكيل المجموعة العربية للعلوم والتكنولوجيا لدعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية والذى نظمته إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالتعاون مع منظمة اليونسكو، كما تم مناقشة أهم مفاهيم التنمية المستدامة واتجاهاتها، وقضايا الضعف الاجتماعي، وتحييد آثار تدهور الأراضي، واستخدام

التقنيات الحديثة في إدارة الموارد الطبيعية، وأهمية الترابط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما نظمت جلسات خاصة بالشباب والمرأة وبالقطاع الخاص والمجتمع المدني باختلاف مجالات عمله.

وفي ختام الأسبوع أصدر المشاركون البيان التالي:

نحن المشاركون نرحب بمبادرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) عقد الأسبوع العربي للتنمية المستدامة وبالجهود المبذولة في الإعداد والتحضير للجلسات والمحاور التي تم تباحثها خلال أعماله، وندعو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجميع المنظمات العربية والإقليمية أولوية لتفعيل شعار الأسبوع "نحو شراكة فاعلة" تقديم الدعم اللازم للدول العربية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والى الاستمرار في بناء الشراكات وتوسيعها من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.

ونشيد بأن الأسبوع العربي للتنمية المستدامة نجح من خلال فاعلياته في أن يغطي الأطر والاتفاقيات العالمية الصادرة عام 2015، بما في ذلك إطار عمل سينداي للحد من المخاطر للفترة 2015-2030، وخطة التنمية المستدامة 2030 وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإعلان مراكش، مما جعل من هذا الأسبوع منصة حوارية هامة لمعالجة تنفيذ هذه الأطر العالمية في المنطقة العربية بطريقة متناغمة ومتآزرة وبتكامل وتنسيق تام مبني على الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة.

وفي هذا المقام **نؤكد على ضرورة تبني المخرجات** التي خلص إليها الأسبوع والتي كان من أهمها:

1. أن التنمية المستدامة تتسم بأنها متكاملة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، وان جهود الدول العربية يجب أن تتسم بنفس الخصائص لتحسين مصداقيتها وزيادة مواردها في مجال التنمية المستدامة لتصبح وسيله لتغيير نمط الحياة في المجتمعات العربية، كما وان الشراكة بين جميع اطراف التنمية هي السبيل لتحقيقها،
2. ضرورة تقديم العون للدول العربية الأقل نموا والذى يعكس الترابط والتكامل فيما بينها، فلا توجد دولة قادرة بمفردها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن التحديات والهموم عابرة للحدود والجغرافية، بل وعابرة للأجيال، مما يتطلب تعزيز مفهوم التضامن والشراكات،
3. أهمية تعزيز السلم والأمن والعدالة وإنهاء العنف والاحتلال والصراع وتأهيل وإعمار المناطق ما بعد النزاع هي المدخل الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة العربية،
4. تشجيع مفاهيم الموائمة والترابط وإعداد المؤشرات وبناء المعلومات ودعم البناء المؤسسي والوصول بها لمتخذ القرار على كافة المستويات وخاصة للمجتمعات المحلية بما يدعم بناء السياسات المناسبة للتعامل مع طبيعة التحديات التي تواجه مجتمعاتها ودعمها في بناء القدرات والمرونة،
5. أهمية دعم المجالس الوزارية ومؤسسات العمل العربي المشترك في جهودها لتنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة، مع الأخذ بمفاهيم الموائمة مع أهداف التنمية المستدامة والترابط فيما بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أثناء العمل على إعداد البرامج والمشاريع والأنشطة، ودمج جميع الأطراف في منظومة فاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،
6. دعوة المنظمات العربية والأممية والإقليمية والدولية لتأمين الدعم الفني للدول عند إعداد تقاريرها حول التقدم المحرز وأهمية بناء مؤشرات واضحة وتطوير العمل الإحصائي بما يخدم قياس التقدم المحرز،
7. حث المنظمات العربية والأممية والإقليمية والدولية على العمل مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لبناء الآليات المناسبة لتأمين التمويل اللازم لدعم الدول العربية في تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030،

8. أهمية حماية المجتمعات العربية وبيئاتها المختلفة من مخاطر تغير المناخ وتدهور الأراضي والأخذ بمعايير تحييد آثار تدهور الأراضي، للتقليل من انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

9. أهمية ما يمثله العمل من خلال خطة التنمية المستدامة 2030، من فرصة جديدة للمنطقة العربية لتعزيز التعاون والتكامل العربي الذي يمكن أن تدعم الأمن الغذائي والمائي في المنطقة،

10. ضرورة العمل على تنويع هياكل الإنتاج بالدول العربية من أجل المحافظة على استدامة النمو، وضرورة الارتقاء بمناخ الأعمال بالدول العربية لخلق بيئة عربية جاذبة للاستثمارات الوطنية والدولية، وان تتحمل المصارف العربية مسئوليتها الاجتماعية بإتاحة التمويل الذي يهدف لدعم خطة التنمية المستدامة 2030، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصةً الخضراء منها،

11. تشجيع واثراء الحوار على المستويات الوطنية والاستفادة من التجارب العربية الرائدة لدعم الحوار والشراكة بين أصحاب المصلحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

12. أهمية بناء شراكات قوية وفاعلة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومراكز البحث العلمي وجميع أصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،

13. إدماج المرأة عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتوضيح دور المرأة في اطار كل هدف وكذا توظيف التكنولوجيا لتمكين المرأة اقتصاديا،

14. إشراك الشباب في وضع الاستراتيجيات وخطط العمل وفي صنع القرار توفير قواعد للباحثين العرب وانشاء كيان لهم يعمل على دعم البحث العلمي الموجه لخدمة أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التمكين والتوطين للتكنولوجيا، ويدعم حقوق تأمين المعرفة إلى الدول العربية التي تحتاجها، وسد الفجوة المعرفية وتوفير البيانات والمعلومات من مصادرها الأولية وتعزيز جهود نقل الخبرات والنماذج الناجحة والتوعية والبناء المؤسسي،

15. اعتماد تدابير وسياسات تكفل حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب وكبار السن من الفقر وضمان حصولهم على فرص متساوية في الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية والتكنولوجيا الجديدة وحقهم في التمتع بأعلى مستوى من الصحة دون أي تمييز، عبر جعل جميع مستويات نظم الرعاية الصحية القائمة شاملة وسهلة الاستعمال لهم،

16. تفعيل قرارات القمم العربية بشأن تهيئة البيئة السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية والخدمات التعليمية والصحية الموجهة للمواطن العربي مع دعم الدور الفاعل للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني،

17. أهمية تفعيل العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني نحو تنفيذ خطط التنمية المستدامة،

18. الترحيب بنتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذى عقد خلال الفترة 5-3 مايو2017 بالرباط،

19. التأكيد على الدعوة إلى دورية انعقاد الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، بما يدعم جهود الدول العربية لتنفيذ خطة 2030 بالتنسيق مع المنتدي العربي للتنمية المستدامة،

20. متابعة تنفيذ مخرجات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بالتعاون مع جميع الشركاء،

وفي الختام نتقدم نحن المشاركون بالشكر إلى جمهورية مصر العربية قيادة وحكومة وشعبا على استضافة الأسبوع العربي للتنمية المستدامة ولفخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية على رعايته الكريمة لهذا الأسبوع.

الملاحق

ملحق (1)

Remarks by the Representative of China

Mr. President, Your Excellences,

Distinguished Guests, Ladies and gentlemen,

First of all, on behalf of the Chinese government, I would like to congratulate the opening of the Arab Sustainable development Week.

The 2030 Agenda for Sustainable Development ("2030 Agenda") was adopted by the United Nations Sustainable Development Summit in September 2015, which points out the direction for national development of all countries and international development cooperation.

Implementation of the 2030 Agenda is the central task in the international development endeavor and the common task for the international community. All countries should include the implementation of the 2030 Agenda into its national development strategy, pushing forward the sustainable development. At the same time, the international community should commit to building the new type of global development partnership, and forming the cooperation pattern with the United Nations as the core, South-North Cooperation as the main channel, complimented by South-South cooperation. The developed countries should honor the commitments, and help the developing countries to obtain more resources for development.

The developing countries should deepen the South-South Cooperation, realizing the united strength and consolidating the good momentum of international development cooperation.

China is implementing the sustainable development agenda in an all-round way, and has achieved periodical progress. Last year, China linked the implementation of sustainable development agenda with the 13th Five-Year Plan and domestic mid-and-long term development strategies, and set up an inter-agency coordinating mechanism, which consists of more than 40 governmental institutions. We have reduced the population living in poverty by 12.4 million, started the construction of innovation demonstration zones for the implementation of the 2030 Agenda, with the effort to provide duplicable and scalable experience and share China's development concepts and experience with other countries, especially the developing countries.

As the Chair of the Group of Twenty (G20) in 2016, China pushed the G20 Hangzhou Summit to draw up action plan on implementation of the 2030 Agenda, and put the issue of development in a very important place in G20 macro policy coordination. During the General Assembly of the UN last year, Premier Li Keying chaired the symposium on sustainable development, and discussed the general plan for sustainable development with the heads of 16 main international organizations, including then Secretary General of the UN, Mr. Ban Ki-moon. At the symposium, the Chinese side announced the "China's National Plan on Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development", and circulated as the UN document, which provided experiences for implementation of the 2030 Agenda for all countries. Nevertheless, China also made the

voluntary national review of the implementation of 2030 Agenda in the first round.

Mr. President, Ladies and Gentlemen,

Looking into future, China will continue to implement the 2030 Agenda domestically, and to provide other developing countries with assistance within China's capacity. This year, China will host the Belt and Road Forum for International Cooperation and Xiamen Summit of BRICS. In both meetings, we will place the development issue at a prominent position, and promote international development cooperation.

China and the League of Arab States are all active promoters of global sustainable development. China is willing to share the experiences with developing countries, to deepen the South-South Cooperation and to realize common prosperity and sustainable development.

Thank you.

WANG Young'un

Counselor (Political Affairs)

Embassy of the People's Republic of China in Cairo

ملحق (2)

كرامـــة الأنسان ونوعيـــة الحيـــاة

ورقة مقدمة إلى الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

إعـــــداد

المستشار طارق نبيل النابلسي

مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

المشرف على وحدة التنسيق والمتابعة

بمكتب رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

أولا : مقدمة

كرامة الإنسان ونوعية الحياة، عنوان صغير يحوي كل شيء يخصنا ومن حولنا في حياتنا، فللكرامة مفاهيم وتعاريف كثيرة تتصل بكافة جوانب الحياة وبالأديان والثقافات المختلفة، وأكدت عليها المبادئ الدينية والدنيوية، فأكد الإسلام على كرامة الأنسان، واعتبره خليفة الله عز وجل في الأرض، وأن عليه تعميرها، وإقامة العدل بها، والحكم بالقسط، واحترام البشر بعضهم لبعض، وعدم ظلمهم، والتحرر من العبودية للأشخاص والأموال، وتشمل الكرامة بالطبع جميع البشر، حيث يقول الله تعالى "ولقد كرمنا بني آدم"، والحال كذلك بالنسبة لكافة الأديان السماوية التي في مجملها تركز في جزء كبير منها على الأنسان وحياته وعلاقته بالأخرين في إطار من العدالة .

شددت الدساتير في العديد من نصوصها على كرامة الأنسان، وأكدت على أنها لكافة الناس على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية والوظيفية، وتجدر الإشارة هنا أن الايرلنديون هم أول من أدخل مصطلح الكرامة الإنسانية في الدستور عام 1937، واكد على أنها أمر لا يمس، وانه يستوجب احترامها، وحمايتها واجبة على كل السلطات.

أما فيما يتعلق بنوعية الحياة، فنجد أن مؤشر نوعية الحياة Quality of life Index، تضمن الصحة، الحياة العائلية، الحياة الاجتماعية، الرفاه المادي، الاستقرار السياسي والأمن، المناخ والموقع الجغرافي، الأمن الوظيفي، الحرية السياسية، المساواة بين الجنسين، وهنا لابد أيضا أن نتطرق إلى مؤشر أحوال المعيشة Living Conditions، والذي يتضمن كافة الاحتياجات والإمكانيات المادية للفرد، كالمأكل، والمشرب، والملبس، والمسكن، فضلاً عن الحاجات الاجتماعية والخدمات الأساسية، كالتعليم، والعلاج، والنقل، والمواصلات والبيئة، ويشير البنك الدولي إلى أن متوسط دخل الفرد من دخل الأسرة وإنفاقها يعدان مقيسان ملائمين للدلالة على مستوى المعيشة.

تقوم العدالة الاجتماعية على مبادئ المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة، مما يجعلها هدفا رئيسيا من الأهداف العالمية، باعتبار أن مشاعر عدم الإنصاف تُعد من أهم الأسباب لعدم الاستقرار في المجتمعات، وما يتبعها من اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية، لاسيما في المناطق التي تعيش أوضاعا هشة نتيجة الصراعات، كما هو الحال في المنطقة العربية.

وبالرغم من أن أهمية النمو الاقتصادي الذي تعرفه المنطقة العربية جراء التقدم التكنولوجي والأثار الإيجابية للعولمة، إلا أن تحقيق منافع ملموسة لجميع شرائح المجتمع، يعد أهم من ذلك، لهذا وجب التركيز على إصلاح سوق العمل لتوفير العمل اللائق، الذي يعد أساسا للتماسك الاجتماعي ومن ثم العدالة الاجتماعية، كما أكدت عليه خطة التنمية المستدامة 2030.

ثانيا: تحديات تحقيق النموذج المتكامل لكرامة الإنسان ونوعية الحياة في المنطقة العربية:

لدى المنطقة العربية زخم وموروث ثقافي وحضاري وديني، وإمكانيات هائلة سواء في طبيعتها أو موقعها الجغرافي ومناخها، فضلاً عن ثروة هائلة من الشباب المتعلم المستنير، بالإضافة إلى دساتير وتشريعات، إذا ما تم استغلالها كلها بالشكل الأمثل، تستطيع المنطقة من تحقيق نسبة كبيرة من هذا النموذج، والذي بالطبع لم يتحقق بنسبة 100% في اى منطقة بالعالم.

تواجه منطقتنا العربية تحديات كبيرة في تحقيق النموذج المتكامل لكرامة الإنسان ونوعية الحياة، منها تدني معدلات البطالة، لاسيما في صفوف النساء والشباب، وانتشار القطاع غير المنظم والإقصاء الاجتماعي، وتفاوت مستويات الفقر وعدم المساواة على أساس الثروة، والجنس، وندرة المياه، والنزاعات، وتجتمع هذه التحديات مع تحديات أخرى مثل التغيرات الديمغرافية، فتؤدي إلى ازدياد عدد من هم بحاجة إلى الحماية من الفقر، والصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

وتفاقمت التحديات على إثر الأزمات في المنطقة العربية، لاسيما الأزمة السورية، وازدياد موجات الإرهاب والتطرف، غيرها من الدول التي تشهد صراعات، وما نتج عنهما من حالات نزوح ولجوء، أصبحت الأكثر عدداً في العالم، وما شكله ذلك من أعباء إضافية على دول المنطقة، ولا ننسى القضية العربية المحورية – قضية فلسطين والانتهاكات الغاشمة للعدو الإسرائيلي، فكيف تستطيع المنطقة تحقيق هذا النموذج في ظل كل ذلك؟

وتواجه المنطقة العربية تحديا رئيسيا آخر يتمثل في إنهاء إقصاء الفئات المهمشة، والضعيفة من أشخاص ذوي الإعاقة ومسنين، والأطفال والنساء في ظل النزاعات المسلحة.

ثالثا: كرامة الإنسان ونوعية الحياة في خطة التنمية المستدامة 2030:

أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 70، "أجندة التنمية المستدامة 2030"، التي اشتملت على 17 هدفاً تنموياً، و169 غاية لتحقيق الأهداف، وجاءت الأهداف وغايتها لتشمل كل المناحي والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المطلوب تحقيقها.

نصت مقدمة الإعلان على "باسم الشعوب التي نحن في خدمتها، اتخذنا قراراً تاريخياً بشأن مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول ونحن ملتزمون بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، ونحن ندرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة."

كما نصت الفقرة (3) من الإعلان الذي جاء على لسان رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة 25–27 سبتمبر/أيلول 2015، "نعتزم العمل من الآن وحتى عام 2030، القضاء على الفقر والجوع في كل مكان، ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية، ونعقد العزم أيضا على تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرد الذي يشمل الجميع، وللازدهار العميم وتوافر فرص العمل الكريم للكافة، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية.

فقد جاءت الفقرة (3) من إعلان أهداف التنمية المستدامة المشار إليها لتلخص الأهداف بشكل واضح بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولتؤكد على أن الهدف الأساسي لهذه الأهداف هو القضاء على الفقر بمختلف أبعاده، وضمان أن لا يتخلف عن ركب التنمية أحد، وهو الأمر الذي إذا تحقق فسوف يسهم في تحقيق النموذج الذي نصبو إليه لكرامة الإنسان ونوعية الحياة.

رابعاً: جهود جامعة الدول العربية في تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، كأحد العناصر الأساسية في إطار كرامة الإنسان ونوعية الحياة.

1. **من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030:**

إن قضية الاستدامة ليست مجرد قضية بيئية فقط، فهناك بعد اجتماعي للاستدامة يتصل برأس المال الاجتماعي المتمثل في العلاقات والشبكات التي تنشأ بين الناس ومدى شيوع الثقة فيما بينهم، وما يتفرع عن ذلك من قضايا التمييز والإقصاء والتهميش، وهو الأمر الذي يدور حوله تهيئة مناخ اجتماعي صديق للتنمية من حيث تأكيده على العدالة في توزيع الدخل والثروة، وعلى المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص مع التمكين، ومن حيث توفيره للمقومات الأخرى للاندماج والتماسك الاجتماعي.

لهذا لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة دون أن تشغل العدالة الاجتماعية حيزا كبيرا فيها.

وقد جاءت خطة التنمية المستدامة 2030، لتشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، والتزم بها قادة العالم ومن بينهم القادة العرب في أيلول/سبتمبر 2015، وقد عمل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على تنظيم أول مؤتمر وزاري إقليمي حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030– الأبعاد الاجتماعية- والذي خرج بنتائج وتوصيات هامة اعتمدها القادة العرب في القمة العربية في نواكشط 2016، والتي كانت تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

2. **الخطة الخمسية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (2017–2021)**

جاءت الخطة الخمسية تحت عنوان: نحو تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030، من أجل المواطن العربي، وقد انعكس عنوانها في النشاطات والمشاريع التي تضمنتها والتي تسعى إلى المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال معالجة الإقصاء الاجتماعي للفئات الضعيفة من أشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المسنين، والعمل على مواصلة تدعيم سياسات القضاء على الفقر بمختلف أبعاده .

3. **التقرير العربي الأول حول الفقر متعدد الأبعاد**

تنفيذا لقرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تقوم جامعة الدول العربية بوصفها الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة أكسفورد، بإعداد التقرير العربي الأول حول الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، والذي يهدف إلى المساهمة في تقييم السياسات العربية للقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

4. **دراسة حول حقوق الأشخاص المسنين في الرعاية الاجتماعية والصحية :**

تشكل فئة كبار السن من الفئات المهمشة والتي يمكن أن لا تنال حقها من التنمية، مما يطعن في تحقيق العدالة الاجتماعية، لهذا تسعى جامعة الدول العربية من خلال مجالسها الوزارية المتخصصة على العمل على المساهمة في إدماج هذه الفئة، وفي هذا الإطار تم تشكيل لجنة للقيام بدراسة حول حقوق الأشخاص المسنين في الرعاية الاجتماعية والصحية في الدول العربية، بالتنسيق بين مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ومجلس وزراء الصحة العرب، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وينتظر أن تساهم هذه الدراسة في إعداد قانون عربي استرشادي حول حماية حقوق المسنين.

ملحق (3)

تعريفات

- مؤشر المعايير "البيئية والمسؤولية المجتمعية للشركات و الحوكمة"
- السندات الخضراء
- أسواق الكربون

- **What is the 'Environmental, Social and Governance (ESG) Criteria'**

The Environmental, Social And Governance (ESG) Criteria is a set of standards for a company's operations that socially conscious investors use to screen investments. Environmental criteria looks at how a company performs as a steward of the natural environment. Social criteria examines how a company manages relationships with its employees, suppliers, customers and the communities where it operates. Governance deals with a company's leadership, executive pay, audits and internal controls, and shareholder rights. Investors who want to purchase securities that have been screened for ESG criteria can do so through socially responsible mutual funds and exchange-traded funds.

BREAKING DOWN 'Environmental, Social and Governance (ESG) Criteria'

Environmental criteria look at a company's energy use, waste, pollution, natural resource conservation and animal treatment. They also evaluate which environmental risks might affect a company's income and how the company is managing those risks. For example, a company might face environmental risks related to its ownership of contaminated land, an oil spill it was responsible for, its disposal of hazardous waste, its management of toxic emissions or its compliance with the government's environmental regulations.

Social criteria look at the company's business relationships. Does it work with suppliers that hold the same values that the company itself claims to hold? Does the company donate a

percentage of its profits to the community or perform volunteer work? Do the company's working conditions show a high regard for its employees' health and safety? Are stakeholders' interests taken into consideration?

With regard to governance, investors want to know that a company uses accurate and transparent accounting methods, and they want to see that common stockholders are allowed to vote on important issues. They also want companies to avoid conflicts of interest in their choice of board members. Finally, they prefer not to invest in companies that engage in illegal behavior or use political contributions to obtain favorable treatment.

What constitutes an acceptable set of ESG criteria is subjective, so investors will need to do the research to find investments that match their own values.

Read more: Environmental, Social and Governance (ESG) Criteria | Investopedia http://www.investopedia.com/terms/e/environmental-social-and-governance-esg-criteria.asp#ixzz4kAQhaELE

- **What is a 'Green Bond'**

A green bond is a tax-exempt bond issued by federally qualified organizations or by municipalities for the development of brownfield sites. Brownfield sites are areas of land that are underutilized, have abandoned buildings or are underdeveloped, often containing low levels of industrial pollution. Green bonds are short for qualified green building and sustainable design project bonds.

BREAKING DOWN 'Green Bond'

Green bonds are created to encourage sustainability and the development of brownfield sites. More specifically, green bonds finance projects aimed at energy efficiency, pollution prevention, sustainable agriculture, fishery and forestry, the protection of aquatic and terrestrial ecosystems, clean transportation, sustainable water management, and the cultivation of environmentally friendly technologies.

The tax-exempt status makes purchasing a green bond a more attractive investment compared to a comparable taxable bond, providing a monetary incentive to tackle prominent social issues such as climate change and a movement to renewable sources of energy. To qualify for green bond status, the development must take the form of any of the following:

- At least 75% of the building is registered for LEED certification
- The development project will receive at least $5 million from the municipality or state
- The building is at least 1 million square feet or 20 acres in size

LEED Certification

Leadership in Energy and Environmental Design (LEED) is a rating system created by the U.S. Green Building Council (USGBC) to measure the environmental impact of buildings, such as homes, commercial offices and schools. Among other factors, the USGBC evaluates buildings based on water and energy consumption and greenhouse gas emissions. There are four possible designations that a building or project can receive: Certified; Silver; Gold; or Platinum. Gaining a LEED certification fosters a positive image in the community and translates to energy conservation and cost savings.

Green Bond Issuance

In 2016, green bond issuance soared to a record high, accounting for $93.4 billion worth of investment worldwide, according to the latest report from ratings agency Moody's. Green bond issuance is expected to surge to more than $200 billion in 2017, Moody's estimates. As recently as 2012, green bond issuance amounted only to $2.6 billion. The surge was attributable largely to Chinese borrowers, who accounted for $32.9 billion of the total, or more than a third of all issuances. But the interest is global, with the European Union and the United States among the leaders too.

The World Bank is a major issuer of green bonds. The institution has been very active through 2016, especially in the United States, where its issuances total over $500 million in U.S. dollars, and in India, where its issuances total over $2.7 billion Indian rupees. World Bank green bonds finance projects around the world, such as India's Rampur Hydropower Project, which aims to provide low-carbon hydroelectric power to northern India's electricity grid.

Read more: Green Bond

http://www.investopedia.com/terms/g/green-bond.asp#ixzz4kAhXdOya

- **سوق الكربون : لتقليل الانبعاثات ومقايضتها؛ لإيجاد طاقة جديدة**

يذكر مايكل جروب أن هناك تحالفًا جديدًا يقوم بتنفيذ برامج لمقايضة الكربون، بالرغم من المعوقات السياسية، وبالتالي يقوم بإعادة كتابة خريطة الدبلوماسية المناخية.

قبل حوالي 15 عامًا، قدم بروتوكول كيوتو مخططًا للمسار الذي يمكن بواسطته التقليل من زيادة مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وأحد الإجراءات الرئيسة وقتئذ التي طرحتها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، تمثلت في التوسع في استخدام منطق السوق الحر، وذلك عن طريق تأسيس حصص نسبية من حقوق الانبعاثات؛ لتقليل مستويات التلوث، والقيام بمقايضة هذه الحقوق دوليًا، وبالتالي السماح للسوق بإيجاد الطريقة الأقل سعرًا لتحقيق الهدف المنشود.

وبرامج سقف مقايضة الانبعاثات هي إحدى طريقتين لوضع سعر مالي للتلوث، والطريقة الأخرى هي الضرائب، وقد تم تنفيذ برامج مقايضة الانبعاثات بشكل ناجح من خلال قانون الهواء النظيف في الولايات المتحدة لعام 1990؛ لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت، وهو أحد مسببات المطر الحمضي.

قامت الولايات المتحدة بطرح نموذج دولي لمقايضة الانبعاثات في بروتوكول كيوتو، يسمح للدول الصناعية بتنفيذ التزاماتها لتخفيض الانبعاثات بأكبر قدر من المرونة، وذلك عن طريق شراء حقوق الانبعاثات عن طريق مشاريع في الدول النامية، كان هذا النموذج مهمًا في الموافقة على تحديد سقوف وطنية لتخفيض الانبعاثات في فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو (2008-2012).

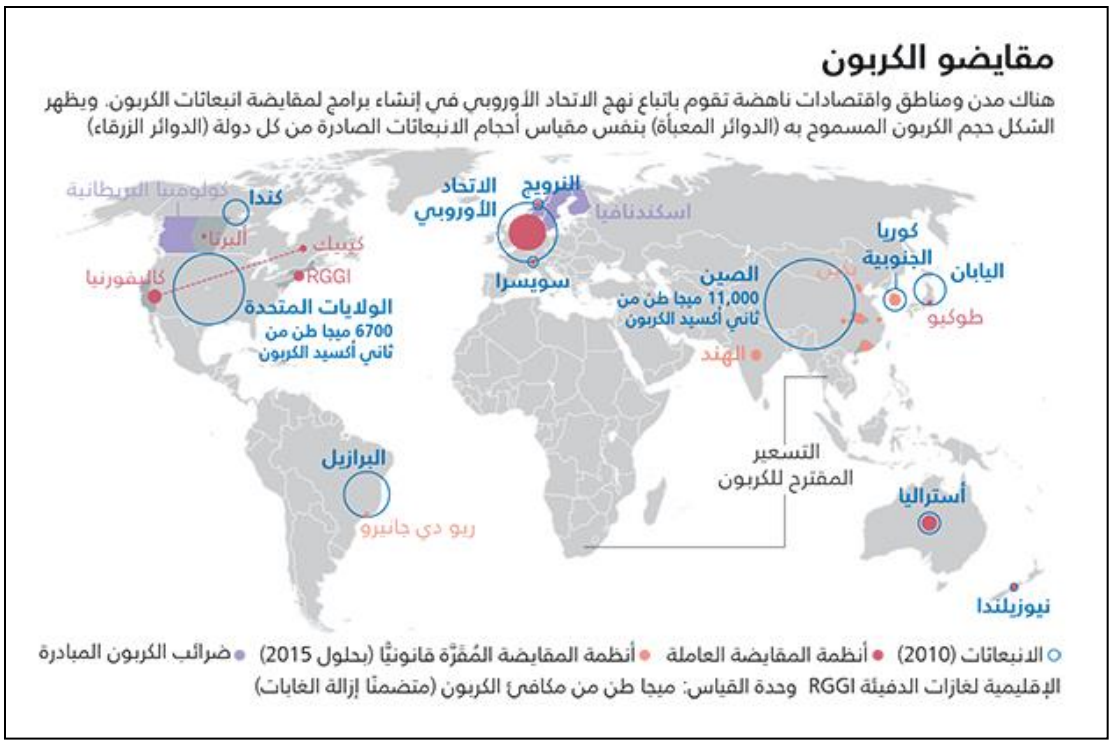

Source: A. Prag, G. Briner & C. Hood MAKING MARKETS: UNPACKING DESIGN AND GOVERNANCE OF CARBON MARKET mechanisms (OECD/IEA, 2012).

أثبت الوقت أنه كان طويلاً لدرجة كافية للاتفاق على نظام دولي وموحد لسقف مقايضة الانبعاثات. ولم تقم الولايات المتحدة بالمصادقة أبدًا على البروتوكول، كما تعرض «النموذج الأوروبي الريادي لمقايضة الانبعاثات «ETS إلى عدة مشكلات، وبالرغم من ذلك.. حدث شيء غير متوقع، حيث ظهرت مجموعة من برامج صغيرة لتسعير الكربون حول العالم (انظر: «مقايضو الكربون»). وهذا الزخم المتجدد يمكن أن يحقق نتائج مؤثرة.

طريق وعر

حتى لو كانت فكرة مقايضة الانبعاثات قد نشأت في الولايات المتحدة، فإنها أثارت إعجاب الاتحاد الأوروبي الذي قام بتطبيقها على ثاني أكسيد الكربون، بعد أن قام الرئيس الأمريكي جورج بوش بالتنكر لبروتوكول كيوتو في عام 2001. لقد كانت سرعة قيام الاتحاد الأوروبي بإنشاء نظام لمقايضة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن محطات إنتاج الطاقة والصناعات وتسعيره في 27 دولة (إضافة إلى بعض دول الجوار) إنجازًا مذهلاً، وقد نشأ «النموذج الأوروبي الريادي لمقايضة الانبعاثات» عبر عدة مراحل.. ففي السنوات الثلاث الأولى (2005-2007) وصل سعر الكربون في نهاية هذه الفترة إلى الصفر في قطاع الصناعة، مما أثار الخشية من وجود نقص في حقوق الانبعاثات، لكن في واقع الأمر تم تحقيق فائض في هذه الحقوق، نتيجة الالتزام الزائد بتخفيض الانبعاثات.

وتزامنت المرحلة الثانية من برنامج مقايضة الانبعاثات الأوروبي مع فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو، حيث حقق الاتحاد الأوروبي الفوز في معركة قانونية وسياسية تاريخية لفرض سقف للانبعاثات على كافة الدول الأعضاء في الاتحاد، بحيث يتلاءم السقف مع التزامات تلك الدول ببروتوكول كيوتو، ومن أجل تفادي حدوث انهيار آخر للأسعار، سمحت المعايير بإيداع فوائض حقوق الانبعاثات في «بنوك»؛ من أجل استخدامها لاحقًا، وفي السنوات الأربع الأولى من تطبيق «النموذج الأوروبي الريادي لمقايضة الانبعاثات» تم تقدير كمية الانبعاثات التي تم تخفيضها بحوالي 40-80 مليون طن، كمعدل سنوي، أو ما يقارب 2-4 % من مجمل الانبعاثات التي حددها السقف.

ما بعد كيوتو: تراث معاهدة المناخ

وقام الاتحاد الأوروبي ـ مندفعًا بنجاحه الظاهر ـ بالترويج لسوق كربون دولية بطريقة العمل نفسها، وذلك في دول "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD" بحلول عام 2015، على أن تضم كافة الدول الرئيسة التي تسهم في الانبعاثات بحلول عام 2020، ومع وجود إدارة الرئيس باراك أوباما الذي دعم خطة سقف مقايضة الانبعاثات في برنامجه الانتخابي عام 2008 بدأ وكأن مثل هذه الرؤية يمكن أن تتحقق، وفي الوقت نفسه بدأ الكونجرس الأمريكي في مناقشة قانون واكسمان – ماركي، الذي دار محوره حول مقايضة الانبعاثات.

وقد تدخلت عدة أحداث وعوامل لجعل الرغبة في إنجاح المقايضة باستخدام الكربون تتراجع، وأسهمت أزمة القروض في تقليص الثقة في الأدوات التجارية المعقدة، كما شهد «النموذج الأوروبي الريادي لمقايضة الانبعاثات» بعض الفضائح، مثل سرقة الحقوق من سجلات الانبعاثات، وحالات من الاحتيال المرتبطة بإدارة الضرائب المعقدة عبر الحدود.

انهار مشروع قانون واكسمان - ماركي في يوليو 2010 في مجلس الشيوخ الأمريكي، بناء على وجود إجماع في ذلك الوقت على أن الولايات المتحدة لن تجرؤ على المضي قُدمًا في تسعير الكربون، حيث إن الرأي العام لن يقبل أبدًا بفرض مزيد من الضرائب، كما أن مجلس الشيوخ رفض البديل الآخر والوحيد. وفي الوقت نفسه بدا واضحًا أن الاتحاد الأوروبي سوف يتجاوز أهدافه الموضوعة مسبقًا في تقليص انبعاثات الكربون في المرحلة الثانية من بروتوكول كيوتو، نتيجة الكساد الاقتصادي والتقدم الكبير الذي تحقق في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.

ومن أجل إعطاء القطاع الصناعي المزيد من الوقت للتخطيط، تم تمديد نهاية المرحلة الثالثة من «النموذج الأوروبي الريادي لمقايضة الانبعاثات» حتى عام 2020، لكن اتضح أن هذا التأجيل وكأنه كأس مسموم. ففي واقع الأمر، يُعتبر فائض حقوق الانبعاثات الذي تحقق من المرحلة الثانية كبيرًا إلى درجة تغطية كل مستويات تخفيض الانبعاثات المخطط لها حتى عام 2020، وهذا ما يجعل السقف المحدد للمرحلة الثالثة غير مناسب. وبناء على ذلك.. تراجع سعر الكربون في «النموذج الأوروبي الريادي لمقايضة الانبعاثات» إلى حوالي 7 يورو (9 دولارات) لكل طن، وهو أقل من ثلث السعر الذي كان مقدرًا قبل حدوث الكساد الأوروبي. وهذا السعر القليل لن يقدم حوافز للاستثمار في التكنولوجيا منخفضة النسبة من الكربون، كما أنه أدى إلى تدمير العوائد التي كانت متوقعة لتوفير الدعم المالي لتقنيات مبتكرة، مثل احتجاز وتخزين الكربون. وعلى العكس من ذلك.. تمت العودة إلى الخطط القديمة بإنشاء محطات طاقة تعمل بالفحم الحجري، بافتراض أن فوائض الانبعاثات لـ«النموذج الأوروبي الريادي لمقايضة الانبعاثات» سوف تعمل على إبقاء سعر الكربون منخفضًا حتى عام 2020. وبدون حدوث أي تغيرات مؤثرة.. فإن مستقبل «النموذج الأوروبي الريادي لمقايضة الانبعاثات» بصرف النظر عن دوره في دفع مبادرات التقليل من الانبعاثات يبدو قاتمًا.

وقد سارع الكثير من الخبراء إلى إعلان انهيار مفهوم مقايضة الانبعاثات، وقام الأكاديميون بوصف الأهداف والسقف المحدد للانبعاثات بأنها عملية سياسية تتجه «من أعلى إلى أسفل»، ولا تتزامن مع الوتيرة التي يسير بها العالم، وقدّمت نخبة من المفكرين والعلماء رؤية بديلة «من أسفل إلى أعلى»، تتمثل في جهود محلية للتخفيف من الانبعاثات، لا تعتمد على وجود سقف محدد للانبعاثات أو مفاوضات عالمية2. وأكدت مثل هذه الإسهامات على أهمية السياسات المحلية، ومنحت اهتمامًا متجددًا لبرامج كفاءة الطاقة والابتكار، لكن الرؤية البديلة كانت هي الأخرى بعيدة عن الواقع، لأنها لم تكن قادرة على تقديم إجابات لثلاثة أسئلة أساسية.

السؤال الأول يتعلق بحقيقة أن الاستثمارات الكبرى تعتمد على العوائد الاقتصادية، ويتمثل فيما يلي: إذا لم تكن هناك تسعيرة للكربون، فلماذا سيختار المستثمرون عدم استخدامه؟ البديل هو وجود تنظيم تشريعي يستهدف تذبذب الأسعار، وهو أمر لا يحبذه النقاد المحافظون. والسؤال الثاني يتعرض لكيفية تقليل الانبعاثات من خلال مجموعة من الخطوات، وهو لماذا لا يحفِّز تحديدُ غايات معينة على اتخاذ خطوات عملية لتقليل الانبعاثات؟ أما السؤال الثالث، فيشير إلى أن الابتكار يتطلب سنوات من التنمية والدعم والتسويق والنمو، بناء على

احتمالات تحقيق الربح في الأسواق، ومضمونه هو لماذا تنشأ تقنيات منخفضة النسبة من الكربون بشكل أسرع، بدون وجود أهداف محددة وأسعار واضحة لانبعاثاته تكافئ وتساعد على تمويل مثل هذه الابتكارات؟

يستخدم بعض المروجين لهذه الرؤية الجديدة مثال التراجع في انبعاثات الولايات المتحدة، بالرغم من عدم وجود سعر للكربون كدليل على نجاح المفهوم3، لكنها لا تتبع الرأي الذي يقول إن مقايضة الكربون وتسعيره ليسا مناسبين. لقد أسهمت عدة عوامل في تراجع انبعاثات الكربون من الولايات المتحدة؛ منها الأسعار العالمية العالية للنفط والفحم، وتقوية برامج كفاءة الطاقة وسياسات الطاقة المتجددة، وكذلك وجود كميات كبيرة من الغاز الصخري الرخيص. ولهذا.. تعتبر عوامل التسعير والعوامل غير المتعلقة بالأسعار في غاية الأهمية معًا. ولسوف يسهم الغاز الرخيص في تخفيض الانبعاثات، في حال حلَّ مكان الفحم، لا مكان الطاقة المتجددة. ويمكن أن تنعكس النتائج الإيجابية في تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في السنوات القادمة، في حال لم يكن هناك تسعير للكربون كاف لضمان أن يبقى الغاز أرخص من الفحم في إنتاج الطاقة.

القواعد الجديدة

في واقع الأمر، تمثل الأحداث الحالية تحديًا لكل من مفهوم التخطيط «من أعلى إلى أسفل»، والتخطيط «من أسفل إلى أعلى»، وكذلك الدور القيادي المفترض لحكومات الدول المتقدمة. ومع تباطؤ النمو على الصعيد الوطني، ووجود مزيج من المخاوف حول تغير المناخ، وأمن الطاقة، وتحفيز الاستثمار والابتكار، قامت عدة دول ـ ومنها دول ذات اقتصادات ناهضة ـ ومُدُن بالمضي قدمًا في عمليات فرض ضرائب محلية على الكربون، وتنفيذ سياسات مقايضة4.

وقد سارعت الاقتصادات الآسيوية لملء الفراغ في سوق الكربون، ففي عام 2009 تبنَّت كوريا الجنوبية المنظومة الاقتصادية التحفيزية الأكثر توجهًا نحو البيئة بين كافة دول العالم، وتم إقرار تشريعات مقايضة الانبعاثات من البرلمان في مايو 2012، وبدءًا من عام 2015 سيقوم النظام بوضع سقف محدد للمرافق التي تُعتبَر مسؤولة عن 60% من انبعاثات الدولة للكربون5.

أما في الصين، فقد أطلقت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في يوليو 2010 مشروعا ريادياً لـ «نطاقات تنموية منخفضة الكربون» في خمس مقاطعات وثماني مدن. وضمن الخطة الخمسية للدولة (2011-2015)، ستقوم خمس مدن (بكين، وتيانجين، وشانغهاي، وشونجكينج، وشينزين)، إضافة إلى مقاطعتين (جوانجدونج، وهوبي)، بتأسيس أنظمة ريادية لمقايضة الانبعاثات، وبناء على ذلك.. فإن تبنِّي نظام وطني لمقايضة الانبعاثات بحلول عام 2015 يبدو ممكنًا، لكن مع سرعة التنمية في الصين، فمَنْ يدري ما الذي يمكن أن يحدث!

وقامت الهند بتطوير نظام «نفِّذْ .. حقِّقْ .. قايِضْ» لتطبيق أهداف كفاءة الطاقة عبر ثلاث مراحل ما بين (2012-2020) فيما يتعلق بالقطاعات نفسها التي يغطيها "النموذج الأوروبي الريادي لمقايضة الانبعاثات".

أما في الدول الأكثر ثراءً، فقد قامت بعض الحكومات الإقليمية بالمضي قدمًا في هذه السياسات. ففي أكتوبر 2012 نظّمت ولاية كاليفورنيا أول مزاد من نوعه لنظامها الخاص بمقايضة الانبعاثات، الذي ترتبط به أيضًا مقاطعة كيبيك الكندية. ويُذكَر أنه في عام 2008 أقرَّت كولومبيا البريطانية أول نظام رئيس لضريبة الكربون، منذ أن أقرّته الدول الإسكندنافية قبل 20 عامًا، حيث وصل سعر الطن إلى 30 دولارًا في عام 2012، أما في اليابان، فقد أصبحت طوكيو في عام 2011 أول مدينة تتبنَّى نظامًا بلديًّا لسقف انبعاثات الكربون، وهو نموذج طبقته ريو دي جانيرو قبيل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) في عام 2012 الذي عقد في البرازيل.

هذا.. بينما تمسكت أستراليا ببرنامجها المحلي، الذي دخل حيز التنفيذ في هذا الصيف على شكل ضريبة كربون لمدة 3 سنوات، تتحول في عام 2015 إلى نظام مقايضة مرتبط بـ«النموذج الأوروبي الريادي لمقايضة الانبعاثات». وقد أعلنت الحكومة الأسترالية في 9 نوفمبر 2012 أنها تنوي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في توقيع فترة التزام ثانية لبروتوكول كيوتو.

بحلول عام 2013، ستكون حوالي نسبة 10% من مجمل الانبعاثات العالمية مغطاة بأسعار للكربون، بينما بحلول عام 2015 سترفع البرامج الكورية والصينية هذه النسبة إلى 15%، مع وجود المزيد من الخطط قيد التطوير والظهور. ونتائج هذه الجهود لن تكون شبيهة برؤية بروتوكول كيوتو، أو فكرة الاتحاد الأوروبي عن سوق كبيرة لـ «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية»، لكنها ستكون الخطوة الأولى الكبيرة نحو ظهور «تحالف الراغبين» الذي يتعامل مع تسعير الكربون بكونه عنصرًا رئيسًا في أي استراتيجية ذات مصداقية لنمو اقتصادي مستدام ذي نسبة منخفضة من الكربون.

إن الانقسام الثنائي ما بين سياسات «من أسفل إلى أعلى»، و «من أعلى إلى أسفل» هو انقسام خاطئ، ويماثل القيام بالجدال في «ما إذا كانت ناقلة نفط عملاقة تحتاج إلى محرك، أم إلى قبطان»، حسبما ذكرت كريستينا فيجيريس، السكرتير التنفيذي للاتفاقية الإطارية الدولية حول تغير المناخ، (انظر: go.nature.com/mievx3.) إن المحرك الذي يتمثل في تخفيض الانبعاثات لا شك أنه يمثل سياسة «من أسفل إلى أعلى»، ويجب أن يتم دمج جهوده مع تلك المتعلقة بالكفاءة والتسعير والابتكار، غير أن استراتيجيات «من أعلى إلى أسفل» التي تتضمن أهدافا وطنية ومفاوضات دولية تعتبر ـ في حد ذاتها ـ جوهرية من أجل توجيه تلك الجهود، والتصدي للمشكلات المشتركة، وتوفير الدعم الدولي المطلوب لتحقيق التقدم على مستوى عالمي.

وربما تكون الخطة الكبرى لبروتوكول كيوتو قد انتهت، وكذلك التصور المضاد لها. ويُلاحَظ أن سوق تسعير الكربون ينمو ويزدهر، ففي العام الماضي، أطلق مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في دربان بجنوب أفريقيا المفاوضات الرامية إلى الوصول إلى توافق عالمي مشترك بحلول عام 2015؛ وهذا ما يمكن له أن يعزِّز ويساعد على ربط وتوجيه هذه الجهود الصادرة.

الخطوات القادمة

هناك ثلاثة أشياء ينبغي أن تُحَقَّق، أولاً: من الضروري أن تعيد الولايات المتحدة انضمامها إلى الجهود الدولية، فمنذ وقوع الإعصار «ساندي»، فتح كل من مايكل بلومبيرج عمدة نيويورك، وكريس كريستي عمدة لوس أنجلوس النافذة السياسية لتجديد النقاش حول تغيُّر المناخ. وقيل إن إدارة أوباما تحتاج إلى إعادة تعزيز الرسالة التي مفادها أن التأثير المزدوج لعلوم المناخ واقتصاديات السوق يتطلب وجود سعر للكربون، سواء أكان عن طريق الضرائب، أم المقايضة.

ثانيًا: يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى منظومة متناسقة من السياسات، تعالج قضايا كفاءة الطاقة والتسعير والابتكار، ويعتبر «النموذج الأوروبي الريادي لمقايضة الانبعاثات» أداة من أجل التسعير، ومسارًا ممكنًا لتمويل مشاريع وإجراءات رفع الكفاءة والابتكار، لكن ذلك لا يشكل كل ما هو مطلوب، إن المشكلة الأهم حاليًا هي تحويل الاستثمارات من محطات الفحم الحجري الجديدة إلى مصادر أخرى للطاقة، منخفضة في نسبة الكربون، وهناك مبررات لإزالة الفوائض من حقوق الانبعاثات الناجمة عن «النموذج الأوروبي الريادي لمقايضة الانبعاثات»، وهذا ما يحدد السعر الأدنى للمزادات المستقبلية لهذه الحقوق، الذي يمكن بدوره أن يساعد على منع بناء محطات الفحم الجديدة، وجعل النظام ـ بشكل عام ـ أكثر صلابة تجاه الصدمات المستقبلية.

ثالثًا: تتخذ دول نامية عديدة في الأمم المتحدة مواقف تفاوضية سلبية خارجة عن سياق الواقع، وتتناقض أيضًا مع نموها الذاتي ومصالحها الاستراتيجية. وهذه ليست لعبة ذات نتيجة صفرية، كما أن الاستمرار في المساومة على «المشاركة في تحمُّل الأعباء» ليس حلًّا. ويجب على الاقتصادات الناهضة أن تتخلى عن لعبة إلقاء اللوم، وأن تستخدم المفاوضات الدولية لدعم جهودها المحلية؛ في سبيل أن تحل التنمية الناتجة عن مصادر الطاقة المستدامة والنظيفة مكان الطاقة كثيفة الكربون في سائر أرجاء العالم. ومع تنفيذ مثل هذه الخطوات

والمبادرات في مواقع أخرى مختلفة؛ يمكن بناء تحالف قوي يحقق انخفاضًا مؤثرًا للانبعاثات، ويسهم في تعزيز التقدم نحو الاتفاق العالمي المستهدف بحلول عام 2015.

يظهر تقرير حالة واتجاهات سوق الكربون لعام 2009 الصادر عن البنك الدولي زيادة حجم السوق بواقع الضعف ليصل إلى 126 مليار دولار، مقالة "تمويل الكربون مكون رئيسي في مكافحة تغير المناخ في المستقبل."

لكن الأخبار المتعلقة بتقلص قيمة عمليات تمويل تخفيضات الانبعاثات المنبعثة من مشروعات فعلية بنسبة 12 %، لتصل إلى ما يقدر بحوالي 6.5 مليار دولار في عام 2008، لم تكن محل الترحيب ذاته.

ويرجع هذا الانخفاض إلى مجموعة معقدة من العوامل ترتبط بصعوبة حصول المشاريع غير المضرة بالبيئة على التمويل خلال الأزمة المالية، وحالات التأخير الناتج عن الإجراءات التنظيمية والإدارية وحالة انعدام اليقين التي تحيط بمستقبل السوق في إطار الاتفاق الجديد المعني بتغير المناخ العالمي الذي يُتوقع أن يدخل حيز النفاذ في عام 2012.

تقول جويل شاسار، مدير وحدة تمويل الكربون التابعة للبنك الدولي، "هناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى للتمويل المبتكر في المعركة ضد تغير المناخ إذا كان لنا أن نواجه ما تبين أنه خطر كبير أمام أولويات التنمية في الدول والمجتمعات المحلية الأكثر فقراً".

ملحق (4)

البحث عن استراتيجيات النمو

Michael Spence,

A Nobel laureate in economics, is Professor of Economics at NYU's Stern School of Business, Distinguished Visiting Fellow at the Council on Foreign Relations, Senior Fellow at the Hoover Institution at Stanford University, Advisory Board Co-Chair of the Asia Global Institute in Hong Kong, and Chair of the World Economic Forum Global Agenda Council on New Growth Models.
He was the chairman of the independent Commission on Growth and Development, an international body that from 2006-2010 analyzed opportunities for global economic growth, and is the author of The Next Convergence – The Future of Economic Growth in a Multispeed World.

ميلانو- في عام 2008، قدمت لجنة النمو والتنمية، التي كان لي شرف ترأسها، تقريرا لاستكمال معرفتنا حول أنماط النمو المستدام. آنذاك، كما هو الحال اليوم، يوجد شيء واحد واضح: أن السياسات التي تدعم فترات عدة عقود من النمو المرتفع، والتحول الهيكلي، وارتفاع فرص العمل والدخل، وتخفيضات هائلة في الفقر تعزز بعضها البعض. إن تأثير كل منها يتم تضخيمه من قبل الآخرين. إنها المكونات التي توجد في الوصفات الناجحة وكما هو معروف في الوصفات، يمكن للعناصر المفقودة التقويض من النتيجة بشكل كبير.

لفهم أنماط النمو الضعيفة، المتدهورة والهشة، التي نراها اليوم في العديد من الدول وفي الاقتصاد العالمي ككل، ينبغي على المرء أن يقارن بين ما يحدث في الواقع ومع ما تبدو عليه استراتيجيات النمو الشاملة. بالطبع، هناك العديد من السياسات التي تدعم النمو المرتفع، وإلى حد ما فهي خاصة بكل بلد على حدة. ولكن يوجد عدد قليل من المكونات الرئيسية المشتركة بين جميع الحالات الناجحة المعروفة.

المكون الأول يتضمن مستويات عالية من الاستثمار العام والخاص، في الدول النامية الناجحة، يصل الاستثمار إلى أو فوق 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و يبقى مكون القطاع العام (البنية التحتية، رأس المال البشري، معرفة الاقتصاد و قاعدة التكنولوجيا) في حدود 5-7٪، أما استثمارات القطاعين العام والخاص فهي مكملة: الأول يرفع معدل العائد لهذا الأخير، وبالتالي يرفع من مستواه.

ويتأثر الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص بمجموعة من العوامل الأخرى التي تنعكس بدورها على المخاطر والعوائد. وتشمل هذه العوامل اليد العاملة، أمن حقوق الملكية والمؤسسات القانونية ذات الصلة وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال (على سبيل المثال، الشروط والوقت اللازم لخلق مقاولة، وعدم وجود جمود في منتجاتها وعوامل السوق من أجل العمل ورأس المال والمواد الخام).

- **شركاء الاسبوع العربي للتنمية المستدامة**

السيد /أندرس جاجيرسكوغ

كبير أخصائي
إدارة الموارد المائية،
البنك الدولي

المستشار أول ندى العجيزي

مدير إدارة التنمية المستدامة
والتعاون الدولي

الدكتور / ستيفن شونبرجر

مدير
للممارسات العالمية للمياه والزراعة
البنك الدولي

الدكتور وديد عريان

خبير رفيع المستوى
إدارة التنمية المستدامة والتعاون
الدولي

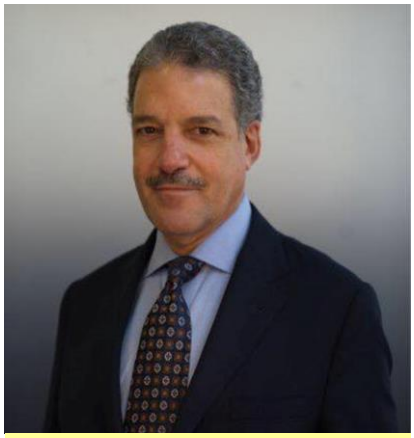

عادل عبد اللطيف

مستشار

استراتيجية المكتب الإقليمي للدول العربية،برنامج الامم المتحدة الانمائي

السيد اسامة حمد

مدير ممارسات المياه
البنك الدولي

فريق العمل بإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي - جامعة الدول العربية

خريطة اعمال الاسبوع العربي للتنمية المستدامة